

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

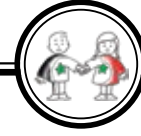
دمشق - ص - ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

قليل من التقدير والكرامة... فقط!



● عدسة قاسيون

متقاعدو السويداء أثناء تسلمهم لرواتبهم



الافتتاحية

ملاقة الجماهير بملاقة مطالبها

◀ علاء عرفات

تشير وقائع وتطورات الأوضاع في جملة من البلدان العربية إلى انطلاق واتساع موجة مد شعبية تعبر عنها الانتفاضات والثورات الجماهيرية. فبعد تونس ومصر، انتقلت التحركات الشعبية الواسعة النطاق إلى اليمن والبحرين وليبيا والعراق، وهناك مؤشرات لإمكانية اتساع هذه التحركات لتصل إلى بلدان أخرى، عربية وغير عربية. ليست هذه هي المرة الأولى التي يشهد فيها العالم موجة شعبية ثورية واسعة النطاق، فقد انطلقت مثل هذه الموجة في أواسط القرن الماضي، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث خرجت الدول الإمبريالية مثخنة بجراح تلك الحرب، ما أدى إلى نشوء حالة فراغ أطلقت موجة المد الثوري التي أطاحت بالنظام الاستعماري الكولونيالي العالمي، وأدت لاستقلال عشرات الدول والشعوب، وخروجها من تحت السيطرة الاستعمارية وسيرها في طريق التحرير الوطني ومحاولة إنجاز مهام ثورتها الوطنية الديمقراطية.

وردت الدول الإمبريالية وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية، (الزعيم الجديد للإمبريالية في تلك المرحلة، على ذلك بمختلف الأشكال (إنشاء نظام الاستعمار الجديد واستكماله، واستخدام الانقلابات العسكرية والتدخلات المباشرة وغير المباشرة)، مستفيدة من تراجع «قوى العملية الثورية»: البلدان الاشتراكية، والحركة العمالية العالمية، وحركة التحرر الوطني، ما أمّن لها وضعاً عالمياً مسيطراً باطراد، كان قمته انهيار الاتحاد السوفيتي، لينطلق المشروع الليبرالي الجديد متسارعا مغطيا العالم بأكمله، ولكن بالوقت نفسه ليصل إلى محطته الأخيرة، محطة الأزمة التي انطلقت وأطلقت معها الموجة الثورية التي يعيشها العالم اليوم، والتي يمكن التنبؤ بأنها ستكون أوسع وأعمق من جميع الموجات الشعبية الثورية السابقة، بحكم أنها نتاج أزمة أوسع وأعمق من كل الأزمات التي شهدتها التاريخ العالمي.

إن التحركات الشعبية الرافضة لطريقة العيش السابقة التي تكونت وترسخت أثناء سيادة نظام الاستعمار الجديد، بما أفرزته من أنظمة اجتماعية اقتصادية- سياسية، هي تعبير عن موجة موضوعية لا يمكن منع انطلاقها، وهو ما تدركه الإمبريالية وخاصة الأمريكية، لذلك فهي تحاول تأريض هذه الموجة أو التحكم بمسارها بطريقتين: الأولى، بحصر نتائجها بالتغييرات السياسية الشكلية ومنعها من أن تتعمق وتصل لإحداث تغييرات اقتصادية اجتماعية- سياسية عميقة، أملاً بالحفاظ على الوضع السابق مع بعض التجميل؛ والثانية، بدفع الأحداث نحو فوضى شاملة ليصبح تدخلها المباشر ممكناً، لا بل مطلوباً، وذلك عبر الاستفادة من إغراق الانتفاضة بالدماء، ما يسمح لها لاحقاً بإعادة إنتاج أنظمة جديدة تابعة لها.

إن الشعارات التي رفعتها الجماهير المنتفضة والثائرة (تونس ومصر) هي شعارات إسقاط الأنظمة التي تكرّس وتحمي بالقوة والقمع نمط توزيع الثروة، نمط النهب والفساد للطبقات المتحالفة مع الإمبرياليين والصهاينة، وهي بحسبها ووعيتها خرجت وما تزال، لتطالب بتغيير الأنظمة وليس رموزها، وبناء أنظمة تكرّس توزيعاً عادلاً للثروة لمصلحة الجماهير.

إن ملاقة القوى الوطنية والتقدمية والمقاومة للجماهير التي تصدرت واجهة الأحداث المتسعة، يعني ملاقة مطالبها الوطنية والاقتصادية- الاجتماعية والديمقراطية، ملاقة مطالبها الجذرية، ومنع عملية التأريض أو التحكم من جانب الإمبرياليين وحلفائهم، ومنع محاولات ركوب الموجة.

إن للعدالة الاجتماعية أفقاً واحداً اليوم، هو الاشتراكية التي باتت على أيدي الحركة الجماهيرية تطرق الباب بقوة.

في سورية، تمثل مراجعة السياسات الاقتصادية الاجتماعية المنفذة مدخلاً أساسياً ووحيداً لملاقة طموحات ومطالب الجماهير الشعبية عميقة الوطنية. هذه المراجعة التي ينبغي أن تفضي إلى ترحيل السياسات الحكومية الليبرالية ورموزها، بالاستناد لأوسع حريات سياسية للجماهير الشعبية صاحبة المصلحة في الانعطاف المطلوب.

مسح اجتماعي..

أم مسح لأحلام الناس وحقوقهم؟

في محافظة الحسكة التي تعد من أكبر المحافظات السورية مساحة، تم تحديد نقاط قليلة ومتباعدة لتغطية عمليات المسح مما أزهق الناس وكاد يصيبهم باليأس، فعلى سبيل المثال لم تحدد مراكز في كل من الدرياسية وعامودا، وتم ضم أسماء المواطنين في المدينتين إلى مدينة المالكية التي تبعد عنهما مسافة ٢٠٠ كم، أي أن المواطن بحاجة إلى سفر ثلاث ساعات للوصول إلى المركز. وقد يجد اسمه بين الأسماء المستحقة وقد يصاب بالخيبة! مما يؤكد أن العملية برمتها إلى الآن لم تختلف عن عملية توزيع المعونات في التجارب السابقة، والتي قال فيها أحد المسؤولين بالحرف الواحد: «الخمسون مليون ل.س المخصصة لتنمية المنطقة الشرقية لحين وصولها إلى المحافظة تتحول إلى بطانية وكم كيلو سكر ورز وعلبة سمّة وسردين وطون».

إن أخطاء الحكومة وفريقها الاقتصادي، سواء بالسياسات المتبعة أو القرارات والإجراءات التي تنتج عنها، قد وصلت إلى مرحلة تفرض مساءلتها جدياً عن مراميها وغاياتها.. ولعل المسألة لم تعد مجدية.. وربما من الأفضل الاكتفاء بما أنجزته حتى الآن وترحيلها.. وإسقاط سياساتها.. وإفساح المجال للناس كي يتقنّسوا قليلاً..

جاءت عمليات المسح الاجتماعي كما معظم الإجراءات والقرارات الحكومية، مليئة بالتجاوزات والأخطاء، وتنفّج منها بقوة رائحة الفساد بأنواعه، وتنفّج بالأخطاء والتشوهات كما الاقتصاد السوري، وشهدت حالات كثيرة من الازدحام والاستخفاف بالناس، وإذا كان بعض المسؤولين يبرر ذلك بتهاافت المواطنين الكبير وقلة الموظفين، فإن أبسط ما يرد به على ذلك بأن هذا عذر أقبح من ذنب.. فهل كان يعتقد من خطط ونفذ أن الناس سيتعفّفون وسيبقون في منازلهم، وهم لا يجدون ما يسد رمقهم ويقهّم من شر الجوع؟

ثم كيف يمكن تبرير وجود الآلاف ممن قبضوا المعونة الاجتماعية وهم لا يستحقونها، في الوقت الذي حرم منها آلاف هم بحاجة إلى رغيّف الخبز؟ ولماذا بقي «أجانب الإحصاء الاستثنائي» الذين يعدون بعشرات الآلاف، ويستحقون المعونة «بجدارة» خارج حسابات المعنّين، وهل السبب يكمن فقط في ما قالته الجهات المعنية في محافظة الحسكة التي بررت ذلك بعدم امتلاكهم الرقم الوطني؟ هل يعقل أن الحكومة التي أقرت المسح لم تنتبه لذلك، أم أنها كانت وما تزال تعتمد خلق كل المناخات التي يمكن أن تساهم في زيادة الاحتقان الاجتماعي؟

اللس الأخضر.. وأبناءؤه!

كشفت وثائق دبلوماسية أميركية سرية، نشرها موقع «ويكيليكس» عبر صحيفة «فايننشال تايمز» الأربعاء الماضي، عن أن عائلة معمر القذافي بنت مصالح تجارية واسعة في قطاعات مختلفة من النفط إلى الفنادق، خلال فترة حكم «الأخ القائد» التي امتدت حتى الآن زهاء ٤٢ عاماً.

ونقلت الصحيفة عن البرقية التي يعود تاريخها إلى أيار عام ٢٠٠٦، وحملت عنوان «شركة القذافي المحدودة»، أن «ابنة الزعيم الليبي عائشة معمر القذافي لها ارتباطات وثيقة بقطاعي الطاقة والبناء، إلى جانب مصالح مالية في عيادة سانت جيمس الخاصة في طرابلس، فيما يسيطر محمد، ابنه الأكبر، على لجنة البريد والاتصالات السلّكية واللاسلكية التي تمنحه نفوذاً كبيراً في مجال خدمات الهاتف والإنترنت».

وذكرت البرقية أن سيف الإسلام، الابن الثاني للقذافي، يتمتع بمدخل إلى الخدمات النفطية عبر شركته مجموعة واحد- تسعة، المسماة تيمناً بثورة الفاتح من أيلول، فيما كان شقيقه الساعدي، ثالث أبناء القذافي، يخطط لبناء مدينة جديدة في غرب ليبيا كمشروع تنموي سياحي ضخم».

وتابعت البرقية إن عائلة القذافي «تسيطر على مساحات كبيرة من الاقتصاد في ليبيا، إلى درجة أن أبناءها يحاربون بعضهم البعض أحياناً للحصول على فرص مربحة، وتردد أن خلافاً نشب بين محمد والمعتصم والساعدي على امتياز شركة كوكا كولا». كذلك استثمر القذافي عام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢١,٩ مليون دولار في مجمع فندق في مدينة لأكويلا الإيطالية، التي شهدت زلزالاً مدمراً عام ٢٠٠٩.

وكانت تقارير أميركية نشرت في وقت سابق قد أوضحت أن القذافي احتل المرتبة الأولى بالثروة بين الزعماء العرب، ووصلت إلى ١٣٠ مليار دولار. وأشارت إلى أن ثروته تقارب ٦ أضعاف ميزانية ليبيا لعام ٢٠١١ والتي بلغت نحو ٢٢.٤ مليار دولار. وتتركز معظم استثمارات القذافي في إيطاليا نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربطها بها، وتمتلك استثمارات القذافي ما مجموعه ٥% من أكبر الشركات الإيطالية، إضافة إلى أسهم في نادي «يوفنتوس» الإيطالي، وشركات نفط مثل «تام أويل»، وأيضاً شركات تأمين واتصالات وشركات ملابس شهيرة.

■ ■

بهراسة

إسقاط السياسات الحكومية وترحيل رموزها ضرورة للدفاع عن القطاع العام وحقوق العمال

◀ عادل ياسين

من تقاليد الحركة النقابية أن تقدم في مؤتمراتها النقابية تقارير عن أعمالها خلال عام، تضمنها رؤيتها للواقع النقابي والعمالي، ويجري التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي من حيث تحليل أداء الشركات والمنشآت الصناعية، ونتائج أعمالها إن كانت رابحه أم خاسرة، أو بين بين، وتأثير كل ذلك على مستوى معيشة العمال، ومدى حصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم التي يجري الاعتداء عليها .

ما نود أن نقوله بهذا الصدد إن الحركة النقابية تملك من المعرفة والدراية لواقع الطبقة العاملة من حيث حقوقها ومطالبها، ولواقع القطاع العام الصناعي والخدمي وما يجري فيه من تراجع في الأداء الاقتصادي بشكل عام، بسبب الفساد والنهب وسوء الإدارة التي تشرف على تسيير أموره، ما يجعله غير قادر بشكل فعلي على تأمين متطلبات النمو الحقيقي، الذي لو تحقق فإن تأثيره سينعكس بكل وضوح على مستوى معيشة الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة السورية التي تعاني كثيراً من السياسات الليبرالية، وهنا لا فرق في حجم وقسوة المعاناة بين عمال العام والخاص، إلا نسبياً . وهذا يعني أهمية النضال المشترك لعمال القطاع العام والخاص دفاعاً عن الحقوق والمطالب العامة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة .

إن استمرار الحركة النقابية بموقفها (التشاركي) مع الحكومة وسياساتها الليبرالية، يعني المزيد من التراجع في إمكانية انتزاع حقوق العمال والدفاع عن القطاع العام وتخليصه من ناهييه، على طريق إصلاحه. والمزيد من تمادي الحكومة وإدارتها في الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، ويمكن أن نرى الصورة واضحة في أحد المؤتمرات النقابية التي حضرها مدير عام مؤسسة صناعية، حيث طرح النقابيون مطالب العمال في مداخلاتهم وهي مطالب متواضعة ولكنها هامة، فكانت الإجابة على تلك المطالب ما قاله ذاك المدير: «لم أر في المؤتمر سوى المطالب؟ ثم المطالب؟ فالكل يريد أن يأخذ فقط» فماذا يعني هذا الرد؟

يعني إن الإدارات لا ترى بالعمال سوى أنهم سبب مهم من الأسباب التي أوصلت المعامل والشركات إلى حالتها الراهنة من ضعف الأداء والخسائر التي تتكبدها، ولابد أن نتساءل: من يدير المعامل والشركات، العمال أم الحكومة؟ من يضع الخطط الإنتاجية والتسويقية والصيانة وغيرها، العمال أم الإدارات؟ من يعين المدراء الفاشلين والمشكوك في نزاهة الكثيرين منهم، العمال أم الحكومة؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات سيضع العربية على سكتها الصحيحة، والإجابة هنا تعني وضع استراتيجية للعمل النقابي المستند إلى قوة الطبقة العاملة وإرادتها الصلبة في الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، التي يحميتها ستعزز العلاقة الكفاحية بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي هي حجر الأساس في مواجهة قوى السوق والسياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، فالإجابة على ذلك إذا برسم الحركة النقابية التي في حال استطاعت أن تجيب، فإنها سترفع من سوية مواجهة السياسات الليبرالية التي تتبناها الحكومة، والتي تحتاج مواجهتها أول ما تحتاج إلى إسقاط تلك السياسات وترحيل رموزها، التي عملت بكل إمكانياتها على تبني وتطبيق ذلك على الاقتصاد الوطني، وعلى الشعب السوري.

إن جميع القوى الوطنية الشريفة، وفي مقدمتها الحركة النقابية، تتحمل الآن المسؤولية التاريخية في إنقاذ القطاع العام والحفاظ عليه، اقتصاداً قوياً وراثداً وقائداً للاقتصاد الوطني، وفي ذلك حماية ودفاع عن المصلحة الوطنية العليا، التي هي جزء من حقوق ومصالح الطبقة العاملة السورية.

■ ■

مؤتمرات نقابات الحسكة تتواصل؛

نقابي سوري: باختصار شديد نحن «جوعانين وبردانين».. وشكراً!

◀ مسوح خضر

بات من المعروف أن المؤتمرات النقابية تشكل محطات هامة، وجادة في مسيرة الحركة النقابية، وخاصة النقابات الفاعلة ميدانياً من حيث قدرتها على القيام بدورها الوظيفي، وما قدمته من إنجازات لعمالها، ولكنها تركز أكثر ما تركز على المواضع والقضايا التي أخفقت في تحقيقها، وتبحث في الأسباب الموضوعية والذاتية في عدم تمكنها من تحقيق ما هو مطلوب منها، وكيفية إزالتها بأية وسائل وأدوات تمتلكها النقابات تشريعاً ودستوراً من المفاوضات المباشرة مع الإدارات، إلى الاضرابات المطالبية السلمية، إلى المحاكم والقضاء حينما تتركز قضايا جوهرية من حق العمال، ولم يتم البت بها وتسويفها من الإدارات سواء كانت هذه الإدارات تمثل قطاع الدولة أو القطاع الخاص، وعدم الركون دائماً وأبداً إلى أسلوب الاستجداء والرجاء إلى أساليب الدفاع المشروع عن حقوق الطبقة العاملة.

. أشرف فتاح من القطاع الخاص قال إن محافظة الحسكة تعاني نسبة عالية من البطالة وفقدان فرص العمل، لعدم وجود جهيات عمل في مؤسسات القطاع العام إضافة إلى الأنظمة والقوانين التي عطلت حركة العمل في المحافظة. وتساءل ما الذي يمنح الحكومة من تنفيذ: ربط الأجور بالأسعار، ضمان حقوق عمال القطاع الخاص بقانون يضمن حقوقهم الطبيعية في الزيادات الدورية والإجازات والعطل، حل مشكلة المجردين الأكراد السوريين من الجنسية نظراً لأن الاستمرار في ذلك يلحق الضرر الكبير بشريحة واسعة من أبناء الوطن وخاصة أبناء الطبقة العاملة إضافة إلى حقهم الطبيعي الانتساب إلى تنظيمهم النقابي، تطبيق الطبية المجانية للعمال في القطاع العام والخاص، الحفاظ على القطاع العام وتنظيفه من مخسريه، وقف الاستقالات وبراءة الذمة المسبقة في القطاع الخاص، وإلزام أرباب العمل بتأمين العمال اجتماعياً وبرواتهم الحقيقية.

حق الاضراب المطلبي

. عصمت حسن من نقابة عمال البناء والأخشاب (قطاع خاص) أكد على المطالب السابقة وأضاف: إلغاء المواد ٦٥/ ـ ٢٢٨/ من قانون العمل رقم ١٧/، حق الإضراب المطلبي، تشكيل نقابة لعمال الإسكان العسكري، تسبب العمال الأجانب نتيجة إحصاء ١٩٦٢، تعديل المرسوم ٤٤/.

منير أحمد قطاع خاص قال: «والله لا أعرف كيف أبداً، باختصار شديد نحن جوعانين وبردانين، وإلى الآن لم يتم توزيع دعم المازوت».

. عبد العزيز أبو طالب برص الصفوف في وجه الاميرالية الأمريكية. إلغاء نتائج إحصاء ١٩٦٢، بناء مساكن للإخوة العمال، وتساءل عن وضع العامل النقابي محمد عثمان المعتقل منذ ١١/١٢/٢٠١١ وحتى تاريخه، وطالب بأن يكون القائد النقابي يجيد القراءة والكتابة.

وفي مؤتمر نقابة استصلاح الأراضي والموارد المائية، طالب حميد المجيد بتصفية حقوق العمال النقوليين والبالغة ٨/ مليون ل.س وتأمين أرضي سكنية لعمال تل تمر ورأس العين.

ومحمود فرحان طالب بتأمين باص لنقل العمال لسد الجوادية، تأمين مستلزمات العمل لعناصر الضابطة المائية، تعيين أطباء اختصاصيين لعمال الشركة، توزيع المكافآت بشكل ينصف العمال المنتجين.

محاربة الفساد وسيادة القانون

في مؤتمر نقابة عمال النقل البري طالب النقابي سليمان بالدفاع عن القطاع العام وعدم خصخصته وتأمين فرص عمل للشباب بفتح مشاريع تنموية، ومحاربة الفساد وسيادة القانون.

وطالب عبد الله إلياس النور بقانون للأحزاب بما يعزز الوحدة الوطنية. دعم مادة المازوت، بناء مشاريع ومعامل في المحافظة للحد من الهجرة والبطالة، إحياء شركة النقل الداخلي. وأيوب الملا طالب برفع سقف الطبية السنية وتشميل جميع الأفراد بالضمان الصحي. في مؤتمر نقابة عمال التتمية الزراعية طالبت اللجنة النقابية في دواجن الحسكة بتشميل الضمان الصحي لكافة العاملين وأسرهـم، تحويل جمعية المرافقين البيطريين إلى نقابة. الدفاع عن



القطاع العام وإصلاحه، تزويد فرع إكثار البذار بالحسكة بالآليات الحديثة، تمثيل التنظيم النقابي في جميع اللجان الإدارية، تعيين خريجي الثانوية الزراعية والبيطرية.
خالد محمد شريف طالب بحماية الإنتاج الوطني، خفض سعر المازوت، وضع حد لارتفاع الأسعار، الدفاع عن القطاع العام وعدم خصخصة قطاع الكهرباء والاتصالات، معاملة الشعيـر كمحصول استراتيجي، عدم ذبح الإناث من الأغنام، تأمين لقاح فعال ضد الحمى القلاعية.

وكان لافتاً رد مدير الزراعة حول إجراءات الترخيص قائلاً: لو أخذنا بالقرارات التي تصنف المحافظة من حيث التربة الزراعية، لتم إلغاء الكثير من المشاريع المتوسطة والصغيرة.

في مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات أكد النقابيون بأن أغلب المؤتمرات النقابية قراراتها حبر على ورق، والتواصل مع المكتب التنفيذي ضعيف، وطالبوا بتنفيذ مكب النفديات، معالجة مياه الصرف الصحي، الدفاع عن القطاع العام لا يبيعه أو خصخصته، تأمين لقاح لعمال التنظيفات، تعيين طبيب أخصائي يستوصف تل تمر وعامودا، إعادة وزارة التموين. في مؤتمر عمال الطباعة والثقافة والإعلان أكد النقابيون على ضرورة احترام العامل مهما كانت صفته من قبل مرؤوسيه، منح تعويض خاص للحراس خاصة في الأشهر الثلاثة الأولى، إنشاء صالة توزيع للمستهلك في القامشلي، معاملة أبناء المستخدمين والحراس بالمثل مع المعلمين في كافة مراحل التعليم.

اسمعونا اليوم

مطرش الأحمد تمت مقاطعته قال: طول عمركم على الكراسي نستمع لكم اسمعونا اليوم، أكد على ضرورة تفعيل المرسوم ٨٤/ لعام ١٩٦٨ الخاص بمشاركة التنظيم النقابي في القرارات. في مؤتمر نقابة عمال الطبية أكد النقابيون بأن الدفاع عن الطبقة العاملة يعني الدفاع عن الوطن والدفاع عن قطاع الدولة ضد مشاريع الليبرالية والخصخصة، وطالبوا بتأمين جهاز رنين مغناطيسي لمشفى القامشلي، وتأمين جهاز قثطرة قلبية، بناء مشفى للأورام السرطانية والمزمنة في المحافظة، تعيين عمال دائمين للنظافة، تأمين مخبر لبنك الدم، تعيين عيادة سنية شاملة لعمال الصحة وعيادة عينية، وزيادة الكادر الطبي وكذلك الكادر الفني المندوب في قسم التشريح المرضي وجهاز مرنن مغناطيسي مشفى الأورام الخبيثة، إلغاء لجان الشراء المركزية، زيادة مكافأة قسم الكلية والتلاسيما، إنشاء قسم خاص للحروق، تأمين دراجة للبريد. في مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج طالب النقابيون بالعمل مع الجهات الوصائية لتشغيل ٩٠ عاملاً على الأقل لسد نقص الحاصل في الشركة وخاصة العمال المباشرين، علماً أنه يوجد عمال مرضى وعجزة وكبار السن، وأصبحت الاستفادة منهم ضعيفة جداً على خطوط الإنتاج بالإضافة للنقص الحاصل بخطة اليد العاملة، العمل مع الجهات الوصائية لإصدار قانون على غرار القانون رقم ٨/ لعام ٢٠٠١ بتشبيـه العمال المؤقتين، علماً أنه صدر قرار من رئاسة مجس الوزراء برقم ١/٤٠٣/ تاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠ لم تتم الاستفادة منه بتشبيـه العمال المؤقتين حتى تاريخه بسبب عدم وجود نظام داخلي وملاك عددي للشركة ليتم تشبيـه

العمال المؤقتين بناء على ذلك، كما طالبوا بزيادة تعويض نهاية الخدمة في صندوقي المساعدة والتكافل، وإصدار تشريع خاص لقطاع الغزل والنسيج أسوة بالصناعات الكيمائية والصناعات الثقيلة، ورفع سقف اعتمادات الطبية للعاملين كونها مجانية بالقانون الأساسي للعاملين بالدولة وبدون تحديد، كونه يوجد بالشركة عمال كبار بالسن ومرضى بأمراض مزمنة مثل الكبد والسكر والقلب والديسك.

محاربة الليبراليين الجدد

وفي المؤتمر السنوي لنقابة عمال النفط في الجزيرة طالب النقابيون بقضايا ومطالب هامة في سبيل تطوير العمل وحماية حقوق العمال أهمها تعديل قانون التأمينات ليصبح المعاش النقاعي ١٠٠٪ من أساس الراتب، وتأمين المياه (المياه) يا رعاكم الله لمشروع ديرو كما قالها المتدخل، ورفع اعتمادات صيانة الآليات الخفيفة ٢٠٠٪، وتساءلت نقابية عن توقف الاعتمادات التي تحولت إلى أربعة أضعاف لعام ٢٠١١، مقارنة للعام ٢٠١٠ وعن الصرفيات والأسس التي تم صرفها .

كما سأل النقابيون عن أسباب حجب الحوافز بنسبة ١٠٠٪ إذا تأخر أو غاب عامل من شركة الفرات ليوم واحد عن العمل. وأكد رئيس لجنة الرقابة والتفتيش إن المشروع الزراعي طار من الدورة الأولى، واقترح صرف ١٠٪ من الأرباح الصافية للصيديات على العمال في الرميلان والجبسة، أما عن قصة المساكن في الحسكة فقد وضعها بذمة الوزير، وأنها كانت بناءً على وصيته وإن على من يعرف القصة أكثر مراجعة الوزير؟

وشن النقابي **محمد أمين عثمان** هجوماً على الفاسدين والمفسدين ومحاربة الليبراليين الجدد والمستغلين، وطالب بالتوظيف دون تمييز كما اعترض وبشدة على تعليمات قرار وزير النفط بمنح ٥٪ من السكن للفئة الأولى خارج نظام التوزيع المعمول به، واعتبرها إجحافاً بحق العمال، وطالب بوقفها ومنح بدل سكن نقدي لكل من تجاوز خدماته ١٥ عاماً، واقترح بناء مصفاة للنفط في الجزيرة، وتخصيص جزء من دخل النفط لتطوير البنية التحتية في المحافظة لامتصاص البطالة والعاطلين عن العمل فيها .

أما النقابي **حسن جانكير** فأكد على موضوع ٥٪ من السكن للفئة الأولى، وعن أسباب تمديد نهاية الخدمة لمدة ٦ أشهر للفئة الأولى فقط، وضرورة اعتبار المصابون بالجلطة إصابات عمل، ولماذا تم حرمان العمال الإداريين منذ عام ٢٠٠٨ من الكساء، وما الأسباب الموجبة لتقليص وخفض عدد العمال من ١٤٤٠٠/ إلى ١٢٠٠٠/ عامل فقط.

إنكار العناصر المشعة

النقابي **محمد أمين حسن** تساءل عن دور الاتحاد في حماية حقوق عمال شركات عقود الخدمة وعمال الطون، ولماذا الإحالة المرضية إلى محافظة أخرى تستوجب العودة إلى مديرية الحقول لاستكمال الأوراق، وكان مستغرباً حديث احد المدراء الذي قال: أن الهيئة العامة للطاقة الذرية في سورية لم تكتشف حتى اللحظة تعرض أي عامل بالعناصر المشعة المرافقة مع النفط النقايبية **خولة المحمد** طالبت بتشميل العاملين بالسقف الأعلى لطبيعة العمل والاختصاص،



ومنح تعويض صعوبة الإقامة لكافة العاملين، أسوة بالمهندسين وغيرهم لأنه لا يوجد أصعب من ظروف النفط، والعمل من أجل منح العاملين في النفط والغاز تعويض مخاطر المهنة بنسبة ٥/٪ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١/م، وورفع سقف المكافآت التشجيعية، إعادة النظر بملف القرارات التي تحرم العامل الذي يكف يده عن العمل لأسباب مرضية، وأكدت المحمد على إجراء فحص دوري طبي بدمشق لعناصر شعبة السباكة بدائرة الآليات نظراً لتعرضهم للغازات السامة والأكسدة.

وفي المجال الخدمي العمل من أجل إعادة منح العاملين في القطاع الإداري الكساي العمالية وفق الموافقات السابقة وتشميلهم بنظام الكساي، وإعادة النظر في دوام العاملين على نظام الورديات من حيث الإضايف والإحالات المرضية وأذونات السفر والعطل الرسمية، وإعادة صرف أجره العمليات النسائية بكافة أنواعها في صندوق المساعدة الاجتماعية.

غرق شاب

وحين أكد **نبيل محمود** مدير حقول الحسكة بأنه كان ومازال وسيبقى دعماً للطبقة العاملة، وإنه كان يتابع معالجة الحفر النفطية التي تصل أحياناً لثلاث حفر للبئر الواحد، مؤكداً على الاتفاق الذي تم مع مديرية الحقول بالجبسة لمعالجة ١٥٠٠ بئر بحيث يتم تسوية سواتر للآبار والإبقاء على حفرة واحدة فقط، رد عليه **مسهوج خضر** قائلاً: لا نشك بنواياه الطيبة أبداً، ولكن سنأتي بمثال هنا عن عمال الفرعيات الذين يعملون بصفة حراس، ونظام دوامهم أسبوع x أسبوع يعني ٢x٧ = ١٦٨ ساعة عمل ليلاً متواصلًا مع النهار مقابل ١٦٨ ساعة راحة فقط، نطرح هذا رغم علمنا أن هذا النظام قد تم العمل به قبل تعيينه مديراً لحقول الحسكة، ولكن إلى متى ستعاني هذه الفئة بالإضافة إلى الفئة التي تناوب ١٥ x ١٥ وبشكل متواصل كزملائه في بعض الفرعيات الأخرى، علماً أن هذا النظام لا يحتاج إلى التعليق عليه فهو بذاته نموذج صارخ في التعارض مع أنظمة العمل السورية والعربية والدولية، وهؤلاء العمال يستغيثون يومياً وعند كل مؤتمر، ولا من مجيب، أما بخصوص قرارات حرمان العامل من التعويضات بعد كشف اليد نحن مع إعادة النظر بذلك لما فيه مصلحة العامل والعمل.

أما بخصوص الحفر والجور فإنني أذكر هنا أن غازات سامة وكريهة تبعث منها بالإضافة إنها أصبحت مصدراً مزعجاً لنفوق أعداد كبيرة من الدواجن والمواشي في مناطق الحقول، لكن الأخطر هو الحادث الذي أودى بحياة الشاب **كاميران محمد إبراهيم** من قرية سويدية فوقاني الذي غرق فيها قبل أشهر.

وأكد رئيس اتحاد المحافظة **فهمي أنيلو** على إغلاق مكتب الحسن بدير الزور لعدم قيامه بما عليه من حقوق العمال، مشيراً إن الاتحاد بصدد توزيع ٦٩٠/ مقسماً للعمال في القامشلي والحسكة، وإن هذا المكسب سيتم العمل عليه من أجل تحقيقه في كل من الرميلان والمالكية. وعقب رئيس مكتب نقابة عمال النفط **فرحان الدندح** على قضية توزيع ٥٪ من السكن التي رفضها المكتب وراسل الوزير الذي ظل متمسكاً بقراره الأولي، وتم التوزيع حسب توجيهاته.

■ ■

مؤتمر الصناعات المعدنية

استمرار دعم القطاع العام وحمايته من الخصخصة والبيع

على النتائج، ومنح تعويض طبيعة العمل للأعمال الخطرة، ومنح خريجي الثانويات الصناعية تعويض الاختصاص، وتثبيت العمال المؤقتين، وإعادة تأهيل القطاع العام كونه ركيزة الاقتصاد الوطني، ومجاربة الفساد والمحاسبة الجادة للمفسدين. وأكد عمال الشركة العامة للصناعات المعدنية بردى على غياب الدعم التمويلي اللازم لتحديث واستبدال الآلات وتجديدها، ونوهوا لاستمرارية الحجز على حسابات الشركة من المصرف التجاري السوري والصناعي، ومصادرة أي تحويل مالي من أية جهة لحساب الشركة بسبب وجود قروض تعود لسنوات طويلة، والمحافظة على بقية عمال الشركة حيث لا تزال الجهات الوصائية توصفأ إحدى مشاكل القطاع لعامالصناعي الرئيسية بالعمالة الفائضة، ورفع المظلمة التي تقع في نهاية كل عام على العاملين(بقسم الحراسة والدفاع المدني والسائقين).

وتحدث عمال شركة الكابلات عن ضرورة العمل مع الجهات الوصائية لتنفيذ مضمون القانون رقم ٢/ لعام ٢٠٠٥ القاضي بمنح الشركات التنافسية نسبة ١٠٪ من الأرباح الحقيقية، وليس من الوفر المحقق، والعمل مع الجهات الوصائية لإعادة دراسة تسعيرة الكهرباء والماء بما يتناسب مع أصحاب الدخل المحدود، والغاء الضريبة التصاعدية على الاستهلاك، واقترح العمال منح المستقيل التي ترتب استقالته معاشاً تقاعدياً نصف مساعدة الوفاة بمبلغ مائة ألف ليرة سورية من صندوق التكافل الاجتماعي، والعمل على استمرار دعم القطاع العام وحمايته من الخصخصة.



التي يقدمها الصندوق، والعمل بنظام الشرائح، وزيادة الرواتب والأجور للعاملين بالدولة بما يتماشى مع الحالة المعيشية، وتأمين فرص عمل للشباب.

بينما طالب عمال شركة الإنشاءات المعدنية، برغد الشركة بمهندسين وفنيين من أجل متابعة الأعمال بشكل مباشر، وتأمين جهات عمل كافية، والزام شركات القطاع العام بالمقارنة بين منتجاتها ومنتجات القطاع الخاص والزامهم بالمواصفات والمقاييس أسوة بالقطاع العام، وتعديل بعض الأنظمة والقوانين التي تحد من تأمين المواد الأولية بالسرعة الكلية والمحاسبة

يليق بالعامل الذي أفنى جسده وصحته مع الآلات، والكف عن اعتبار هذه المشكلة بأنها أم المشاكل، وتفعيل دور المحاكم العمالية، وإجبار أرباب العمل على الحضور إلى المحكمة.

نقاييو شركة سيرونيكس طالبوا بتشميل طبيعة العمل للعاملين بالمواد البلاستيكية ومعمل المكونات، ومنح تعويض الاختصاص للتأنويات الصناعية، والعودة بالعمل بالإجازات الساعية حسب ما ورد في الفقرة(د) ومن المادة(٤٤) من نظام العاملين الأساسي في الدولة الصادر بالقانون ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، واقترحوا زيادة رسم الاشتراك بصندوق التكافل الاجتماعي، وزيادة التعويضات



وإعادة النظر بالظروف المعيشية للمواطنين ومعالجة موضوع غلاء الأسعار.

وكانت مداخلة **لمى الغالي** عن دار البعث هامة جداً حيث قالت: هناك مشكلة برزت من جديد ولم تكن نتوقعها، وهي أهم وأكبر نظراً لارتباطها بتقرير مصير عمالنا، إنها برزت برزوراً مخيفاً يهدد عمالنا، ويهددنا جميعاً في المؤسسة، وهي مشكلة التقاعد والتأمينات الاجتماعية،فمؤسسة التأمينات وضعت لنا العصي بالعجلات، وعرقلت التقاعد والراتب المعاشي الأخير وطبقت علينا المادة ٥٨/ من قانون التأمينات الاجتماعية، التي تطبق على القطاع الخاص باعتبار أن للدار نظاماً خاصاً، وبعثت بمذكرات عديدة لمجلس الوزراء، والقيادة القطرية والتأمينات الاجتماعية، ولكن ما من فائدة، من كل ما جرى .

مع العلم بأن مؤسساتنا أصبحت تابعة للقيادة القطرية، ولها مكانتها بالدولة، وبالنتيجة نرى أنه ما من مجيب في حل هذه المشاكل، إن من يدفع الثمن هم العمال في المؤسسة وخاصة غير المثبت منهم.

حتى الآن لا نستطيع أن نقوى على المواجهة مع مدرائنا نتيجة التهديد والوعيد، فأين القيادات في هذه الظروف، وأين تدخلهم عندما ترى حقوقنا يعبث فيها أولئك المتنفعون الجالسون بأبراجهم العاجية؟

■ ■

سنوات سابقة، بدلاً من الطباعة في المطابع الخاصة.

اللجنة النقابية في مطبعة وزارة الثقافة اقترحت أن يتم تشميل جميع العاملين في مهنة الطباعة بطبيعة العمل، وتثبيت العاملين المتعاقدين والمؤقتين، واعتبار مهنة الطباعة من الأعمال المهنية الخطرة والشاقة لتماس العاملين فيها بالمواد الكيماوية (رصاص، كحول، أشعة... إلخ)، وإعادة النظر بالقانون ٥٠/ والقانون ٥١/ وتلافي المعيقات الموجودة، وإعادة النظر بعملالمراكز الثقافية.

أما اللجنة النقابية في سانا، فقد طالبت بضرورة تعديل المادة رقم ١٢/ بكافة فقراتها من القانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، بحيث يشمل كافة العاملين الذين هم على رأس عملهم الذين حصلوا على شهادات جامعيةقبل تعيينهمفيالجهات العامة،إلغاء مضمون كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٠٢/١ الصادر بتاريخ ١٤/١/٢٠١٠ على اعتباره جاء مجحفاً بحق العاملين الذين تم استخدامهم بعد صدور القانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، كونهم رشحوا قانونياً عن طريق مكاتب التشغيل فيوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومنح تعويض الاختصاص لخريجي المعهد الفني المتوسط أسوة بزملائهم في المؤسسات الأخرى، وتعويض طبيعة عمل للعاملين الفنيين في الوكالة وقطاع الإعلام،

تحدث رئيس النقابة **أسعد حميدان** في كلمته عن دور العامل الاقتصادي في تسريع العملية التجارية في البلاد وأهمية العلاقة بين السياسة والاقتصاد في عالم اليوم، والتأثيرات المتبادلة بينها وتجهيز القوانين والأنظمة اللازمة لذلك. الدفاع عن القطاع العام بوصفه القطاع الرائد للاقتصاد الوطني، وضرورة حمايته وتخليصه من السلبيات العالقة به، وأهم الظواهر السلبية التي تواجه عمله وتعيقه من التطور بوتائر متسارعة، وربط الأجور بالأسعار وتأثيرها

على حياة الطبقة العاملة والقطاع العام، والاهتمام بالقطاع التمويني باعتباره أحد أهم الاختناقات التي تعاني منها جماهير الشعب، وإعطاء الإدارة دورها باعتبارها إحدى الحلقات الرئيسية فيإنجاح الخطط والبرامج الاقتصادية، وإيلاء دور لمهام الرقابة الشعبية فيجميع المراحل.

ووضع ضوابط كفيلة بمنع تغفلر رأس المال الاحتكاري الأجنبي فيبنية الاقتصاد الوطني والإصلاح الإداري واختيار الإدارات الوطنية النزيهة، لذا فإن أي إصلاح اقتصادي لا ينعكس إيجابياً على تحسين أوضاع العاملين لن يكون إصلاحاً ونتمنى على حكومتنا أن ترتقي بالجانب الاقتصادي إلى مستوى السياسة الخارجية.

طالب النقابيون بتثبيت جميع العاملين المياومين في دار البعث، وخاصة الذين لهم سنوات خدمة طويلة، تتجاوز ٢٨/ سنة وأكثر ولم يتم تثبيتهم أو تشميلهم في التأمينات، والمطالبة باستثناء العاملين في دار البعث، والمنظمات الشعبية في دار الحزب من المادة ٥٨/ من قانون التأمينات الاجتماعية كونهم يعاملون في منظماتهم مثل العاملين في الدولة، والمطالبة باعتبار دار البعث احتياطاً استراتيجياً هاماً ورافداً للمؤسسة العامة للطباعة«الكتب المدرسية»، وزيادة حصة الدار من إنتاج الكتاب المدرسي إلى ١٥/ مليون كتاب سنوياً كما كانت في

العمال المؤقتين حيث هناك ٤٥/ عاملاً يعقود مؤقتة، والاستغناء عن خدماتهم مستحيل كون معظمهم عمال إنتاج.

عمال الشركة الطبية العربية تاميكو تحدثوا عن معاناة العمال والكوادر الفنية في الشركة من تأثير المواد الأولية ذات الأثر السليبي، وعدم منحهم طبيعة عمل تتناسب مع حجم الأضرار التي تسببهم أسوة بباقي الشركات، والمؤسسات التي تمنح عمالها هذا التعويض، لإصابتهم بأمراض خطيرة ومستعصية، وإنصاف خريجي المعاهد المتوسطة الذين كانوا يتقاضون طبيعة اختصاص، لكن تم توقيف هذا التعويض بناء على تحفظ الجهات الرقابية، بحجة أن تعيينهم بعد القانون رقم ١/ لعام ١٩٨٥، لما بعد الولد الثالث، ومطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإعادة الأموال المقطوعة من الحوافز الإنتاجية فوراً، وعدم تركها إلى نهاية الخدمة.

وطالب عصام الركابي السكري من العمال التمسك بالمكاسب العمالية التي حققوها،وعدم التهاون في الدفاع عنها بأسلوب ديمقراطي يحقق مصلحة الوطن ومصلحة العامل، وقال الركابي لقد انتهت الخطة الخمسية العاشرة بما حملته من مأس لطبقتنا العامة من ارتفاع جنوني بالأسعار نتيجة لاعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي نوهنا إلى مخاطره قبل سنوات، أن الزيادات كانت تأتي في كل مرة بعد أن يصل مستوى الغلاء إلى نسب عالية، فلم يشعر العامل بأي تحسن في مستوى معيشته، بل على العكس فقد شكلت تلك الزيادات عاملاً ضاغطاً على العمال وذوي الدخل المحدود، والطبقات الفقيرة في المجتمع، وهذا يستدعي من الحكومة الاهتمام بهذا الجانب، ومعالجته بالسرعة اللازمة لضمان استقرار المجتمع وحالة الأمن والأمان المتميزة في القطر.



قال نبيل مفلح رئيس نقابة عمال المواد الكيماوية أن أغلب شركاتنا تعاني من صعوبة في التسويق، ونقص السيولة وعدم استجرار القطاع العام من منتجات الشركات، وناشد المفلح المؤسسة العامة للصناعات الكيماائية، ووزارة الصناعة للقيام بمسؤولياتها كاملة تجاه الشركات التي أصبحت في حالة نزاع كمن ينتظر الدواء أو الموت المحتم إذا لم يعالج سريعاً.

وطالب المفلح بزيادة الرواتب والأجور للعاملين بقطاع العام والخاص بما يتناسب مع الوضع المعاشي، ورفع مبلغ التعويض العائلي للعاملين، ورفع قيمة الوجبة الغذائية الوقائية بما يتناسب مع الأسعار الحالية، والعمل على عدم رفع سعر مادة الفيول لأن معظم الشركات تستخدمه كمادة أساسية، والزام شركات القطاع العام بالاستجرار من منتجات بعضها البعض دعماً للاقتصاد الوطني، والعمل على تثبيت العمال المؤقتين لأن قرار رئاسة مجلس الوزراء الأخير لم يستفد منه أحد، وتخصيص عمال القطاع الخاص بالمساكن العمالية أسوة بالقطاع العام، وتعديل المادة ١٦٦/ من قانون العمل رقم ١٧/ بخصوص أيام العطل والأعياد الرسمية ومسماواتها بالقطاع العام.

وتحدثت اللجنة النقابية عن القطاع الخاص، مطالبة الإسراع في تسيسب العمال إلى صندوق التكافل الاجتماعي، والمساعدة في صرف وصفات الأدوية للعمال، لأن المساعدة توقف على الإعانات الطارئة والمساعدة في حالة الزواج والولادة والوفاة، ولاسيما بعد ارتفاع مبلغ الاشتراك في صندوق النقابة وصندوق المساعدة من ٥/ ١٪ إلى ٢٪ من الراتب الشهري للعامل، مؤكدة إن هذه الزيادة جاءت على حساب إلغاء صرف قيمة الأدوية، بعد المطالبات برفع قيمة

التعويض عن الأدوية في السنة وليس بالغاؤها . وكونهم عمال قطاع خاص طالبوا بإصدار القرارات وإيجاد الحلول السريعة لحماية هذه الصناعات لكن بشرط أن لا تكون على حساب القطاع العام، والطلب من الجهات المعنية بمراقبة المواد المستوردة، وتحليلها بشكل جدي لأنها تشكل خطراً على الصناعات الوطنية عندما تكون غير مطابقة للمواصفة المرجوة وخاصة المستوردة بأقل الأثمان.

وطالبت اللجنة النقابية في شركة سار التوسط لدى وزارة الصناعة لصرف مستحقات كافة العاملين لدى الشركة من الإجازات الإدارية الغير مستهلكة لعام ٢٠١٠، وزيادة الاعتمادات في كتلة الطبية، ومعاملة العمال دون ٥٠٠/ عامل أسوة بباقي العاملين في الدولة، والعمل على تثبيت

مؤتمر نقابة عمال النفط

التأكيد على استثمار النفط وطنياً وفق تشريع سوري خاص

الشركة من إداريين وإنتاجيين. نقاييو المؤسسة العامة للتكنولوجيا والثروة المعدنية طالبوا بمنح طبيعة العمل للعاملين في الفرق الحقلية على اختلاف اختصاصهم، وتنفيذ الأحكام القضائية العمالية المكتسبة درجة القطعية بخصوص طبيعة العمل الممنوح للفنيين المختصين (جيولوجي، مهندس، حفار)، وطبيعة الجهد الإضافي مع تشميل جميع العاملين في قطاع النفط بتعويض الجهد الإضافي، والمتابعة والإسراع بإنجاز قانون الضمان الصحي والاجتماعي، ومنح المساعدين الفنيين والكيماائيين والحفارين فيما بعد عام ١٩٨٦ تعويض اختصاص أسوة بزملائهم المعينين قبل عام ١٩٨٦ حسب القانون ٥٠/، وإجبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية لحساب آخر ترقيعية للعمال عند إحالتهم إلى المعاش دون الانتظار لمرور سنة كاملة على الترفيعية.

■ ■

١٠٠٪/، وضرورة العمل على الاستفادة من تعميمي رئاسة الوزراء في تثبيت جميع العقود للموسميين في الفرى، ورفع تعويض نهاية الخدمة بحيث يصبح راتب ل ٦/ أشهر أو سنة بدلاً من شهرين. وقال عمال فرع محروقات المنطقة الجنوبية خلال مداخلتهم بضرورة العمل على تشميل أسر العاملين بالضمان الصحي أسوة بباقي المؤسسات والشركات، ومنح تعويض مخاطر العمل ٢/٢٠ من الأجر الشعري لجميع العاملين في المواقع الإنتاجية والمتضررين بالمواد السامة، وفق ما نص عليه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠/م و لعام ٢٠٠٥، وتعديل أوضاع العاملين الذين حصلوا على شهادات أعلى من الشهادات المعينين عليها، وتشميل العاملين في المواقع الإنتاجية بحوافز (فحم الكوك) أسوة بالعاملين في الإدارات المركزية بالشركة باعتبار أن الحوافز الإنتاجية للمواد البترولية توزع على كافة شرائح

والمطالبة بمنح العاملين في المركز الوطني للزلازل التعويضات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم إلى المركز، والعمل على منح العاملين في المؤسسة العامة للتكنولوجيا تعويض استكشاف عن كل الاكتشافات العائدة للمؤسسة التي لها مردود اقتصادي كبير على خزينة الدولة. وأكد العاملون في الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية على إزالة مجموعة من الصعوبات، والمطالبة برفع الرواتب والأجور بما يتناسب مع الأسعار، وتعديل تعويض نهاية الخدمة من صندوق المساعدة الاجتماعية بما يلائم مع الحسميات من الراتب، وضرورة إيجاد نظام خاص للتعويض على عمال الإنتاج عن أيام العطل والأعياد والجمعة والسبت، لأنهم يعملون في هذه الأيام طيلة فصل الشتاء لضرورات سد الحاجات التموينية للسوق كون العمل بالفرع على مدار ٢٤/ ساعة، وضرورة رفع نسبة التكلفة بالعمل الإضافي إلى

علي مرعي رئيس مكتب النقابة في كلمة له أمام المؤتمر قال: لنعمل سوية من أجل مستقبل أفضل للوطن والمواطن، وذلك من خلال ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية والعمل المؤسساتي، وتطوير القطاع العام، ومكافحة مظاهر الخلل والفساد، ونشر ثقافة العمل في مواقع العمل، والمساهمة في تطوير القوانين، ورفع سوية الإنتاج والمحافظة على استمراره، وتطوير الخدمات الاجتماعية للعمال، ورفع قيمة الحوافز الإنتاجية في قطاع النفط والثروة المعدنية، وتكريم العمال في مواقع العمل، وخاصة المتقوفين والمتقاعدين، ومتابعة العمل على إصدار الملاكات العديدة من أجل تثبيت العمال المتعاقدين والمؤقتين والموسميين، والعمل المتواصل لإيجاد الصيغة المناسبة، والحل الأمثل للعمال الموسمين في الإنتاج، والعمل على إصدار تشريع خاص لقطاع النفط والثروة المعدنية، ومتابعة العمل على تنفيذ الأحكام العمالية،

الخدمات العامة.. اسم بلا عنوان!

خدمات مدفوعة الثمن.. ولكن معطلة!

◀ **ماهر فرج**

شهدت بعض القطاعات الخدمية في الآونة الأخيرة قرارات وشروطاً جزائية أصدرها المسؤولون للحد من «استهلاك» خدمات تعاني بالأصل ضعفاً في الإمكانيات وقصوراً في القدرة على خدمة المواطن رغم أنها مدفوعة الثمن، وباتت هذه الخدمات تشكل عبئاً إضافياً يضاف إلى أعباء المواطن الحياتية بفعل ما تشهده من تحايل وسوء إدارة، ومن هذه الخدمات ما يتعلق بقطاعي الهاتف الأرضي والكهرباء.

على الرغم من أن خدمة الكهرباء في بلدنا تعتبر من اضعف القطاعات الخدمية في فصل الشتاء بسبب عدم قدرتها على مواجهة الأحوال الجوية المتقلبة، فعلى المواطن أن يتحمل أخطاء موظفيها وسوء التنظيم الإداري الذي يشهده هذا القطاع خصوصاً أخطاء جابي الكهرباء المكلف بقرأة عدادات الكهرباء، والذي يضع أرقام صرف وهمية للعدادات طيلة العام باستثناء بداية العام ونهايته، فهو يكتفي بقرأة العدادات مرة واحدة في بداية العام على ضوء هذه القراءة يضع قراءة وهمية في باقي السنة لتظل فاتورة الكهرباء شبه معقولة طيلة هذه المدة قبل أن يفاجئ المشترك في آخر العام بفاتورة مضاعفة (أربع أو خمس مرات على الأقل).

يضاف إلى ذلك أخطاء أخرى كاعتقاد الموظف بأن أحد المحلات التجارية الملاصق لأحد المنازل هو ملك لصاحب المنزل، ودون أن يكلف خاطره بالسؤال عن ملكية المحل التجاري يحول فاتورة الكهرباء لهذا البيت إلى فاتورة تجارية مضاعفة ثلاث مرات، وعلى المواطن الذي وقع ضحية ظنون هذا الموظف أن يتحمل أعباء إصلاح الخطأ على حساب عمله ووقته!.

ناهيك عما يتكبده المواطن في مواعيد دفع الفواتير من ضياع الوقت وتحمل الحالة النفسية للموظف، فعلى الرغم من أن المواطن جاء إلى مركز جباية الكهرباء ليدفع، إلا أن عليه الوقوف على طوابير سبقه إليها العشرات.

هذه المشاكل لا تقتصر على قطاع الكهرباء بل تتعدها إلى قطاع خدمات الهاتف الأرضي التي على المواطن أن ينتظر لساعات أمام نافذة جباية الفواتير على حساب وقته وعمله، ورغم وجود عدة نوافذ مخصصة للجباية بهدف توفير وقت المواطن إلا أن نافذة أو اثنين في الخدمة فقط، أما بقية النوافذ فمعطلة ولا يوجد أي موظف خلف أية واحدة منها كما هي الحال في مركز الهاتف في مدينة دوما .

ورغم كل هذه المشاكل التي تعاني منها الخدمات في هذين القطاعين، فغالباً ما يضاف إلى فاتورة الجباية رسوم وضرائب لا علاقة لها بالموضوع من أصله، حيث تجد مثلاً أن الفاتورة التي يبلغ رقم الجباية فيها /١٠٠٠/ ل.س قد تتحول إلى /١٠٢٥٠/ ل.س وعند السؤال عن هذه الزيادة يكون الجواب /٣٠/ ل.س رسم (كذا) و/٥٠/ ل.س ضريبة (كذا).. الخ. حتى تملأ كل فراغات في فاتورة الجباية وقس على ذلك كم (كذا) على المواطن أن يتحمل في حال طبقت الشائعات التي ترددت في الآونة الأخيرة عن إخضاع بعض القطاعات الخدمية لنظام الخصصة التي يعتبر المواطن فيها خارج كل الحسابات...!

Maher100@live.com



الخدمات الصحية.. مشاكل بالجملة وحلول مستعصية

◀ **محمد هاني الحمصي**

لعل الصحة هي الشيء الأغلى الذي منحه الله عز وجل للإنسان، غير أن عدم النظر بعين الاهتمام والمسؤولية من وزارة الصحة والتجاهل والإهمال واللامبالاة واضع على جميع الأصعدة وفي كل الخدمات بداية من المشافي والمستوصفات وصولاً إلى الأغذية الفاسدة.

فسوء التخزين وانتشار الأدوية المهربة والتلاعب بأسعارها يدل على أن الفوضى قد اجتاحت المستشفيات التي أصبحت بدورها أشبه بالأسواق، وبميكيات القمامة، حيث الأوساخ مفروشة على الأرض مثل البساط والعفن والرطوبة منتشرة على جميع الجدران، والمشاكل العويصة واضحة فيما يتعلق بالصرف الصحي وشبكة الانترنت والكهرباء والتدفئة والمياه ونقص الأسرة والحرمات والبطانيات والتي تعد أكبر ناقل للأمراض كونها تسلم في معظم الأحيان من مريض إلى آخر دون أن يتم غسلها .

أما بالنسبة لغرف العناية المشددة فإن الأجهزة في أغلب المشافي مفقودة أو قديمة وخصوصاً مشفى المجتهد والمواساة فقد تم تركيب أحدثها منذ /٧/ سنوات أو أكثر بشكل جزئي والأهم هو تأخرها من حيث النموذج /١٠/ سنوات أو أكثر.

يقول (رج): كانت والدتي بمشفى المواساة في غرفة العناية

الخدمات التعليمية غير الحققة.. أكبر

◀ **نمر محمد الذيب**

تعمل الدولة أو تسعى مشكورة لرفع سوية العمل التربوي من خلال ما تقدمه من خدمات في مجال التعليم، ولكن من هذه الخدمات ما تم تحقيقه ومنها ما تأخر أو لم يتحقق نهائياً. أما ما تأخر أو لم يتم تحقيقه، فهو- قياساً بما تحقق على الأرض- يشكل النسبة الأعظم، ما جعل الهموم والمصاعب تكبر على كل من تخصه هذه الخدمات من معلمين واداريين وطلاب وموظفين.

الواقع المتردي للعمل التربوي يتراكم منذ عقود ومن أهم أوجه التزدي أن بعض أبنية المدارس بحاجة إلى تأهيل، كذلك الأثاث والمفروشات والمقاعد التي معظمها يحتاج إلى إصلاح جذري أو تنسيق، وكذلك السبورات. فبعض المدارس انتقل فيها الطلاب من صفهم إلى غرفة أخرى لرداءة السبورة وعدم صلاحية الكتابة عليها، وفي بعض المدارس التدفئة مفقودة والمدافئ موضوعة كمنظر فقط دون مازوت، وكذلك عند دخولك لبعض المدارس تجد الأبواب والنوافذ مكسرة، هذا إذا وجدت الأبواب والنوافذ، يضاف إلى ذلك دورات المياه التي تقتصر إلى أدنى مقومات النظافة. من جهة أخرى هناك من يشتكي من تأخر رواتب المعلمين والوكلاء والمكلفين، وزيادة عدد الطلاب في الصف الواحد، وجلوس ثلاثة أو

المشددة وعندما شاهدت الطيبية وضعها الصحي أخبرتني أنها بحاجة إلى جهاز هواء اصطناعي وهو غير موجود في المشفى وهي قامت بواجبها والجهاز غير موجود في المشفى والأعمار بيد الله في نهاية الأمر ليس بالإمكان علاجها إلا بمشفى خاص بوجود مضخات أوكسجين.

هذا بالإضافة إلى النقص الحاد في الكادر الطبي إلى جانب نقص الخبرة وسوء معاملة بعض الأطباء للمواطنين، ولا ننسى أن عدد المرضى لا يتناسب إطلاقاً مع عدد الأطباء الأخصائيين الموجودين في المشافي، وإذا كان الأطباء يشكون التعب والإرهاق فالمرضى يشكون سوء التنظيم في الدور والمحسوبيات ووصول البعض على حساب البعض الآخر بالإضافة إلى عدم وجود الأطباء المختصين المناوبين سواء في المجتهد أو الكلية أو العيون.

هذا بغض النظر أن الكثير من المشافي تفتقد إلى العديد من التحاليل الطبية والتصوير الشعاعي ك«الإيكو».

أما من جهة المستوصفات فهي ليست أفضل حالاً من المشافي، ففي ظل غياب الرقابة الدائم من وزارة الصحة والاستهتار وانعدام الإحساس بالمسؤولية، نجد الدوام غير منتظم معظم أيام الأسبوع وإذا وجدت الأدوات غاب الأطباء، فالتسيب واضح والرقابة من الجهات المعنية غير موجودة.

ومن جانب آخر تتجاهل وزارة الصحة ما يحدث في الأسواق من أمور خطيرة فهي تقض النظر عما يعرض من مواد ملوثة وفاسدة ومعلبات منتھية الصلاحية وزيتو مغشوشة

ومنكهاث محرمة دولياً وغير صالحة للاستخدام البشري وكأن موضوعة تحقيق السلامة الغذائية أصبحت أمراً لا يهمها، وظاهرة الغش الغذائي المرتبطة بصحة المواطن أصبحت ليست من اختصاصها، ولا يقف الأمر عند هذه الحدود فقد تجاوزت وزارة الصحة ذلك إلى تجاهل سوق الدواء حيث بلغت نسبة الدواء المهرب في سورية بين /٢٠٪ - /٣٠٪، وأصبحت تجارته رائجة بما أن مصادر هذه الأدوية غير معروفة فإن نسبة كبيرة تكون مزورة أو منتهية الصلاحية، وتقوم وزارة الصحة بمصادرة الدواء المزور وغير المسجل لديها وإتلافه مهما كان نوعه، إلا أن وجود الدواء الأجنبي في السوق ورواجه ووجود الراغبين فيه مهرباً أو نظامياً يؤكد أن علينا النظر بمفهوم الأمن الدوائي وطرق دخول هذا الدواء إلى البلد فالدواء المزور غالباً ما يوهم المريض بأنه الحل وأن مصدره فرنسي أو أمريكي، لكن في حقيقة الأمر هو مستحضر وهمي لا ينفع وقد يضر وهو طريقة فعالة للربح السريع والفاحش بالنسبة للصيديلي والغريب.

مما لا شك فيه أن الخدمات الصحية دون المستوى وأن وزارة الصحة عاجزة حتى الآن عن أداء دورها الرقابي والخدمي بالكفاءة المطلوبة فما لمسناه من المشاكل الحقيقية والتي تعاني منها وزارة الصحة هو وجود الضعف العام المقصود أو غير المقصود في متابعة ومراقبة المشافي والخدمات الصحية العامة وأمور المواد الغذائية وجودتها وتحديد فعالية الدواء وأسعاره بالشكل المطلوب.

hanimeto@maktoob.com

رغم تراجع السياحة وخدماتها.. المسؤولون مُصرون على العكس



◀ **أحمد محمد العمر**

تتمتع سورية بمظاهر سياحية عديدة تسمح لها بالتألق عالمياً، ولكنها تعاني الأمرين من مخططي السياحة وجهاًبذتهم الذين تطفلوا عليها، إذ لا يوجد أي ترتيب سياحي لسورية لا على الصعيد العالمي ولا حتى على الصعيد العربي، وهذا أحد الدلائل على ضعف التزام المتخصصين بمسؤولياتهم، فمن حيث أسعار البرامج السياحية نجدها تتسم بالغلاء قياساً لدول مصنفة من أقوى الدول في السياحة مثل تركيا وتونس العربية التي تحتل مراكز متقدمة في برامج السياحة العالمية.

إن افتقار سورية للمنتجات السياحية يزيد بتراجع الرغبة لدى السياح، وكذلك فإن عدم توفير متطلبات الأسواق السياحية المختلفة من حجوزات طيران وتسهيلات وعدم فعالية الإعلانات المؤثرة والعروض التشجيعية يجعل من سورية سوقاً سياحياً باردة لا يأتيها إلا الكبار في السن.

يجب على وزارة السياحة أن تكف عن الكلام وتتجه نحو العمل فكفاها الحديث عن إنجازاتها الوهمية والتغني بمشاريعها ومخططاتها المستقبلية التي قد تنتهي أو لا تنتهي بعد /٥٠/ عاماً، ومن ثم تأتي الاستجابة بعد /٥٠/ عاماً أخرى. لذا عليها البدء بإنشاء بنية أساسية للمرفقات السياحية وتحديث المناطق الأثرية وطرقها فالأمثلة حاضرة وكثيرة على ذلك، ولو أردنا الحديث عن تدمير مثلاً فهي تعد المنطقة

الأثرية الأبرز والأشهر في سورية، وتعاني من

تدن واضح في الخدمات البلدية كرفع النفايات التي تنتشر في طرقها وهي تعتمد على أصحاب المحال أكثر من البلدية في رفعها، وهؤلاء يحاولون

تجميل مدينتهم بعين السائح القادم إليها، ومن جهة أخرى لو دخلت متحفها ستجده غير مجهز بأجهزة مراقبة الحرارة والرطوبة لضمان القطع الأثرية والمحافظة عليها .

وهناك أيضاً مشكلة كبيرة تتمثل بنقص الخبرات في قطاع السياحة، فمثلاً تدخلت منظمة دولية لتغيير خط البوملانات المسافرة إلى منطقة الجزيرة التي كانت تمر من جانب آثار تدمر ما يؤدي إلى تلوئتها وتلفها، فأين خبراء الوزارة المبجلة

عن هذه الملاحظات البسيطة؟.

ناهيك عن تدني في خدمات النظافة الصحية ودورات المياه فعلى أغلب الطرق التي تؤدي إلى المناطق السياحية لا يوجد حمام واحد ليقتضي السائح فيه حاجته وإن وجدت فهي توجد في الاستراحات التي هي عنوان النصب والابتزاز. هذا بعيداً عن آثار العاصمة التي امتازت قديماً بينابيعها الغنية والعذبة وعن الساحل الذي يمتاز بغاباته الوارفة وعذوبة وسحر عيونه وانتعاش طقسه.. لكن قلة الاهتمام جعل من العاصمة مكاناً للوضوء والتخلف ومن الساحل السوري مكبات للقمامة والنفايات السائلة والصلبة.

s.afomo@yahoo.com

ضربة جديدة للزراعة

الحكومة تلغي عقود الإيجار وتشرد الآلاف!



◀ نزار عادل

قطاع الزراعة في سورية كان لأكثر من أربعة عقود أحد أهم فروع الاقتصاد السوري، وهو الأكثر عراقة، وكان الريف السوري يستوعب أكثر من /٥٠٪ من السكان، وكان يشغل في القطاع الزراعي أكثر من /٤٥٪ من مجوع العاملين.

بعد /٨/ آذار ١٩٦٣ حدثت تطورات مهمة جداً في القطاع الزراعي شملت تصفية الملكيات الإقطاعية ونصف الإقطاعية، وتوزيع معظم الأراضي المستولى عليها والمستصلحة على الفلاحين المعدمين، وبرز إلى الوجود عدد من المزارع الحكومية وبذلت في إطار خطط التنمية جهود هامة لتطوير الريف شملت بناء السدود وتوفير الكهرباء واستصلاح الأراضي وإقامة العديد من المشروعات الصناعية ذات العلاقة بالزراعة في مناطق ريفية.

خطا الإنتاج الزراعي في العقود الماضية خطوات كبيرة نحو الأمام، ولكن وتأثر نموه كانت بطيئة، فضرب الملكيات الكبيرة لم يواكبه نشر الإنتاج على أساس المشروعات الكبيرة المرتكزة على قاعدة علاقات إنتاجية تقدمية في إطار مزارع الدولة والمزارع التعاونية.

المزارع الحكومية لم تزد عن /١٥/ مزرعة تشكل المساحة التي تستثمرها /١٪/ وكانت الجمعيات التعاونية في حوزتها قرابة الثلث من هذه الأراضي في حين قرابة الثلثين كانت في حيازة الأفراد القطاع الخاص بمختلف درجاته، والواقع الآن يقول:

ما جرى بعد تبني اقتصاد السوق في القطاع العام وترك شركاته دون تطوير وإصلاح أو ضخ استثمارات، جرى الأمر ذاته بالنسبة للزراعة والحقيقة أن هذا جرى منذ الثمانينيات انطلاقاً من مفهوم خاطئ مفاده أن التقدم رهن بإعطاء الأولوية للصناعة ولكن بعد

من الذاكرة..

وجبة دسمة!!

في منتصف إحدى الليالي، من أواخر تموز من عام ١٩٦٤، عاد الرفيقان إلياس مرجو، الذي كان ملاحقاً آنذاك، وزبير، دليله إلى القرى وكان طالباً، إلى البيت الذي استأجره هذا الأخير في حي تل حجر في محافظة الحسكة، من جولة استغرقت أكثر من عشرة أيام قاما خلالها بزيارة الرفاق العائدين من موسم الحصاد، وقد أضناها التعب والجوع وأنهكهما خاصة بعد مسيرة حوالي عشرين كيلو متراً في القفار بين القرى متجنبين المرور بالطرقات الرئيسية، وبعد أن أخذا قسطاً من الراحة قال إلياس لرفيقه: ماذا يوجد عندك من طعام؟ فأجاب: قليل من السمن وبعض الخبز اليابس كالحجر وعشر بيضات لا أضمن سلامتها. لكنهما وبسبب جوعهما الشديد لم يفكرا كثيراً، فقد كانا مستعدين لتناول أي شيء، ولذلك قاما فوراً بتحضير ما يأكلانه، فقام زبير بنقع الخبز بالماء وأشعل «بابور الكاز» ووضع عليه المقلاة، بينما أحضر رفيقه السمن والبيض، وعندما كسر أول بيضة، تفاجأ بنزول صوص صغير غير مكتمل مع سائل عكر، فأسرع بإفراغ محتوى المقلاة في القمامة، عندها نبهه زبير أن يتخلص من البيضة الفاسدة فقط ويحتفظ بالسمن لأنه نفذ! كسر إلياس أكثر من نصف البيض البيضة تلو الأخرى وألحقها جميعاً بسابقاتها في القمامة، وكان يشعر بالانتقاض والحسرة لفساد البيض، ولكنه أخيراً قرر قراراً حاسماً.. إذ نفخ في القنديل وأطفأه..! وقلّى ما تبقى (عالتمة)، وتمكن من تحضير وجبة شهية ودسمة! تناولها هو ورفيقه مع الخبز المبلل، وبهذا اسكتا عواء الجوع الذي كان ينهش معدتيهما، وناما.

عبدي يوسف عابد

اقتصاد السوق أصبحت السياحة والاستثمارات الخدمية هي الأساس.

في كل الأحوال غلبت النزعة الفردية في كثير من المعالجات واتجاهات المعالجة، فعوضاً عن البحث عن إمكانيات تطوير مزارع الدولة وزيادتها وتطوير الحركة التعاونية الزراعية باعتبارهما أساساً حاسماً لحل مشكلات الزراعة، جرى تعميق الاتجاه نحو حفز الفعاليات الخاصة والنشاط الفردي وبرزت في السنوات الماضية مشكلة الأمن الغذائي وتراجع عاماً بعد عام وأصبح هناك قصور في المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية عن مواكبة السكان. القمح والقطن كانا من المحاصيل الاستراتيجية في سورية عبر عقود، وكانا ركيزتين أساسيتين للاقتصاد الوطني. وكانت سورية تصدر الفائض من إنتاجها منذ عام ١٩٨٠، وقد بدأ المحصول بالتراجع واضطرت سورية العام الماضي إلى الاستيراد لأول مرة منذ /١٥/ عاماً، والأسباب، تقول الحكومة في تصريحاتها: الجفاف!.

اللوحة مغلقة وبحاجة إلى حلول جدية آنية وطويلة المدى لاسيما وأن العوامل المساعدة على تفاقمها مستمرة، ومنها النزوح من الريف إلى المدن وتناقص الراتب الغذائي للسكان، ولم تفكر الحكومة حتى الآن في التركيز على الزراعة وتطويرها ومدها بالاستثمارات اللازمة، والعناية بالفلاحين على اختلاف أشكال استثمارهم تمويلاً وتورياً وتسعيراً وتسويقاً، بالإضافة إلى المكننة وتأمين الخدمات المختلفة، بل إن ما يجري وما يتخذ من قرارات وأبرزها يأتي بخلاف ذلك، ومنها رفع أسعار المستلزمات الذي أدى إلى ضرب القطاع الزراعي بكامله.

وفوق ذلك هناك قرارات حكومية تتخذ يحار الإنسان في تفسيرها، وهي تنتهك الحقوق المكتسبة التي أقرتها القوانين والتشريعات وأخطرها على الإطلاق ما جرى في المنطقة الشرقية وتحديدأ شرقي مدينة القامشلي:

بعد عام ١٩٦٣ حددت سقف الملكيات على النحو التالي:

◀ صلاح معنا

تقع قرية بستان الحمام الساحلية الجميلة إلى الشرق من مدينة بانباس، وتتبع ناحية العنازة، ويُعتقد بأن سبب تسمية القرية هو وجود حمام أثري روماني فيها، ويتجاوز سكانها خمسة آلاف نسمة.

تتمتع القرية بموقع جغرافي متميز بين الجبل والبحر، وتعرف بارتفاع مستوى ثقافة أهلها ونشاطهم الكبير في المجال الزراعي والمهني، ولكن أهالي بستان الحمام يشعرون بالظلم والإهمال جراء التقصير في مجال توفير الخدمات لقريتهم، وخاصة مياه الشرب، حيث تتعرض القرية للعطش في فصل

الأرض المروية /٢٠٠/ دونم.

والأرض البعلية /١٢٠٠/ دونم.

ووزعت على الفلاحين بقية الملكيات بموجب عقود أجار أي أن الدولة حلت محل الملاك الكبار ومنذ العام ١٩٦٣ وحتى العام الماضي والأسر الفلاحية تعمل بموجب عقود إيجار تدفع للدولة. عام ٢٠١٠ صدر قرار عن وزير الزراعة رقم /٤٧/ مديرية زراعة الحسكة يقول: «بناءً على تعليمات وزارة الزراعة تلغى عقود الإيجار لـ /٢٨٠/ عائلة».

شكل وفد من الفلاحين لمراجعة الجهات الوصائية ولم يستقبلهم أي مسؤول، ومنذ العام الماضي وحتى الآن شهرياً تصدر قرارات بإنهاء العقود ونزع الأراضي من الفلاحين وحتى تاريخه ألف أسرة فلاحية ألغيت عقودها، وعندما سألنا: هل تعطى هذه الأراضي لعائلات أخرى؟ جاءنا الجواب بالنفي، بل تترك بعلأ دون استثمار! وهكذا إذا كان الجفاف قد هجر /٨٠٠/ ألف مواطن من المناطق الشرقية إلى دمشق، فقد قامت الجهات الوصائية بتهجير ألف أسرة أيضاً.

بعد هذا، أليس من السذاجة أن نساءل هل أن ما حدث وما يحدث في القطاع الزراعي كان نتيجة طبيعية وموضوعية للجفاف أم نتيجة لضرب القطاع الزراعي من خلال سياسة الحكومة الواضحة؟.

إن دراسة أولية لمواردنا الطبيعية الزراعية، وعلى رأسها المياه، تبين أنه مازالت هناك طاقات كامنة كبيرة غير مستثمرة يمكن في حال استغلالها بالشكل اللازم والمبرمج وحمايتها من الهدر والضياع أن تؤمن لسورية كامل احتياجاتها من السلع الغذائية، وأن توفر أمناً غذائياً على مستوى جميع السلع.

تقول ذلك عندما يتم إعطاء قطاع الزراعة أولوية في تأمين مستلزماته وعندما تعتبر الحكومة أن هذا القطاع مع الصناعي الهام هما قاطرة النمو وليس السياحة والخدمات.

■ ■

قرية «بستان الحمام» بين الإهمال والآمال

الصيف، ويضطر الأهالي إلى شراء صهاريج المياه طيلة الصيف، بحيث تدفع كل عائلة أكثر من /٣/ آلاف ل.س من أجل ذلك، وهو ما يزيد من عبء الحياة على الأهالي خاصة مع ارتفاع تكلفة المعيشة المتزايد.. ولهذا يطالب الأهالي بحل هذه المشكلة المستعصية بشكل جذري وسريع..

وفي هذا الإطار، يشتكي الأهالي من تلوث البئر في كاف العسل الذي يغذي القرية جراء المجاري الآتية من القرى المجاورة، ففي العام الماضي أصيب العشرات بأمراض هضمية نتيجة لذلك التلوث، ولهذا فإن الأهالي يطالبون بالإسراع بتشغيل البئر الجديدة للمياه لحل هذه المعضلة.

من جهة ثانية، ورغم وجود بلدية منذ سنوات طويلة إلا أن الطرقات مهمة

■ ■

لماذا التأخير في استكمال شبكة الهاتف بالقامشلي؟

أن المبالغ صرفت؟ لاسيما وأن بقاء المشروع بهذه الحالة قد يعرضه للاهتلاك، أو على الأقل قد يلحق به الضرر نتيجة تنفيذ الحفريات من جانب البلدية أو مؤسسة المياه أو غيرها .. أغلب الظن أن هناك تعمداً في تأخير استثمار المشروع لمصلحة جهة ما ..

إننا نضع القضية بين يدي محافظ الحسكة ومدير مؤسسة الاتصالات، أملين التدخل سريعاً في الموضوع ومعالجة الأسباب، فلا يعقل أن يكون حلم المواطن في مراكز المدن الحصول على خط هاتف أرضي في زمن «ثورة» الاتصالات التي «تجتاح» شوارع العالم.

■ ■

شؤون محلية

مجرد حديث

صباحي..

نور أبو فراج

أعتقد أنه وفي مرحلة من المراحل حينما يسوء فيها الوضع حقاً، ويشعر الأفراد بحجم الخسارة والضعف الذي هم، فيه يبدؤون بإعادة بعض الأحداث أو الوقائع التي مروا بها أو اختبروها سابقاً مراراً بصيغ عديدة وأمام العديد من الناس، كما لو أنهم لا يصدقون أنها حدثت معهم فعلاً، حيث تبدو لهم بعيدة وضبابية، وكأنهم بإعادتها والتقاط تفاصيلها يجعلونها جزءاً منهم مرة أخرى.

أو أنهم يعيدونها لأنهم مقتنعون تماماً أنها حقيقة حدثت وأنهم عاشوها فعلاً ولا يبقى هنا إلا التشكيك بالحاضر نفسه لأنه يبدو أكثر قابلية للطعن فيه وتكذيبه.

في عائلتي جملة من الأحاديث والقصص التي تحكى غالباً مثل قصة الـ«١٣٥ليرة» وهي المبلغ الذي كان يحصل عليه جدي في أواخر الأربعينات كراتب لقاء عمله، وكيف أن هذا المبلغ كان يكفي لأن يعيش هو وجدتي في إحدى المحافظات البعيدة، ويرسل ما تبقى من المال لأهله وإخوته الأصغر سناً، وليدفع منه أقساط «جهاز العرس» الذي تم شراؤه وقتها، وكيف أن هذا الراتب نفسه كان ينقسم ويتكاثر فيما بعد ليطعم أولاده الخمسة ويعلمهم، وليمكنه من بناء منزل له ولأسرته، وليشتري فيما بعد محلاً صغيراً بـ ٧٠٠٠ ليرة سورية يحوله إلى مكتبة ومن عمل المكتبة يشتري قطعة أرض.

وفي الوقت الذي تقاعد جدي سنة ١٩٦٣ كان راتبه ٥٠٠ ليرة سورية، وكان راتباً مرتفعاً نوعاً ما مقارنة بغيره.. وتنتهي هذه الحكاية غالباً بعبارات مثل «كانت حياة غير هي الحياة» أو كلمة «أياااااااا»، وهنا يبتعد كل من جدي وجدتي عن حدود حاضرننا، ويفغيان في تاريخ حياتهما الخاص، و ابتسامة صغيرة تتجمد فوق شفاههما.

أو قصة «كيلو لحم الغنم» التي تحكيها أُمي (بعد حكاية الراتب غالباً) عن والدها الذي كان يكره لحم البقر كثيراً ويمنع إدخاله إلى المنزل، وكان كثيراً ما يردد عبارة «ما رح فوّت كيلو لحم البقر على البيت حتى لو بيصير كيلو الغنم بـ ١٠٠ ليرة!»،

وهذه القصة تدفع بأفراد العائلة الأكبر سناً للتعليق عليها بدورهم، وذكر حوادث مشابهة عن أسعار السلع أو الرواتب وغير ذلك، وهكذا تستمر الجلسات العائلية لأسرتنا، قصص منبثقة من أخرى غيرها، وكلها متشابهة بشكل أو بآخر، والأهم من ذلك: كلها معروفة لدى الجميع كونها رويت آلاف المرات وبالطريقة نفسها.

وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن سبب إعادتها، هل رواتها لا يدركون أننا نعرفها تماماً، هل نسوا أنهم قصوها على أسماعنا من قبل؟!!

الإجابة الوحيدة التي توصلت إليها أنهم في الحقيقة لا يروونها لأنفسهم كي نعرفها، بل يروونها لأنفسهم بصوت مرتفع لأن درجة التناقض بين الماضي والحاضر تصل أحياناً إلى حد يصعب معه تصديق أنهما كانا مراحل لحياة الأفراد أنفسهم، حيث يبدو الماضي ملكاً لأفراد آخرين في بلاد أخرى وزمن آخر، ويبدو الحاضر أكثر قسوةً وعبثيةً مما يمكن تصديقه.

خريجة إعلام

التّضحّم وآليات قياس الناتج المحلي.. على طاولة «الثلاثاء الاقتصادي»

د. قدري جميل: إعادة النظر بسلة الاستهلاك ضرورة موضوعية

«يعدّ وجود التضخم في اقتصاد دولة ما تعبيراً عن قصور السياسات الاقتصادية في تلك الدولة عن تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار»، بهذه الكلمات بدأ د. قدري جميل توجيه سهامه للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي تنتهجها الحكومة منذ سنوات، وجاء ذلك خلال محاضرته في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الأخيرة تحت عنوان «التضخم في سورية»، حيث بيّن الباحث الاقتصادي وجود ارتباط قوي ومباشر بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها، وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي، فهنا حسب قوله تكمن «أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تفادي هذه الظاهرة أو استغلالها في تحقيق بعض أهدافها السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن القضاء على التضخم يعتبر من المهام الرئيسية للحكومات عندما يكون ذو آثار تدميرية على الاقتصاد وعلى المجتمع».

وفي سياق محاضرته تساءل الباحث: هل يمكن تجنب التضخم، وهل يمكن العيش دون هذا المصطلح الذي اصبح جزءاً من الحياة اليومية لأي مواطن؟! وبين أنه من المرجح أن جذر هذا الموضوع يعود إلى حجم الكتلة النقدية في التداول التي يجب أن تتقرر استناداً إلى حجم الكتلة السلعية، على أساس المعادلة المعروفة: (حجم الكتلة النقدية في التداول = حجم الكتلة السلعية المنتجة خلال فترة معينة/سرعة دوران النقد). لذلك فإن أي حساب غير صحيح للكتلة السلعية باتجاه تعظيمها يؤدي تلقائياً إلى زيادة غير مبررة للكتلة النقدية وبالتالي إلى التضخم الذي يلمس على السطح بارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للأجر..

وموضوع الكتلة السلعية يدفعنا بالتالي، حسب د. جميل، لتدقيق مفاهيم تعبر عنها وهي بالدرجة الأولى الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ وجود اختلافات كثيرة في مفاهيم الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني من باحث لآخر ومن زمن لآخر.

وتناول د. جميل التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١)، حيث أوضح أن الاقتصاد السوري عرف خلال الخطة الخمسية التاسعة اتجاهاً تضخيمياً امتد على مدار هذه الفترة، أما خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، فأوضح أن الاقتصاد السوري عاش فترة تحول إلى « اقتصاد السوق الاجتماعي» خضعت خلالها السوق السورية لقوانين العرض والطلب، وتحرر الاقتصاد من القيود، ولم يشهد مستوى المعيشة تحسناً، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها انخفاض مستوى الأجور والدخل المتاح أمام الاستهلاك الحقيقي، وأيضاً وجود ارتفاع في المستوى العام

أشار **د. قنبرية** إلى أن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر هام لكنه مضلل، سواء بطريقة احتسابه، أو بالعينات الاقتصادية التي يعتمد عليها، أو بمنظور الحساب، فحسب الحسابات القومية الإنتاج يساوي الدخل ويساوي الإنفاق، كما أن الطريقة المتبعة حالياً لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي هي من وجهة نظر الإنفاق منذ العام ١٩٨١، وهي ليست دقيقة، وهي بدلاً من طريقة حساب الناتج المحلي على أساس القيمة المضافة الحقيقية، وذلك وفق الدراسة التي قدمها الدكتور نزيه شلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، لأنها تختصر فعلياً ٤٠% من الناتج المحلي على أساس الإنفاق.

والنتيجة النهائية لتقرير استغن لس، اتفقت نقابات العمال في فرنسا والمعهد الوطني للإحصاء للدراسات الاقتصادية ورجال الأعمال على تخفيض القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ١٢/ - ١٥/، وهي الإنتاج المحسب الذي لا يمثل شيئاً (يمثل رقماً إحصائياً).

أما **د. عابد فضلية** فأشار إلى أن التضخم المرغوب (٢ - ٣%) هو أفضل من الركود، فالركود ضد مصلحة قطاع العمل، وأوضح أن ارتفاع التضخم ينعكس سلباً على الطبقات الأوسع في المجتمع، وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود، ولكن عندما يصبح هناك الركود تضخماً ثم ركوداً، فبذلك يصبح هناك كارثة اقتصادية.

وعدد د. فضلية أسباب التضخم الاقتصادي في سورية، والتي من أهمها، احتكار القلة، وهو من الأسباب غير المبررة لرفع الأسعار، موضحاً أن أرقام إنفاق الأسرة السورية على الغذاء يتراوح ٤٨/ ـ



للأسعار الحقيقية بشكل ملحوظ، أما الأرقام القياسية المعلنة لمختلف القطاعات وخاصة مكون الغذاء الذي يظهر ارتفاعاً متواضعاً خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) حيث يرتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الغذاء من ١١٢ إلى ١٤٨ .

ولاحظ د. جميل بعد تحليله لمعدلات التضخم، أن التضخم كان في أدنى مستوياته عام ٢٠٠٢ بمعدل (١%) ومن ثم استمر في الارتفاع حتى وصل إلى (١٠%) عام ٢٠٠٦ وبعدها انخفض في ٢٠٠٧ ولكنه بسب الأزمة المالية العالمية ارتفع بشكل كبير في عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والنقل بشكل أكبر بمعدل (٢,١٥%)، ومن ثم بدأ في الانخفاض عام ٢٠٠٩ ليصل إلى معدل (٣,٢%) وذلك وفقاً للأسعار الرسمية الصادرة من المكتب المركزي للإحصاء.

وأختار الباحث د. جميل في تشخيصه العلاقة بين التضخم الرسمي والواقعي ثلاثة مكونات رئيسة وهي: الإيجارات التي تعتبر من المكونات الرئيسية، واللحم، أحد المكونات الرئيسية للغذاء الذي يشكل بدوره (٤٢%) من سلة الاستهلاك، وكذلك الذهب كعمادل عام لكل السلع، وتمت مقارنة أسعارها بالسنوات العشر الماضية لمعرفة حجم الارتفاعات الحقيقية من خلال دراسة واقع السكن في بعض الأحياء الشعبية. ووفقاً لما ذكره، فتبين الدراسة أن وسطي أسعار الإيجار الفعلي قد ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) من ٤٠٠٠ ليرة إلى ١١٠٠٠ ليرة، أي بنسبة (٢٧٥%) استناداً لعملية حساب التضخم بشكل تراكمي قياساً بالتغير السنوي، وليس بشكل إجمالي، أما بالنسبة لأسعار الذهب، فقد بلغ وسطي نسبة الارتفاع الفعلية لأسعار الذهب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ بمقدار (٢٢١%)، أما

التضخم الرسمي فقد كان متواضعاً، وكما نعلم أن ارتفاع أسعار الذهب له أثر في التضخم، أما بالنسبة للحمة، فقد كان وسطي نسبة الارتفاع في أسعارها تجاوز (٣٢٠%) خلال الأعوام التسعة السابقة، وهذا أيضاً دليل على سلة الاستهلاك المتقوية.

وبالنتيجة نجد أن الارتفاعات التي شهدتها أسعار السلع الثلاث السابقة، يعطينا مؤشراً تقريبياً على وسطي ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك بشكل عام، والذي وصل خلال الأعوام المدروسة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) إلى (٣٠٥%)، أي أن الفارق بين أرقام التضخم الرسمية وارتفاعات الأسعار الفعلية في الأسواق وصل إلى (١٣٨%).. وهذا ليس بفرق طبعي بالتأكيد وهذا يتطلب من المكتب المركزي للإحصاء مراجعة حساباته وتدقيق أرقامه، أن لم نقل تصحيحها وتغيرها بشكل جذري!.. وهكذا نجد أن المقارنة من خلال الحسابات البسيطة السابقة تؤكد حجم الهوة الواسع بين تضخم الأسعار الفعلية وأرقام التضخم المعلنة، وبالتالي المقارنة تطبق أيضاً على الكثير من السلع والخدمات التي لم نذكرها وخاصة المواد الغذائية، حيث أن المشكلة في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، هذا الارتفاع الذي يعكس مستوى التضخم الذي يضعف القيمة الشرائية لليرة السورية على الدوام، وبالتالي يخفض مستوى المعيشة للسوريين، حيث إن الأجور لا تغطي الاحتياجات اليومية للمواطن العادي، وهذا ما يجب أن يظهره معدلات التضخم، ولكن معدلات التضخم المعلنة لا تزال تخفي تلك الارتفاعات.

وتابع د. جميل: من خلال المقارنات البسيطة نكتشف انحدار وتهاوي مستوى المعيشة، وهناك ما يدل على أن الهوة بين الأسعار والأجور إلى ازدياد، وذلك بسبب السياسات الليبرالية التي أصبحت مثل الوباء في الاقتصاد . وتسأل: لماذا الهوة بين الأسعار الفعلية ونسب التضخم المعلنة؟ موضحاً وجود سببين للأمر هما:

١ - إما أن تثقيلات السلة صحيحة وبالتالي الخلل الوحيد الذي يسبب الفجوة هو وجود غلط بحساب الأسعار.

٢ - أو أن الأسعار محسوبة بشكل صحيح وبالتالي الخلل هو بتقسيمات سلة الاستهلاك وتثقيلاتها .

وتابع: من خلال دراستنا نجد أن المشكلة ليست بالأسعار وحساباتها وإنما المشكلة هي بتقسيمات وتثقيلات سلة الاستهلاك التي يجب إعادة النظر في بنائها وتشكيلها وحسابها وفقاً لأسس ومنهجيات واقعية حتى تكون ارقام التضخم المعتمدة عليها أكثر دقة وواقعية بحيث تعكس الحاجات المتجددة وتطورات مستوى المعيشة وأيضاً تعبر عن واقع الحال الذي يعيشه المواطن السوري.

وعن ثغرات سلة الاستهلاك في سورية، قال د. جميل: إن التطورات التي تشهدها الحياة الاقتصادية بمختلف المجالات، وخاصة في مجال الإنتاج والتصنيع، وظهور سلع وخدمات جديدة في الأسواق، وتغير أساليب وأنماط المعيشة والاستهلاك، أدى إلى زيادة الإنفاق الحقيقي للمواطن مقارنة بالدخل الذي يحصل

عليه، وهذا يجب أن يكون واضحاً بسلة الاستهلاك التي تعبر عن الإنفاق الحقيقي، إلا أن سلة الاستهلاك الرسمية لا تعبر عن واقع الاستهلاك والإنفاق الحقيقي الذي يعيشه المواطنون، وذلك بسبب اعتبارها بعض السلع على أنها هامشية، بينما التطور الحالي في أسلوب المعيشة جعلها من متطلبات الحياة الأساسية.

وبين د. جميل أن مكون الغذاء يأخذ حجماً كبيراً من استهلاك الأسر المعيشية حسب السلة، حيث بلغت تكلفة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ١٠٠٨٠ ل س من متوسط إنفاق الأسر (٢٤٠٠٠ ليرة سورية)، ولكننا نجد أن متوسط إنفاق الأسر على الغذاء أكبر من الرقم السابق، وهذا يجعل من النسبة المعتمدة لدى المكتب المركزي للإحصاء (٤٢%) من مجمل السلة (الاستهلاكية) غير كافية.

أما تكلفة السكن والمياه والكهرباء فتبلغ ٥٢٨٠ ل. س، حيث إن النسبة المخصصة للإيجار (١٥%)، والتي تشكل مع الإضاءة والوقود (٢٢%) فقط، أي أنها أكثر من ذلك الرقم بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات، كما أن تكلفة الاتصالات والتي كانت محسوبة على الهاتف الثابت فقط فمحددة بـ ٧٢ ل س، ولكن في الواقع هي أضعاف هذا الرقم بكثير بسبب ظهور أجهزة الخليوي والإنترنت اليوم، وفي ظل غلاء تكلفة الاتصالات أساساً، ووزنها في السلة فقط (٢%) وهي نسبة ضئيلة، كما أن ارتفاع الأسعار وخاصة الوقود أثر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال زيادة تكاليف الإنتاج التي انعكست على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية وغيرها، وسببت في ارتفاعها، وهذا ما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل أكبر من السابق، وبالتالي ارتفاع الأسعار أمام مستوى الدخل الذي يحصل عليه المواطن، وظهور سلع وخدمات جديدة وتغير أنماط الاستهلاك سببت خللاً في أوزان سلة الاستهلاك وجعلها بعيداً عن الواقع.

وفي ختام محاضرته، شدد د. جميل على أن ماضي سلة المستهلك السوري وحاضرها لم يكونا تعبيراً حقيقياً عن واقع الحال الذي يعانيه المواطن من ارتفاع في تكاليف المعيشة مقابل الدخل المتاح له، حيث إن معادلة التضخم الكلي ستختلف باختلاف نسبة مساهمة مكونات سلة الاستهلاك المعتمدة، حيث نجد أن مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية ٤١٨٠ نقطة أي ٤٢% من سلة الاستهلاك، بينما هو في الواقع يستحوذ على نسبة تصل إلى أكثر من ٥٠%. وأن زيادة حجم هذا المكون في السلة دليل على انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض الدخل الذي يحصل عليه المواطن العادي. مشيراً إلى الضرورة الموضوعية لإعادة النظر بتقسيمات وتثقيلات سلة الاستهلاك لرسم الصورة الحقيقية لمستوى المعيشة ومستوى الانفاق الحقيقي للمواطن السوري، وحتى تكون السياسات المعتمدة على هذه المؤشرات تسير في اتجاهها الصحيح من أجل الوصول إلى أفضل الخطط والقرارات التي تخدم المواطنين.

وضمن المحاضرة جاء العديد من المداخلات أهمها:



د. علي كنعان

استقرار الأسعار) هي المسؤولة عن التضخم، ولذلك يجب التنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية.

وبدوره **د. علي كنعان**، أوضح أن التضخم ليس عيباً أو مشكلة اقتصادية، وأشار إلى أن معدلات التضخم منخفضة جداً في الدول الأوروبية وأمريكا على الرغم من إصدار آلاف التريليونات، والسبب يعود لوجود عدالة في توزيع الدخل، حيث إن الأجور مرتبطة بالأسعار وبمعدل التضخم، فعند زيادة الأسعار بنسبة ٢/ ـ ٣/ ترتفع الأجور بالنسبة ذاتها للتعديل، وهكذا تم إلغاء التضخم كظاهرة نقدية واقتصادية سلبية على الاقتصاد .

وشرح د. كنعان آثار التضخم ودوره في الدول النامية، وسورية جزء منها، والممثل بتفضيل العمل الخدمي على العمل الطفيلي، لأن الخدمي ليس له سعر، والإمكانية متاحة لرفع السعر على قدر الرغبة، وبالتالي تنتقل اقتصادات الدول النامية من اقتصادات إنتاج حقيقي إلى إنتاج خدمي، والذي وصلت نسبته إلى ٤٠%، وهذا بفضل التضخم. ■■

التضخم لا يمكن التعبير عنه برقم، مشيراً إلى أن التضخم الصفري ليس لمصلحة المنتجين، وبالتالي، فإن التضخم بالنسبة لطبقة اجتماعية هو لعنة، وهو نعمة لطبقة أخرى، فالمنتج يرغب بارتفاع الأسعار إلى ما لا نهاية، بينما المستهلك يرغب في انخفاض السعار إلى ما لا نهاية.

أما **د. قحطان السيوفي** وزير المالية الأسبق فقد اعتبر أن التضخم يعمل على تقليص القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، وأشار إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية ستؤدي إلى تضخم كبير على الدول النامية، ولذلك فإن على هذه الدول اتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة هذا التضخم. وأشار إلى ضرورة تركيز الدول النامية على الأمن الغذائي في مواجهة التضخم، موضحاً أن أدوات السياسة المالية (ضرائب، إنفاق عام، تمويل بالعجز) وأوراق السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف،

أخرى تأخذ جزءاً أقل من الإنفاق العائلي. ومن جانبه أوضح **د. عارف دليلة** أنه منذ أربعين عاماً وحتى الآن (من أواخر الستينيات) بلغت ارتفاعات الأسعار نحو /٥٠٠%/ للعقارات، و١٠٠% للمواد الغذائية، وبالمتوسط بلغ ارتفاع الأسعار في سورية ١٢٥% لكن بالنسبة للأجور فالارتفاع كان بين /٣٠ - ٤٠%/. أي أن الدخل الحقيقي خسر ٧٥% من قيمته الحقيقية.

وأشار د. دليلة إلى أن التضخم المستورد يمكن تخفيفه، ففي الستينيات كان معدل التضخم صفرأ في سورية، والأسعار بقيت فترة طويلة ثابتة على حالها، لأن الإنفاق كان مضبوطاً. فالفساد وفتلان الإدارة هما السببان الأساسيان للتضخم.

وبدوره **د. غسان إبراهيم** بيّن أن التضخم لا يعبر عنه برقم، لأن الدخل يقارن بالحاجات الأساسية الضرورية، فإذا كان هذا الدخل غير كافٍ، فإن معدل

٥٢%/. وهذا يعني أن هناك مشكلة كبيرة كون السلع الأكثر غلاءً هي سلع الغذاء من جهة، ولأن احتكار القلة متركز في أهم السلع الغذائية، وهذا يعني أننا نعاني من مشاكل مضاعفة.

وأضاف فضلية أن عدم دقة التوازن بين الكتلة النقدية والسلعية هو أحد الأسباب أيضاً، فهناك أموال تضخ في الاقتصاد والاستثمار غير مرصودة، وهناك تحويلات خارجية غير مرصودة، وكلها تضخ في الاقتصاد دون أن يقابلها كتلة سلعية.

وأشار د. فضلية إلى انتشار ثقافة الغلاء، والتي أصبحت مسألة نفسية وليست موضوعية، وهي تضاف إلى الأسباب الموضوعية، فإذا كنت انفق نصف دخلي على الغذاء، فهذا يعني أن ارتفاع نسبة الغذاء ١٠% سيؤثر على الإنفاق الكلي بنسبة توازي نصف الدخل، أي أنه كلما كانت السلعة تأخذ جزءاً من الإنفاق كلما أثر ارتفاع سعرها بشكل أكبر من سلع

حين يكون الدواء داءً..

محطات معالجة مياه الصرف الصحي.. مشكلة بيئية خطيرة!!

◀ إعداد:ديما النجار

تزداد في الآونة الأخيرة أهمية التعاطي جدياً مع موضوع معالجة مياه الصرف الصحي في سورية، التي تعاني نقصاً في معدلات أمطارها وموارد مياهها، واستفحالا في مشاكلها البيئية، والغريب أن الحكومة سارعت مؤخراً للقاء العديد من ممثلي الشركات النمساوية والألمانية، في إطار مشروع يهدف إلى استيراد ٢٢٢ محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، والمثير للاستهجان هو أن هذه البلدان ذاتها قد تخلت منذ زمن عن هذه التقانات في التعامل مع مياه الصرف الصحي، وتحولت إلى تقانات جديدة قليلة التكاليف وصديقة للبيئة، وبقي لديها مشكلة التخلص المريح من تقانة قديمة عفا عليها الزمن.. فما كان منها إلا أن راحت تبيعها للدول التي تعتبرها متخلفة..

محطات معالجة.. بحاجة لمعالجة!!

ثمة سببان أساسيان يجعلان من فكرة استقدام محطات معالجة لياه الصرف الصحي مجرد هدر لأموال الدولة، وباباً مفتوحاً على مصراعيه للفساد عبر إجراء مناقصات، وأخذ (كومسيونات) من الشركات الأجنبية التي تسعى للتخلص من الأجيال السابقة من تقاناتها .

الموجب الأول لنبد هذه التقانة في سورية يستند إلى قيام بعض الباحثين السوريين بدراسة مدخلات هذه المحطات من مياه الصرف الصحي، ومقارنتها بالمياه المعالجة الناتجة عنها، وكانت النتيجة مذهلة، فمحطة السلمية مثلاً، التي بلغت تكلفة إنشائها مليارات، فشلت في زحزحة نسب كل من الـBOD ، والـCOD ، والفيروسات في المياه المعالجة، وبالتالي فقد أخفقت هذه التقنية في تخليص مياه الصرف الصحي من أهم المواد التي تعمق استخدامها في مرة أخرى، وخاصة في الري، علماً أن تكلفة تشغيل هذه المحطة الصغيرة في السلمية تبلغ ٣ مليون ليرة سورية شهرياً . ولا يختلف واقع الحال في المحطات الخمس الأساسية الموجودة في كل من (دمشق، حمص، حلب، حماه، ومدينة الأسد)، وكذلك في المحطات

الأخرى الأصغر، وتجري باستمرار العديد من التحاليل في هذه المحطات مثبتة هذه الحقائق، التي يتم تجاهلها باستمرار، ليعاد استخدام المياه الناتجة عن المعالجة في سقاية المزروعات، مما يجعلها تأخذ طريقها إلى أجساد المواطنين مسببة أمراضاً كثيرة.

فضلا عن المياه «المعالجة»، ينتج في المحطة بعد عمليات الترسيب المتتالية كميات كبيرة من المواد العضوية sludge أو الحمأة، تستقر في أحواض الترسيب الضخمة، وهذه الأخرى هي نفاية أكثر خطورة من مياه الصرف ذاتها ولا تخضع لمعالجة لاحقة، إذ أن وزارة الزراعة لم تسعى للاستفادة من هذه الرواسب العضوية التي يمكن تحويلها إلى منتج ثانوي اقتصادي هو الكومبوست، ويعود



السبب في ذلك إلى إلقاء المعامل نفاياتها التي تحوي العديد من المواد الثقيلة في الشبكة ذاتها التي تتلقى مخلفات المدينة، وتتجاهل الوزارة ضرورة إجبار المعامل على معالجة نفاياتها جزئياً بحيث تصبح صالحة للطرح في المجرور العام.

بديل مزدوج.. يعالج مياه الصرف الصحي والفساد

في هذا الإطار تطرح العديد من الخبرات السورية بديلاً قليل النفقات، لا يحتاج استيراد أي تكنولوجيا معقدة كانت أو بسيطة، مما يسد إلى الأبد الباب الواسع المفتوح للفاسدين في هذا القطاع، وتنتفي فيه أية نفايات ضارة للبيئة أو لصحة المواطن، وتتلخص هذه التقنية فيما

يسمى الـ wetland أو الأرض الرطبة، إذ نضع في منطقة منخفضة، طبقات من الحصى فالرمل فنوع من التربة، ثم تزرع بنوع من النباتات مثل النيفا أو القصب البري، إذ يمر الدفق المائي عبر هذه الأرض مع فترة مكوث معينة حسب ارتفاع الحوض، وتخرج المياه من الطرف الآخر للحوض نقية تماماً وصالحة للسقاية، ثم تحصد النباتات التي زرعت بهدف امتصاص المواد الثقيلة القادمة مع الصرف الصناعي وترمد ثم يتم التعامل معها وفق اتفاقية (بازل) الدولية على أنها مواد خطيرة، وتعتبر تكاليف هذه العملية متواضعة جداً بالنسبة لأنهار الأموال المتسربة من خزينة الدولة لاستيراد محطات المعالجة من دول الاتحاد الأوروبي التي تبنت منذ زمن تقانة الـ wetland لمعالجة مياه الصرف الصحي فيها .

أما بالنسبة لجبال الرواسب العضوية المتراكمة في محطات المعالجة في سورية، فمن الممكن الاستفادة منها والحصول على قيم مضافة للدخل الوطني بمشروع صفري التكاليف، حيث يمكن بسط هذه الرواسب العضوية في آلاف الهكتارات فيمنطقة حسيا، وتزرع بنباتات قادرة على تخليص الرواسب العضوية من المواد الثقيلة التي حملها الصرف الصناعي إليها، فنحصل على رواسب خالية من المواد الخطرة، ونترك الرواسب في الأرض فتتكفل أشعة الشمس بتحويلها إلى سماد الكومبوست عالي الجودة.

تتسم قضية إيجاد حلول عملية وحقيقية لمشكلة الصرف الصحي بأهمية قصوى من الوجهة الصحية، نتيجة ارتباط ازدياد نسبة الحمولة الاستروجينية في مياه الصرف الصحي بارتفاع معدلات سرطان الثدي وسرطان البروستات، حيث بينت إحدى الباحثات السوريات في مجال الكيمياء البيئية في دراسة حول تقدير الحمولة الاستروجينية في مياه الصرف الصحي في سورية، أن هذه الحمولة تزيد عن تلك الموجودة في مياه الصرف الصحي في تركيا بمرة ونصف، وعن رومانيا بمرتين، وعن دول الاتحاد الأوروبي بثلاث مرات، وذلك نتيجة عدم وجود معاملات تمديد من أمطار وتلوج، وكون هذه المياه تستخدم في السقاية، فإنها تصل إلى الإنسان مهددة بخطر السرطان وارتفاع معدلاته..

■ ■

شؤون بيئية

حل المشكلات البيئية في سورية.. منظور عام..

◀ مهند دليقان

لم يعد ممكناً تجاهل القضية البيئية بما لها من انعكاسات خطيرة على حياة شعب بكامله، شعب يحمل على كاهله العملية الإنتاجية بكل متاعبها، وإضافة لذلك يحمل التلوث الناتج عن عدم التعاطي الجدي مع القضية البيئية، بل والتعاطي معها من منظور الصالونات حيث يختصر التلوث بالمندبل الورقي..

المفاهيم الدولية ومشاكلها..

على مستوى العالم، وتحديدأ في أروقة المنظمات الدولية، وتحت ضغط الشارع والرأي العام العالمي، تم استحداث مجموعة من المفاهيم عدتها تلك المنظمات المدخل الوحيد لمعالجة مشكلات التلوث، وعلى رأسها مفاهيم التنمية النظيفة والإيكولوجيا الصناعية والكيمياء الخضراء، المشترك بين هذه المفاهيم هو انطلاقها من كون العملية الإنتاجية بشكلها الحالي هو أمر لا مفر منه، وعلى الباحثين أن يوظفوا علومهم وجهودهم باتجاه إيجاد حلول تكيفية مع الواقع المعطى، ولا يخرج عن هذا السياق إلا الحديث الخجول عن ضرورة الطاقات المتجددة وضرورة حلولها محل الطاقة الأحفورية، وهو حديث خجول من حيث آلياته وميزانيته وطرق تنفيذه، وهنا ينبغي التنبه لنقطتين أساسيتين: (التكيف)، و(استيراد التقنية والديون)..

عليكم بالتكيف مع

أسلوب الإنتاج الرأسمالي..

يحاول الغرب، وربما الأفضل أن نسميه الشمال الغني، أن يفرض على شعوب الأرض معادلته القائلة إن أسلوب الإنتاج الموجود هو الوحيد الممكن، وبالتالي على الشعوب التكيف، لكن هل فعلاً لا يوجد أسلوب إنتاج آخر؟ عندما ننظر إلى السبب الأساسي في التلوث (البشرى المصدر ولا يوجد مصدر آخر للتلوث، فالطبيعة قادرة على معالجة نفسها ذاتياً)، نجد أنه يتلخص في التدخل السافر والإخلال الهائل بمنظوماتها الطبيعية الذي يمارسه أسلوب الإنتاج الرأسمالي في سعيه نحو الربح الأعلى دون مراعاة لمصير الأجيال القادمة ولمصير الحياة على الأرض. والأسوأ أن الحلول منجزة بالمعنى المعرفي، لكن تطبيقها في ظل الرأسمالية يحتاج إلى شيء آخر هو طريقتها المعتادة بالنظر إلى أي مشروع من زاوية ما هي التكلفة؟ وكم تبلغ الأرباح؟ ومن سوء حظ البشرية أن المشاريع النظامية هي مشاريع خاسرة (بالمعنى الرأسمالي).. وفي أحسن أحوالها، هي ذات أرباح قليلة، لكن للرأسمالية كلاماً آخر في التعامل مع ضغط الرأي العام العالمي عليها وعلى أسلوب إنتاجها ..

استيراد التقنية والديون

كما هي حال اليهودي الذي يجعل من الصلاة تجارة رابحة، فإن الرأسمالية تلوث وتربح حتى وهي تحارب التلوث، لذا نجد أنفسنا -كدول «نامية»- فجأة وأصبح المعلم الأمريكي-الأوروبي تؤنبننا على«تخلفنا» الذي يمنعا من علاج التلوث، لذا فهي، وبحكم دورها «الحضاري» تقوم من خلال صناديقها ومؤسساتها «بمساعدتنا» من خلال توريد تقنياتها العظيمة والمتطورة وبأسعار زهيدة جداً من رتبة المليارات لكي ننظف أنفسنا من التلوث.. الأهم اليوم هو استيراد المعرفة وليس استيراد التقنية لأن معظم التقنيات التي استوردناها وسنستوردها أثبتت فشلها، وأثبتت أنها عبء على اقتصاداتنا وأثبتت أنها طريقة جديدة ومبتكرة في نهبنا، وأحد الأدلة على ذلك هو محطات معالجة الصرف الصحي..

ينبغي التعامل مع القضية البيئية بربطها مع القضايا الاقتصادية الاجتماعية والوطنية والديمقراطية، وأخذها كلها ضمن سلة واحدة، فلا يمكن معالجة التلوث -والفساد أكبر أسبابه -إلا من خلال رقابة شعبية حقيقية على العملية الإنتاجية، لأن المستفيد الوحيد من استيراد تقنيات وبناء سياسات خاطئة في التعامل مع البيئة هو الفساد، والمتضرر الأساسي هو الفئات الشعبية العريضة. كما لا يمكن علاج القضية البيئية دون تجذير نموذج اقتصادي بديل وطني يلتفت إلى القيم المطلقة في الاقتصاد السوري، ويبتعد عن الصفات السامة لصندوق النقد الدولي..

القضية البيئية جزء من سلة واحدة، ولا يجوز التعاطي معها بأقل من ذلك.

■ ■



ضعفأ، وهذا ما يسمى بالتأثير التآزري.

للأسف، فإن الأمراض الناتجة عن التعرض للأسبستوس ليست لها معالجات نوعية شافية، بل مجرد إجراءات عرضية وتلطيفية. ولذلك فإن الوقاية من التعرض هي الأهم. وفي البلدان المتقدمة تم اتخاذ عدد من الإجراءات الوقية كارتداء كمائمات خاصة وأنظمة تهوية ملائمة وترطيب الغبار (وهي غير موجودة في بلادنا حتى الآن). فأين هي منظومة الأمن الصناعي وأين دورها أمام ملوث بهذه الخطورة؟ ولماذا لا يتم استخدام الألياف الزجاجية بدلاً من الأسبستوس؟. هذه الأسئلة برسم جهتين، الحكومة التي تدعي حرصها على البيئة من خلال وزارة الدولة لشؤون البيئة، والنقابات التي يفترض بها الدفاع عن حقوق العمال وأمنهم. ففي النهاية فإن المتضرر الأساسي من هذه القضية هم عمال هذا الوطن الذين تكلفوا عناء بنائه وتحمل ملوثاته بأنواعها المختلفة..

■ ■

٢. ورم الظهار المتوسطة (الميزوثليوما):

وهو ورم يصيب الغشاء المحيط بالرئتين، وأحياناً يشاهد حتى في البطن. ويعتبر غبار الأسبستوس أكثر مؤهب لحدوثه، حيث أن ٨٠ ٪ من الحالات ناجمة عن التعرض للأسبستوس(وخاصة من النمط الأزرق). يسبب ألاماً صدرية شديدة ومتوسط العمر حوالي سنتين بعد كشف الورم، حيث أن ثلثي الحالات تكون ورماً خبيثاً .

٣. سرطان الرئة وسرطان الحنجرة: من أسوأ الأمراض التي يسببها الأسبستوس. وتبين الدراسات الإحصائية الوبائية بأن تعرض الشخص السليم للأسبستوس وحده يزيد احتمال الإصابة بهذه السرطانات بمقدار ١٠ أضعاف. وتعرض المدخن وحده يزيد احتمال الإصابة بها بمقدار ٥ أضعاف. أما التعرض لكل من الأسبستوس والتدخين معاً فيزيد احتمال الإصابة بها بمقدار ٥٠

١. تليف الرئة الشامل: المسمى بداء الأسبست، ولا يقتصر التعرض فقط على العامل الذي يستنشق هذه المادة، بل حتى زوجته وأطفاله يمكن أن يستنشقوا الغبار الذي يبقى عالقا على ثياب العامل، وبالتالي قد يصابون بالمرض. ويتأخر المرض في الظهور، فالفترة الفاصلة بين التعرض وبدء الأعراض تراوح بين ١٠ – ٢٠ سنة. ويسبب المرض ضيق التنفس المتزايد، ونقص أوكسجين الدم والازرقاق.

مطببات

تطلعات ليست من قش

لم تعد تصفغنا الدراسات التي توصِّف حالتنا على الأرض، سواء تلك التي تمتدح أداء مؤسساتنا، أو تنتقد عملها، وفي الوقت نفسه تمطرنا المؤسسات المحلية والعربية والدولية بسيل من تقاريرها عن البطالة والفقر وعمل الشباب، وعمالة الأطفال، وواقع المرأة، والتمييز الواقع عليها قانونياً واجتماعياً... إلى ما غير ذلك من قضايا المجتمع والجيل والاقتصاد .

ليس مهماً إلى أي حد تستفيد المؤسسات المتقدِّة لتحسن أدائها وأدائها، فهي بالضرورة ستدافع عن واقعها، وستعتبر أن هذه التقارير كيدية، ولا تمت إلى الواقع بصلة، وبالتالي ستقوم بفرض نتائج دورتها المالية السنوية، ونجاحاتها وإنجازاتها، فالمسألة ليست بين أخذ ورد، ومن يملك الحقيقة؟ فالحقيقة يملكها المعاش فقط.

في الوقت نفسه لا يمكن تجاوز(على الأقل) الدراسات والتقارير الوطنية على اعتبار أنها لن تصف زينتنا بالعكر بالمجان، ولن تبخس (زيوانا) حقه، وحتى لا نقع فريسة ما يأتي عبر الفضاء الإعلامي الواسع، من المؤكّد أننا سنلجأ إلى هوائنا ولو كان مثقلاً بالمجاملات، ولكنه بالضرورة لن يخلو من الحقيقة.

تقول الدراسة التي نشرتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة في إطار مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للشباب في سورية جملة من المؤشرات حول (التمكين الاقتصادي للشباب في سورية) والتي اعتمدت (كما يقول صناعها) الدراسة التحليلية المعقدة على نتائج المسح الميداني الكمي والكيفي عام ٢٠٠٧، حيث قامت الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بإجراء هذه الدراسة للتعرف على أوضاع الشباب الاقتصادية، وأثرها في استقرارهم المعيشي والأسري والاجتماعي، ومعرفة مدى تمكينهم الاقتصادي على حالتهم التعليمية والصحية، ومدى مساهمتهم في الحياة العامة.

أما النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة التي تحمل هذه الموصفات عالية الجودة، أن أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب هي عدم كفاية دخل الأسرة بنسبة تتراوح بين ٤. ٢١٪ لفئة العمر من ١٥ - ١٨ سنة، و٤. ٢٣٪ لفئة العمر من ١٩ - ٢٤ سنة، وتعد هذه النسبة الأعلى بين الشباب العاملين .

أما في الأسباب التي أوصلت الباحثين إلى هذه النتائج المنطقية فيعود إلى توسط وانخفاض المستوى المعيشي لأسر الشباب التي رافقها انخفاض دخل الشباب العاملين، حيث ظهرت هذه النتائج بين الذكور بشكل أوضح منها عند الإناث في جميع المحافظات. ومن المشكلات التي أتت عليها الدراسة في سردها لواقع الشباب الاقتصادي ضيق المسكن كمشكلة اقتصادية في المرتبة الثانية، ومشكلة ارتفاع عدد أفراد الأسرة.

لكن الأهم الذي جاء في نتائج هذه الدراسة كمؤشر على تطلعات الشباب هو رغبة نسبة ليست بالعايدة بالهجرة كأحد الحلول، وكأبرز التطلعات. فقد بلغت نسبة الشباب الراغبين بالهجرة ممن شملهم البحث ٣. ٢٤٪ مقابل ٧. ٦٥٪ لا يفكرون بالهجرة، وتزداد نسبة الذكور الراغبين بالهجرة مقابل الإناث ١٢. ٢٦٪ للذكور مقابل ١٥. ٨ للإناث، وانخفاض النسبة لدى الإناث لا يعود لانعدام التطلعات بل إلى عوائق اجتماعية مثل العادات والتقاليد .

أما لماذا الهجرة فيأتي البحث عن فرصة عمل في أهم أسباب الرغبة بالسفر، ومن ثم يأتي التحصيل الدراسي، والإحساس بالعجز عن تحقيق الطموحات العلمية أو المهنية، وهذا ما يدل، كما تقول الدراسة، (على تراجع الرغبة بالتحصيل العلمي وتنمية القدرات الذاتية).

الدراسة تقول أمراً واضحاً يصب في دور الحكومة ووزاراتها المختصة في السعي لتأمين فرص عمل حقيقية لآلاف الشباب الذين يحملون الشهادات والطموح، ولكنهم لا يجدون سوق عمل، سوق عمل مفتوح فقط لأصحاب المهن المتواضعة والشهادات الدنيا، وللسماسرة و(تجار الشنطة)، والباحثين عن أنصاف فرص، وأعمال هامشية.

السادة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والقائمون عل ملفات التشغيل فيها، وورثة مكاتب العمل، اقروؤا.... هذه الدراسة برسمكم؟

■ **عبد الرزاق دياب**

◀ **يوسف البني**

تبين على أرض الواقع من خلال انعكاس السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وسحب الدولة لدورها الرعائي، أن مفهوم تحرير الأسعار في الأسواق المحلية، ودور الرقابة التموينية الجديد المحدود الفعالية الذي ظهر في ظل التوجه الحكومي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، يعني ببساطة إتاحة كامل الحرية للتاجر في التسعير، بما يتناسب مع نوعية المنتج المتنافس عليه، رغم أن الجهات الرقابية والتفتيشية التموينية تدعي دائماً أنه يهما بالدرجة الأولى بطاقة تعريف صحيحة ومقرونة بكل سلعة، استناداً إلى الفاتورة التي يجب أن يحصل عليها بائع المرقع من تاجر الجملة، ويضيف عليها هامش الربح القانوني، ووضع سعر مبيع معلن ويخط واضح وبمكان بارز.

من هنا فإن هيئات الرقابة التموينية، وبالتالي مديريات التموين والتجارة الداخلية التابعة لوزارة الاقتصاد، لم تعد تتدخل بارتفاع الأسعار أو انخفاضها بشكل مباشر، بل يتحكم بذلك تجار الجملة الذين يحددون سعر الفاتورة، ويترك القرار للمستهلك في تقييم جميع السلع، وإقرار هل هذه السلعة تناسب هذا السعر أو لا؟، وبالتالي هو الذي يجب أن يقرر اختيار هذه السلعة أو رفضها لعدم عدالة سعرها، دون تدخل من الدولة سلباً أم إيجاباً، هذا هو برنامج الهيئات التموينية في التعامل مع السوق الداخلية، ولكنها تركت هامشاً صغيراً لتوهم المواطن أنها ستقوم بحمايته إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إذا اتصل بأحد أرقام التموين للشكوى على سعر مرتفع لمادة ما.. ولكن، هل كل مواطن يعرف ما هو السعر العادل لهذه المادة أو تلك أو لجميع السلع الاستهلاكية؟ وإذا رأى المواطن أن السعر مرتفع فهل كل مواطن سيطلب من البائع أن يظهر له الفاتورة وسعر الجملة من عند تاجر الجملة؟

فعل هذه النظريات في السوق

بناء على هذه السياسة التحريرية للأسعار والسوق بشكل عام، هبت أسعار المواد الاستهلاكية والتموينية بلا حسيب ولا رقيب، تحت علم وأصوار دوريات التموين في جميع المحافظات السورية، هذه الدوريات التي اتخذت موقفاً محايداً مما يجري في السوق، ولكنك إذا استجذت بها لضبط سعر مادة تتوقع أنها غالية عند أحد بائعي المرقع، فإن هذه الدوريات يمكن شراؤها بـ ٥٠ ل س أو علبه تبغ اجنبي ماركة(مارلبورو) حصراً لكل عنصر من عناصر الدورية، وبذلك يتم تجاهل الشكوى والتغاضي عن المخالفة، ليعود البائع ويقتصر من المستهلكين لاستعادة المبلغ الذي دفعه رشوة للدورية، وبأضعاف مضاعفة.

وبسبب هذا الانفلات الذي سمته الحكومة تحرير الأسعار تواجه الأسواق السورية العديد من عمليات الغش والتحكم والاحتكار، وخاصة بالنسبة للأسعار ونوعية المواد المعروضة بالسوق، وغيرها من التلاعبات التي تضر بصحة المواطن، وفي الظاهر فقط، فإن مديريات التموين تحاول معالجة هذه المخالفات في ظل وجود الفساد عند بعض الموظفين الذين يتساهلون مع المخالفين، فدوريات التموين التي مهمتها تلبية شكاوى المواطنين حول ارتفاع سعر مادة ما أو الشك حول نوعيتها وصلاحتها، هذه الدوريات موجودة شكلاً فقط ولكنها لا تقوم بدورها على أكمل وجه لردع ضعاف النفوس من التلاعب بالأسعار ونوعية المنتج. ولا يخفى على أحد الفساد المنتشر من ناحية المحسوبيات واستغلال صفتهم ووظيفتهم لتحقيق مكاسب شخصية جراء التغاضي عن المخالفات، وهذا يضر جداً بمصلحة المواطن. ناهيك عن أن هذه الدوريات مهمتها تنحصر عند بائعي المرقع فقط، بينما يجب ضبط الأسعار من بداية عملية تسويق المادة، هناك في سوق الهال وعند تجار الجملة، الذين لا يستطيع أحد ضبطهم أو تحديد السعر الذي يجب ألا تتجاوزه السلعة، فهم وحدهم المتحكمون الذين يبدؤون بوضع السعر حسب ما يرضي جشعهم وطمعهم واحتكارهم واستغلالهم.

شهادات حية

لدراسة هذه الظاهرة وانعكاساتها على واقع الأسواق في سورية، دمشق نموذجاً، كان لدقاسيون» بعض اللقاءات مع مستهلكين وبائعي

مفرق، والذين أدلوا لنا بالتصريحات التالية:

. المواطن إسماعيل غ. قال: «نظراً لانعدام الثقة في تلبية مطلبه واستجابة ندائه، لم تنتشر عند المستهلك السوري ثقافة التبليغ المباشر عن أية مخالفة يلحظها، وأيضاً بسبب استمرار بعض التجار وأصحاب المعامل، بحكم العادة التي أصبحت عرفاً سارياً في هذه الأوساط، بتقديم الرشوة لدوريات الرقابة التموينية بشكل يشجع ضعاف النفوس منهم على التماذي في ارتكاب الأخطاء، بغض النظر عن نتائجها وأخطارها، لتبقى هذه الظاهرة في النهاية دون حل. وتشارك في تفاقم هذه الظاهرة وعدم حلها مديريات التموين، حيث تعلن أحياناً ضمن الشريط الإخباري في التلفزيون أنها ستستجيب لشكاوى المواطنين منعاً للاستغلال والاحتكار من بعض ضعاف النفوس من التجار وتلاعبهم بالأسعار، ترجو وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية بأن يتم الإبلاغ عن أية مخالفة بالاتصال بالأرقام ١١٩/ و١٢٠/ ولكنك عند الاتصال تجد أن الرقم الأول معطل والثاني غير مخصص، وبذلك يقطع المواطن الأمل من الشكوى، ويتابع التاجر في غيه وتجاوزاته.

. بائع المرقع أبو كمال قال: «أتمنى لو كانت الحكومة قادرة على ردع الفاسدين الكبار ولا تقتصر على الفاسدين الصغار، فقط الحكومة تسترجل على بائعي المرقع، وقد يكون سعر مادة ما مرتفعاً فعلاً، وأحياناً يقوم المواطنون بالشكوى، وأحياناً تأتي الدورية دون شكوى، ولكن أكبر دورية يمكن شراؤها بـ ٥٠٠ ل س، وستبقى اللعبة بين المستهلك وبائع المرقع ودوريات التموين مثل لعبة القط والفأر، والذي يتشاطر أكثر يستطيع شراء الدورية بأقل ما يمكن، موظفنا فاسد وتاجرنا فاسد، والرقابة تحتاج إلى رقابة، وقد علمونا لعبة الفساد أيضاً، لأن تاجر الجملة لا يعطينا فاتورة بالأسعار المرتفعة، فنضطر أن نبيع بسعر مرتفع، وإذا حضرت الدورية سنضطر لشراء تغاضيها، وهكذا فإن المستهلك هو الخسران الوحيد».

. بائع المرقع عساف ع. قال: «ضبط السوق

صور ونماذج من فساد الجهات التنفيذية والرقابية...

فساد دوريات التموين والتغاضي عن المخالفات الكبرى



لا مبرر ولا سبب لرفع أسعار السكر من قبل التجار، وقالت إن من أوقف تزويد المحال بالسكر من أجل رفع الأسعار هم متلاعبون بقوت الناس، وأضافت أنه بالنسبة لتسعيرة السكر فقد تم حساب تكاليف الاستيراد على المستوردين وإعطاهم هامشاً إضافياً قدره ٥٪، ومن هنا فقد تم وضع تسعيرة محددة للسكر وهي ٤١.٥ ل س لكيلوغرام السكر بالجملة و٤٥ ليرة سورية للكيلوغرام بالمفرق.

أين دور جمعية حماية المستهلك؟

جمعية حماية المستهلك في دمشق تأسست عام ٢٠٠١ بهدف حماية مصالح المستهلك في جميع المجالات التي تشكل خطراً على سلامته والإسهام في الدفاع عن حقوقه، ومساعدته في الحصول على تعويض مجز عن أية خسائر مادية أو صحية تنجم عن استهلاكه لسلعه ما، أو حصوله على خدمة غير مناسبة.

وتم التأكيد أكثر من مرة أن دور هذه الجمعية يتجاوز ذلك للوصول إلى تمثيل المستهلك وحمايته، وليس مجرد الإسهام في الدفاع عنه، ومع ذلك فإن دور هذه الجمعية لا يزال ضعيفاً وغير ملموس لأنها تابعة ومرتبطة بشكل كامل بوزارة التموين وهذا من شأنه أن يقيدھا، بل ويهمشھا، ولا يترك لها المجال لتقوم بالإشراف على الأسعار والتسعير وضبطھا بشكل دقيق وصریح، وهي غير قادرة على حماية المواطن وتلبية متطلباته وحاجياته وغير فعالة. ففي كثير من الدول توجد لجان لحماية المستهلك وتمتّع بصلاحيات واسعة لقيامھا بمهمتها الموجودة من أجلھا، وهي حماية المستهلك وعدم السماح بوجود تدليس أو غش أو تلاعب بأسعار المنتجات الاستهلاكية في الأسواق، وهذا ما لا تقوم به جمعية حماية المستهلك في سورية، ولا حتى وزارة الاقتصاد، الأمر الذي سمح بتشجيع بعض أصحاب المنشآت التجارية والصناعية بزيادة تلاعبهم وعدم ردهم فيما يتعلق باستغلالهم للمواطنین، وخاصة في المواسم والأزمات المتلاحقة، وقد استغل بعض موظفي أجهزة الرقابة في وزارة الاقتصاد هذه الأزمات وجعلوا من وظائفهم وسيلة لمكاسب غير مشروعة، نتيجة تفاضیهم عن الكثير من المخالفات المرتكبة في احتكار السلع وارتفاع أسعارھا بشكل جشع وغير مبرر.

أين يكمن الحل؟

لا يتوقف مفهوم الاستهلاك على الشراء التقليدي من السوق المحلية، بل يشمل كل الخدمات والسلع التي يحتاجها المواطن ويتعامل معها، وبالتالي فإن حقوق المستهلك مسألة في غاية الأهمية، ولكنها معقّدة بالنسبة لاقتصادنا الذي لا يملك أدوات حمايتها، وهي تشكل اختیاراً حقيقياً للحكومة في كيفية صياغة برامج تسعير تناسب القدرة الشرائية للمواطنين، وحماية هذه الأسعار من التلاعب والاحتكار. فهل الحكومة تدرس أوضاع المواطنين السوريين على كامل مساحة سورية بكل جدية؟ والا فأي فساد تحارب؟ وأية قرارات تأخذھا دون تنفيذ؟ أليست دوريات التموين والتفتيش الفاسدة هي أحد أسباب هذا الوضع المتردي الذي أصاب الأسواق السورية؟ فدوريات التفتيش اعتادت أخذ عمولة لقاء السكوت عن المخالفات المرتكبة لدى الباعة، لأنهم يشعرون في قرارة أنفسهم أن باعة المرقع ليسوا هم الذين يرفعون الأسعار، بل إنهم يبيعون بسعر مرتفع بناء على الأسعار العالية التي يحددها لهم تجار سوق الهال، الذين يمتنعون عن تقديم فاتورة نظامية بالسعر الذي يبيعون به السلع، ولا أحد يضبطهم أو يحاسبهم على ذلك.

صور ونماذج من فساد الجهات التنفيذية والرقابية...

البلاد بحاجة ماسّة لحملة شعواء للقضاء على الفساد المنظم

في خدمة من؟!!



◀ **ستيركوه ميقرى**

عندما تصاب المنظومة الأخلاقية لاجتمع ما، فإن هذا المجتمع يفقد مناعته ويصبح مصدراً أساسياً للأمراض الاجتماعية التي تتحول إلى سرطان ينخر في نسيج هذا المجتمع، ويجعله عرضةً لأخطار لا أول لها ولا آخر، ومما لا شك فيه أن المستوى الأخلاقي لأي مجتمع له علاقة وثيقة بالمستوى الاقتصادي العام فيه، وبالتالي فإن أهم سبب يؤدي إلى إصاية المنظومة الأخلاقية، بل ويأتي على رأس أسبابها،هو تردي الحالة المادية والعيشية لعموم المواطنين، هذا التردي الذي يخلق الفساد بشكل موضوعي.

عرفت الهيئة العالمية للشفافية الفساد بأنه: «السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم».

وقد شهدت سورية، بحسب هيئة إحصائية حكومية، زيادة في جرائم السلب والقتل والاعتصاب بنسبة ٢٨٪ للعام الماضي، بسبب تردي الأحوال الاقتصادية وتوافد اللاجئين وزيادة الهجرة الداخلية من الريف للمدن الكبرى، وما يرافق ذلك من بطالة وقفر مدقع، وأصبحت أخبار الفساد على كل شفة ولسان، ولا تخلو صحيفة يومية أو قناة تلفزيونية أو مواقع الكترونية، سواء العامة منها أو الخاصة، من خبر يومي عن ذلك، فهل أصبحت أخبار الفساد مستساغة كأنها الملح أو البهارات الضرورية لاستواء طبخة أية نشرة إخبارية؟! والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها التالية:

أوقفت الجهات المعنية عدداً من ضباط الشرطة وصف الضباط على خلفية فساد .

– دفعت المعانة الطويلة لـ(ب س)، وهو بائع كشك في محافظة اللاذقية مع أحد عناصر شرطة المرور في المحافظة إلى إتباع أسلوب لدرئّه عنه، بتصويره عبر الهاتف الجوال وهو يرتشي.

أجانب الإحصاء الاستثنائي

يدفعون ثمناً مضاعفاً بسبب سياسات الحكومة وفساد السلطة التنفيذية

◀ **علي نمر**

في البحث حول الطريقة التي يتعامل فيها المسؤول التنفيذي مع المواطن،ومن خلال الخبرات الشخصية وآراء المواطنين،يمكن التأكيد بسهولة.أن هذا الموضوع لا يقبل القيل والقال والتكهنات للوصول إلى نتائج ناجحة..فمن يلتقي معظم سكان سورية ويسألهم عن علاقتهم بالمسؤولين عموماً، وبالمسؤولين التنفيذيين خصوصاً، سيجد أن الإجابات تصب في خانة واحدة وكلمات محدودة.. تتلخص بكلمة، سيئة.. أو سيئة للغاية.. أو (بتهوي)..ولن نزيد!!.

من عاش في سورية وزار أية دائرة حكومية بقصد إكمال معاملة أو توقيع أو ختم، لن يخرج دون رشاوى، أو مواجهة حالة فساد علنية.. هذه هي الصورة الطاغية.. وحديث مواطن سوري واحد في هذا الخصوص يمثلّ دون ريب بقية الناس، باعتبار أن ما يجري في محافظة ما أو منطقة ما أو دائرة ما أو مخفر ما.. هو صورة طبق الأصل عما يجري في مواقع ومناطق أخرى.. علاقة المواطن بالمسؤول هي علاقة مطموع به مع طامع.. ولأن الأمثلة كثيرة ومتشابهة ويعرفها الجميع، أخذت على عاتقي تناول هذا الموضوع من زاوية أكثر الناس تبعاً وانسحاقاً...وهي كيفية علاقة المسؤول الحكومي مع من يسمون بأجانب الإحصاء الاستثنائي، هذه الشريحة الواسعة من مواطني الجمهورية العربية السورية، الذين يعانون الأمرين، بصفتهم سوريين ضمن هذه المعمة أولاً، وأجانب في وطنهم الأم ثانياً، أي حالة استثنائية كما هي تسميتهم بالضبط.

المغترب في وطنه

أصبح من البديهيات أن يواجه هؤلاء عند مراجعتهم لأية دائرة حكومية الاندهاش وعدم التصديق، وخاصة من العاملين الذين لم يسمعوا حتى اللحظة أن هناك مواطناً يعيش في وطنه غريباً، لا يملك الجنسية السورية التي يفتخر بها أي مواطن، لتبدأ معاناتهم مع لحظة طلب الموظف: «الهوية الشخصية لو سمحت». تليها عشرات الأسئلة التي لا تنتهي.. وتكون في معظم الأحيان جوابها واحد: «نحن سوريون أباً عن جد»...ومع

– قام وزير الداخلية بالتدخل لفض مظاهرة عفوية حدثت بعد مشادة بين شاب وثلاثة من عناصر الشرطة.
– جريمة قتل فريدة من نوعها، حيث قام رئيس المخفر بقتل أحد عناصره من الشرطة داخل المخفر.
– في هذه اللجة، بات من الضروري معرفة الواقع الحقيقي لشعار «الشرطة في خدمة الشعب»، وهل هناك من حوِّله جدياً ونهائياً لخدمة آخرين، حارفاً إياه عن مساره الطبيعي الذي يحدده الدستور؟إن الأمثلة المذكورة أعلاه ما هي إلا نماذج من بعض ما تُشر عن فساد هذه الجهة التنفيذية علناً،فماذا يجري في الخفاء؟

يعرف الناس أن العديد من مواقع بعض الجهات التنفيذية راح يغلب عليها فساد متعدد ومتشعب، وإن كان لا بد من القول إنه «إن خليت خربت» لأنه على الرغم من حجم الفساد الذي أصاب العمود الفقري للعديد من أصول وفروع هذه الجهات، إلا أن ذلك لا يعني خلو الأمر من العديد من الشرفاء غير الفاسدين..والا لوقعت الواقعة!.

الفساد في هذا الجهاز تطفى عليه جملة من المظاهر، على رأسها الرشوة التي لا حد لها، لأنها هنا كالطوفان الهائج الذي لا سد أمامه، ومحيط لا شطّ له، والكثيرون من العاملين في هذا السلك، لا يؤدّون واجبهم بدون ما يسمى بهالمعلوم». وتتحدد التسعيرة حسب نوع الخدمة المقدمة

وهذا ما يفسر الحملة الشاملة على مستوى سورية التي قام بها وزير الداخلية فيإلقاء القبض على المجرمين المحكومين والفارين والمطلوبين للمحاكمة، وقد بلغ حجم أرقام هذه الحملة عشرات الآلاف من المطلوبين، أما التبليغات المفترض بالمخفر القيام بها فيتم التفاوضي عنها بفضل المبلغ الذي يتقاضاه العنصر من هؤلاء المحكومين والمجرمين. من هنا نجد أن الكثير من عناصر الشرطة غير مؤهلين لكي يكونوا عناصر ناجحين في عملهم، ويجب إيجاد معايير أخلاقية محددة للراغبين في الانتساب لهذه الجهة الحساسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نستطيع أن نحافظ على ما تبقى من الشرفاء في ظل الفساد المستشري فيه؟ الحقيقة أن الجواب معقد أكثر من السؤال.. فالمسألة لا تتفع معها الحلول الترقيعية، بل تحتاج إلى حل جذري شامل وكامل الأبعاد ..

الطامة الكبرى التي تجري على المستوى الاجتماعي أن حجم الفساد الكبير هذا فرض على البلاد ما يسمى بـ«ثقافة الفساد» التي فرضت على الناس أن يتعاضوا مع هذا الفساد وكأنه أمر مفروض لا راد له، فحتى المواطن الصالح يضطر في أكثر الأحيان أن يتحول إلى راش يدفع المال لتحقيق مصلحته.

أخيراً لا بد من قول الحقيقة كاملة، وبكل جرأة، فهي الكفيلة بالتغيير إن كان هناك نية صادقة لذلك، وعلى مبدأ «صديقك من صدقك وليس من صدقك»..نقول إنه لا بد من تغيير هذا الواقع المزري لجهاز يقع على عاتقه صون الكرامات والحفاظ على الحقوق.. إن جهازاً يغلب عليه كل هذا الفساد من رشوة وتلاعب بحقوق الناس، ولا يقوم بواجبه إلا إذا ارتشى، وتقع على كاهله مهمات كبرى كالحفاظ على الأمن والسلم والتعايش بين جماهير الشعب، والحفاظ على كرامة المواطن التي هي جزء لا يتجزأ من كرامة الوطن، يحتاج إلى تغيير وتطهير جديين وبأسرع وقت ممكن..

الحروف...!!!

طفع الكيل مع المواطن (س)، فقرر تقديم شكوى بحق بائعة الهوى (ع)..ذهب إلى قسم الشرطة في حيه، وكتب ضبطاً بحق المشتكى عليها.. ومضى في حال سبيله.. وانتظر يوماً.. ويومين.. وثلاثة.... ولم يأت أحد ممن لجأ لهم ليُقبضوا على السيدة (ع) التي تمارس الدعارة جهاراً نهاراً في الحي، ولم تبق مشبوهاً أو مطلوباً أو دأشراً أو فاجراً أو لصاً أو قاطع طريق، إلا وأحضرته إلى مهجعها، إلى بيتها الذي تشع أضواءه في الليل، وتبدو فخفخته في النهار.. وهؤلاء المارقون الداعرون، يتعاملون بمنتهى التعالي مع السكان، ويمشون بالعرض، ويرفعون أصواتهم بالشتائم في أي وقت، ويعتدون على المارة وهم سكارى أو مسلطنون أو مخدرون، ويتحرشون بالبنات والسيدات.. ولا يوفّرون عجزواً ولا طفلة.. في اليوم الرابع عاد المواطن (س) واشتكى على (ع).. موضحاً أن زبائنّها من المجرمين والمطلوبين للعدالة، وأنهم يتناولون على الحي وسكانه..

رجع إلى بيته.. وانتظر يوماً.. ويومين.. وثلاثة.... دون جدوى.. لكن في اليوم الرابع جاءت دورية وسحبته إلى قسم الشرطة..

حين وصل، رأى الداعرة (ع) ترتدي تنورة قصيرة، وتجلس بصورة ناشزة، وحولها عدد من الضباط وصف الضباط.. وسرعان ما صرخ فيه أعلامهم رتبة: أنت المواطن (س).. رد صاحبنا بفخر: نعم. أنت من اعتدى على السيدة (ع)؟.. أنا؟ صرخ صاحبنا مذهولاً.. أكمل الضابط: يا ابن الد.... والله، وكسر الهاء، إذا عاد تقترب منها لأكسر رجليك ويديك وأقص لسانك..ثم صرخ على العريف فلان: يا فلان!.. جاء فلان بسرعة: نعم سيدي.. خذ هذا الواطي لتحت.. خلّه يعرف قيمته!

اعتذر صاحبنا (س) من الداعرة.. قبلّ يدها وقدمها.. توسّل إليها أن تراف بحاله وبأولاده الصغار..ثم قبلّ أيدي الضباط واحداً واحداً، وأبدى صف الضباط، ويد العريف (فلان)..حتى رق قلب المواطنة (ع) فأعطت الإيعاز بالعفو عنه..

مات (س) في اليوم التالي..وفي اليوم الذي بعده مات (ص)، ثم (ل)، ثم (ح)...وغدا سيموت (ن) و(ك) و(ز) و(د)..الله يرحمهم ويرحمنا برحمته..

■ ■

المناطق، وعند التأكيد على الإطلاع على تلك التعليمات تحجج البعض منهم بأنها ليست على شكل تعليمات مكتوبة، ولكنها توجيهات شفوية، فطلب بعضهم تحديد اسم المسؤول عن تلك الجهات التي وجهت بذلك، وتم التهرب من الموضوع ليكون الجواب الأخير: ليس لنا دخل، راجعوا الجهات المعنية التنفيذية لتأمين الموافقة، وسنعطيك الموافقة على كل شيء، والسؤال من يعرف من هؤلاء الدراويش الذين لم يروا بحياتهم سوى مدن المحافظة، هذه الجهات؟ وآلا يعني هذا لعب الدور المشجع على سرقة وجر خطوط الكهرباء والهاتف والمياه بطرق غير شرعية، إن صح التعبير؟ ، والأسوأ من هذا أن اللجان التفتيشية التي مهمتها التقاط المخالفين يكتبون ضبوطاً بهم دون أن يكون لهم عدادات، فعلى من تقع المسؤولية، عليهم أم على الجهات التي امتنعت عن أعطائهم ذلك؟

على باب الله..

المحروم من الجنسية الذي يدفع عربة خضار أو يبيع على بسطة (بشكل غير مشروع) من أجل تأمين لقمة عياله، تأخذ منه دوريات الشوارع ثلاثة أضعاف ما تأخذه من غيره.. فهو (غير سوري) أو (أجنبي)..

سائق سيارة الأجرة المحروم من الجنسية، الوليل له إذا وقع بين براثن راكب دراجة ذي خوذة.. فلن يكتفي صاحب الخوذة (بحلوان) ضخّم، بل سيسجل رقم السيارة ويعممه على زملائه، لكي يصيده ويأخذوا منه (حلواناتهم) كلما لمحوا السيارة تعبر الشوارع.. فصاحبها (دقيّع)..

يمكن أن يعامل المحروم من الجنسية معاملة (خاصة جداً) في أي مخفر يدخله.. سواء أكان ظالماً أو مظلوماً.. والويل له إذا فكّر بالشكوى للرتب الأعلى فعندها سيكون عقابه مضاعفاً: (ما بيكفي إنو متحملينك رغم إنك أجنبي)!! الطالب المحروم من الجنسية، سيحاول ألا يشارك في أي نشاط احتجاجي طلابي مهما كان مظلوماً، وعليه أن يقبل بأية علامة وجود عليه بها الدكتور أو الأستاذ أو المحاضر أو المعيد.. والا فمصيره أن يعيد تقديم المادة عشرين مرة.. وإذا ما تدمر فالحجّات التنفيذية التي تحرس الجامعة ستتكلّل به..

وهكذا..

■ ■

اللقاء اليساري العربي الاستثنائي ببيروت؛

مهمة اليسار العربي في الثورات الاجتماعية الزّاهنة



عُقد يومي الجمعة والسبت اللقاء اليساري العربي الاستثنائي ١٨ و١٩ شباط في فندق «ميدبترانيه» بالعاصمة اللبنانية بيروت، «اللقاء اليساري العربي الاستثنائي» بمشاركة عدد كبير من القوى اليسارية والشيوعية العربية، لمناقشة «مهمة اليسار العربي في الثورات الاجتماعية الزاهنة وكيفية مواجهة الهجمة الإمبريالية – الصهيونية».. اللقاء تم بدعوة من الحزب الشيوعي اللبناني، وجري بضغط من تسارع الأحداث عربياً وإقليمياً، وخصوصاً بعد انتفاضتي مصر وتونس، وامتداد الاحتجاجات إلى عدد واسع من الدول العربية الأخرى، وتخطب القوى والأحزاب اليسارية وغياب دورها وتأثيرها في كل ما يجري.. وقد مثل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في اللقاء وفد من رئاسة وأمانة مجلس اللجنة مكون من الرفاق د. قدري جميل، علاء عرفات، حمزة منذر، عادل ياسين، ماهر حجار.. رافقه وفد إعلامي من صحيفة قاسيون..

الرفيق حمزة منذر:

لا يمكن إحداث التغيير الثوري إلا باستعادة المنصة المعرفية

مرة أخرى من هو اليسار؟
كنا ولانزال نشير إلى ضرورة وجود يسار حقيقي في البلدان العربية تجمعهم مهمات مشتركة عامة، يستطيع أن يملأ الفراغ الموجود في الساحة قبل أن تملأه قوى لم تكن يوماً من عداد قوى اليسار. وإذا كان من السهل نسبياً تعريف «مفهوم اليسار»، من حيث جذرية الموقف من الإمبريالية والصهيونية والليبرالية الاقتصادية بشكل عام، فإن المسألة أكثر صعوبة عند الانتقال لتعريف «قوى اليسار»، فكم من قوة تعلن في مبادئها العامة أنها يسارية ولكنها في الممارسة العامة ليست بعيدة عن قوى اليمين، وهو ما يضل الجماهير لحين، ويسيء إلى قوى اليسار الحقيقية وسمعتها. كما أن هناك ما يمكن أن نسميه «باليسار المازوي» والذي لم يستطع لعب الدور النموط به، وبالوقت ذاته لم يفهم ما هو الجديد في الوضع على الصعيدين المحلي والدولي...

وهنا نستغرب أن حزباً يحسب نفسه على اليسار في مصر ويذهب للتفاوض مع نظام مبارك قبل سقوطه بأيام إلى جانب حزبي الوفد والإخوان، ومن دون أي اتفاق مع جماهير الثورة. يبدو أن بعض قوى اليسار ما زالت تكابر ولا تعترف لأن بأن فضاء سياسياً يموت وآخر يولد مكانه، «وما جرى في ميدان التحرير نموذجاً». فالجماهير هي القوة المحركة لكل الانتفاضات في التاريخ، وتكتمل عملية التحكم بمسار الثورة أو الانتفاضة عند وجود حامل اجتماعي حقيقي معترف به من الجماهير، وهذا ما حصل مع البلاشفة يوم أن طلبت منهم مجالس السوفييتات تولي القيادة بناء على برنامجهم الذي يليي مصالح الجماهير. إن الضمانة الحقيقية كي يلعب اليسار الحقيقي دوره، ليس في إعلان النوايا فقط وما أكثرها، بل في التالي:

١) الإعلان الصريح ودون لبس أن الاشتراكية هي الحل، وليس الانتظار حتى تتحقق عفوياً (وهذا غير ممكن)، فالمهمة ليس تجاوز الرأسمالية، بل القطع الثوري معها، وكذلك تجاوز اشتراكية القرن العشرين.

٢)الالتحام مع الجماهير وتعميق الصلة الحية معها وكسب اعترافها الحقيقي، وليس فرض النفس عليها، وتبني مطالبها بشكل واضح وتقديم نموذج لبرنامج جديد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وديمقراطياً، يأخذ بعين الاعتبار خصائص كل بلد، لأن ليس هناك شكل نهائي للاشتراكية، ولا شكل نهائياً للتنظيم السياسي للمجتمع. ولكن الأمر المهم هو انتزاع ثقة الجماهير، وزج أكبر عدد ممكن من قواها الطبيعية في عملية التغيير الثوري على الصعد كافة، ولا يمكن تحقيق كل ذلك إذا لم تستعد قوى اليسار المنصة المعرفية التي وقف عندها آخر منتصرينا في قوى العملية الثورية العالمية. في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، من أجل الانطلاق للأمام، لأن استعادة الدور الوظيفي لقوى اليسار لا يتحقق بالحماسة وحدها، بل من خلال امتلاك أعلى درجة في العلوم العامة وتطوير العلم الماركسي ـ اللينيني وحمانيته من خطري النصوصية والعدمية! ■■

يتجاوز حدود الدول القائمة ليوحدها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في وجه المخططات الإمبريالية الأمريكية. الصهيونية التفتيتية.
أما على المستوى الخاص فإن كل شعب من شعوب هذه المنطقة يخوض معركته الوطنية بالتدخل والترابط بين المهام الوطنية العامة والمهام الاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية المترابطة جدلياً ببعضها البعض.. خصوصاً بعد أن أثبتت كل التجارب في المنطقة وأخرها مصر، مدى ارتباط الأمن الوطني بالأمن الاجتماعي. أي أنه لا يمكن الحفاظ على الموقف الوطني في أي من بلداننا من دون حل المسألة الاجتماعية ـ الاقتصادية. وهذا يقودنا إلى الحديث صراحة ودون مواربة أنه لا يمكن حل المسألة الاجتماعية ـ الاقتصادية حلاً جذرياً إلا في ظل الاشتراكية، لأن جوهر الاشتراكية القادمة: «أعمق عدالة اجتماعية، وسلطة الشعب التي تحمي توزيع الثروة». ومثلما أن الحديث عن عودة الاشتراكية القديمة كما كانت لا يعدو التجربة الاشتراكية الماضية وعدم الاستفادة من خبراتها ومنجزاتها الإنسانية العظيمة، أمر يعيق السير نحو الأمام، في حين أن المطلوب هو كيفية استيعاب التجربة وصولاً إلى تحقيق جوهر الاشتراكية المتمثل بالعدالة الاجتماعية وتأمين سلطة الشعب التي تقود وتحمي عملية توزيع الثروة على الكتلة الرئيسية المنتجة للخيرات المادية في المجتمع.

ويبقى السؤال كيف الظفر بالديمقراطية؟

لاشك أن الديمقراطية هي أحد أضلاع المثلث الذي تحدثنا عنه آنفاً، والذي ترتابط وتتداخل فيه المهام الوطنية والاجتماعية ـ الاقتصادية والديمقراطية، حيث أن كل هذه المهام أولويات، لكن من أجل الوصول إلى هذه المهام الثلاث هناك بعض القوى في صفوف اليسار تنتظرها كهبة من السماء، لا تتحرك من أجل انتزاعها عبر تعبئة قوى المجتمع الحية ونسج الصلات معها، الشيء الذي جعل الجماهير وعامة الناس تتجاوز تلك القوى البائسة وتحقق إنجازاً تاريخياً بإزاحة من كان يسجن الديمقراطية عن سدة السلطة (كما حدث في مصر). لقد ثبت عملياً أن مواجهة القمع وحجز الحريات والمفاعيل الخطيرة للأحكام العرفية وقوانين الطوارئ لا تمكن من دون توسيع القاعدة الجماهيرية الراضية لذلك، ودون اعتراف الناس في الشارع بمن يمثل مصالحهم الحقيقية من القوى السياسية الموجودة فعلاً على الأرض، وليس كما تسمي نفسها هي.

وهنا لابد من الاعتراف بتخلف الكثير من قوى اليسار عن إيقاع الشارع، ولو لم تكن كذلك لاستطاعت أن تلعب الدور القيادي المطلوب منها في ثورتي تونس ومصر. وفي هذه الحالة ستقوم القوى التي قادت الثورة بإعادة إنتاج قوى جديدة من رحمها للسير في المنعطف الراهن إلى أمام دون انتظار بعض القوى الغارقة في التطير «واسداء النصائح» لجماهير الشباب دون امتلاك أية علاقة حقيقية معها!



ودخولها إلى المرحلة الثانية والتي تؤثر مباشرة على الاقتصاد الحقيقي، حيث النمو الآن في البلدان الرأسمالية يقارب الصفر، وهذا ما رفع مستوى الهجوم على المكاسب الاجتماعية للشعوب، ورفع حدة التناقضات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية وبلدان الأطراف على حد سواء.

من هنا أهمية استعداد الحركة الثورية لمواجهة اللحظات القادمة على المستويات العالمية والإقليمية والداخلية، لحظات انسداد الأفق التاريخي نهائياً أمام النظام الرأسمالي بكل تنويعاته، ولحظات انفتاح الأفق التاريخي أمام قوى العملية الثورية العالمية بكل غناها وخصائصها المتنوعة في جهات الأرض الأربع.

المعركة الوطنية وتدخلها مع المعركتين الاجتماعية والديمقراطية..

بسبب ظروف تاريخية محددة، تحولت المنطقة الواقعة بين جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين إلى مساحة مواجهة رئيسية مع قوى الرأسمالية العالمية (والحركة الصهيونية العالمية ضمناً). ومنذ مطلع هذا القرن ازدادت أكثر من ذي قبل العدوانية الامبريالية بهدف إحكام قبضتها على هذه المنطقة سواء عبر الحروب المباشرة أو عبر تسعير الصراعات القومية والدينية والمذهبية، لما لهذه المنطقة من أهمية جغرافية ـ سياسية وخصوصاً بسبب مواردها النفطية.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، تحاول الإمبريالية الأمريكية وحليفاتها إسرائيل الصهيونية تفكيك نتائج سايكس ـ بيكو نفسها عبر تجزئة وتقسيم الدول المقامة إثر ذلك، ولا شك أن الدفاع عن الدول الناشئة في القرن العشرين هو أمر وطني هام في مواجهة مخططات الإمبريالية، ولكن هذا الموقف يبقى في إطار الدفاع. أما الانتقال إلى الهجوم فيتطلب تعميق رؤيتنا كقوى وطنية ـ ثورية لمفهوم وحدة مصالح شعوب هذا الشرق العظيم المستهدف بالتفتيت جغرافياً وديمغرافياً. ومثلما يتكون فضاء سياسي جديد على المستوى العالمي ومن قارات مختلفة في مواجهة العدوانية الإمبريالية، حري بشعوب هذا الشرق، والتي جمعتها على مر التاريخ مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية، أن تشكل فضاء سياسياً واقتصادياً كاملاً تنعمق فيه إرادة التحالف والتآخي والنضال المشترك على مختلف المستويات، وصولاً إذا لزم الأمر وسمحت الظروف، إلى تشكيل اتحاد إقليمي

الرأسمالي بسبب درجة تمركز رأس المال أكثر فأكثر بأيدي قلة من طواغيت المال في أي نظام رأسمالي.

– إن تصدير الأزمة إلى الخارج في الظروف الجديدة زاد من تدهور المستوى المعيشي في بلدان المركز الرأسمالي وشكل صاعق انفجار في بلدان الأطراف والتي نضجت في عدد منها الظروف الموضوعية للتغيير بالمعنيين الطبقي والاجتماعي، وهذا ما يثبت أن جميع الانتفاضات الشعبية هي من حيث الجوهر ضد الرأسمالية المتوحشة سواء وعث ذلك أم لا.

– المخرج الحالي من الأزمة ليس فقط لا يشبه سابقه، بل أصبح مستحيلأ لأن الاحتياطات الرأسمالية قد استنفدت. وهذا يعني أن الأزمة الحالية ليست مؤقتة أو عابرة، وليست جزئية وموضعية، بل هي أزمة عميقة تثبت تنبؤات ماركس وأنجلز ولينين حول الانهيار الحتمي للرأسمالية كنظام.

إن الوقوف عند الأزمة الرأسمالية وتداعياتها لا يدخل في باب التحليل النظري المجرد، بقدر ما يدخل في إطار رؤية القادم وتحقيق البدائل الضرورية له. وهنا لابد من تناول مواقف البعض من قوى اليسار فيما يتعلق بالأزمة كتعبير عن تنشوش في الرؤية وضياغ البوصلة وما يمكن أن يسببه ذلك من ضرر على مجمل تطور الحركة الثورية لاحقاً. ولعل أكثر المواقف خطورة وجموداً لبعض قوى اليسار وتتناقض مع الماركسية ـ اللينينية كعلم، تكمن في عاملين إزاء هذه الأزمة وهما:

١) اعتبار أن هذه الأزمة دورية فقط، وهذا يعني الانغلاق على التفسير القديم للأزمة: «انتعاش، ركود، انحسار» يتلو ذلك انتعاش، وبالتالي يعبر ذلك عن إغلاق أفق النضال الثوري للتغيير وتجاهل أن الأزمة الحالية تختلف عن سابقتها (١٩١٤، ١٩٢٩) في جانبين غاية في الأهمية والدلالة وهما:

أ– فائض الإنتاج الكلاسيكي تحول إلى فائض مال وسلاح حالياً.

ب– كما أن الفائض المالي والسلاح أصبح مستمراً وليس دورياً، والأهم من ذلك هو عدم القدرة على إيجاد الحلول اللازمة عبر التوسع الرأسمالي جغرافياً بسبب محدودية مساحة الكرة الأرضية التي استولت الرأسمالية عملياً على كل أرجائها اقتصادياً ثم سياسياً وعسكرياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع كل ذلك تتفاقم الأزمة أفقياً وعمودياً.

٢) اعتبار أن البدائل غير جاهزة والوهم بإمكانية الخروج الأمن من الأزمة. وهذا الخطأ في التفسير يفضي إلى شل إرادة الحركة الثورية في التغيير المطلوب وقيادته. وإذا كانت الأزمة تمر بمراحل وأطوار، صعوداً وتازماً، فإن البدائل لا تظهر في بداياتها، بل في نهاياتها كما تدل التجربة التاريخية... فحتى الحزب البلشفي لم يظهر على الساحة فعلياً كحزب جماهيري إلا قبل عام من الثورة أثناء اشتداد تناقضات الأزمة، والتي فعلتها الحرب.

إن المؤشرات الحالية تشير إلى تعمق الأزمة

قدم الرفيق حمزة منذر مداخلة، بين فيها الرؤية العامة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول الوضع الدولي والإقليمي والمحلي ومهام قوى اليسار..

الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية ـ (كصاعق للانفجار):

إن انفجار واستمرار تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية يطرح على بساط البحث الدروس المستخلصة والتي تسمح بالوصول إلى استنتاجات جديدة:

– رأسمالية دون أزمة عميقة، أمر مستحيل ويبقى السؤال متى؟ وكيف؟

– تعميق التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، أي أن علاقات الإنتاج القائمة في بلدان المركز وفي الأطراف تمنع نمو القوى المنتجة والذي لم يعد ممكناً دون تغيير علاقات الإنتاج. وهذا يعني أن لا عدالة ولا نمو اليوم في النظام

القوى التي شاركت في اللقاء..

شارك في اللقاء الأحزاب التالية:

من الأردن: حزب الوحدة الأردني، التيار الوطني التقدمي، حركة اليسار الاجتماعي..

من تونس: حزب العمل الوطني الديمقراطي، حركة الوطنيين الديمقراطيين..

من سورية: اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الحزب الشيوعي السوري.

من العراق: الحزب الشيوعي العراقي، الجبهة اليسارية العراقية.

من فلسطين: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي الفلسطيني، حزب الشعب الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية.

من لبنان: الحزب الشيوعي اللبناني، التنظيم الشعبي الناصري، الحزب الديمقراطي الشعبي.

من الكويت: حزب اتحاد الشعب.

من مصر: الحزب الشيوعي المصري

من المغرب: حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي الموحد.

اللقاء اليساري العربي الاستثنائي ببيروت؛

وكيفية مواجهة الهجمة الإمبريالية ـ الصهيونية

الرفيق د. قدري جميل؛

الشعوب محكومة بالانتصار



في سؤال بسيط: أين نحن، وإلى أين ذاهبون؟ أعتقد أن التشخيص الصحيح للمرحلة الحالية، هو القول إننا اليوم نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة. وهي تختلف عن الثورة الوطنية الديمقراطية التقليدية بشيء واحد، ففي المعاصرة، تندمج المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة، ومع المهام الديمقراطية. الثورات الوطنية الديمقراطية السابقة، كانت وطنية عامة، مع منسوب مهام ديمقراطية خفيف ومنسوب مهام اجتماعية أخف. اليوم، وبفعل التطورات التي طرأت على البنى الاجتماعية والسياسية خلال خمسين عاماً، المهمة تغيرت...

الثوار في ميدان التحرير، لم يواجهوا مبارك فقط، ولا نظامه فقط... عملياً فهم يواجهون أميركا والصهيونية، لأن هناك ترابطاً متبادلاً، اقتصادياً اجتماعياً سياسياً. على السطح هنالك مبارك ونظامه، لكن المعركة في النهاية، في جذرها، هي معركة ضد الامبريالية الأمريكية وسياساتها الكونية، وضد «إسرائيل» الصهيونية، وضد تلك الطبقات الحاملة لبرامجها الاقتصادية-الاجتماعية. هذا ما حدث عملياً حتى هذه اللحظة، سواء وعته أم لم تعه الجماهير التي خاضت العملية، هذا ما جرى ويجري موضوعياً.

هنا أريد أن أناقش رأياً يصف ما يجري بأنه تغييرات سياسية، بمعنى تغييرات دستورية، ما معنى هذا الحديث؟ وإلى أين سيوصلنا؟ أعتقد أن هذا يعني في المحصلة إجراء جراحات تجميلية على بنية الأنظمة بالمعنى السياسي، وإبقاء الجوهر الاقتصادي-الاجتماعي.

المرحلة الفاصلة بين الاجتماعين الأول والثاني للقوى اليسارية العربية، أجابت على مجموعة من الأسئلة، لكنها طرحت أسئلة أكثر.. فما هي الأسئلة الأساسية التي أجابت عليها الحياة؟ والحقيقة أنه حين تجيب الحياة يتوقف النقاش.

أولاً: أكدت الحياة أن الأزمة الرأسمالية الحالية، هي أزمة شاملة وعميقة، وليست عابرة ومؤقتة، وهي تغطي مرحلة تاريخية بأكملها.

ثانياً: أكدت أن أفق الحركة الثورية والجماهيرية قد انفتح انفتاحاً واسعاً. هذا الأفق الذي كان قد أغلق مؤقتاً منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين. وأكدت في الجانب الآخر انغلاق الأفق أمام الطرف الآخر، أمام العدو. الأفق الذي كان مفتوحاً أمامه حينما كان مغلقاً أمامنا.

ثالثاً: أكدت هذه المرحلة، (وهي قصيرة أربعة أشهر)، صحة الافتراض الذي كان يقول: «الجماهير ستعود إلى الشارع». أكثر الحالين والمتفائلين بيننا، لم يكونوا ليتوقعوا أن تجري العملية بهذه السرعة الضوئية. الجماهير عادت إلى الشارع، ويعودتها إلى الشارع انحل موضوع رابع..

رابعاً: عودة الجماهير إلى الشارع، حلت موضوعاً كان محل نقاش طويل، وهو موضوع البدائل.. البعض كان يعتقد أن تغييرات عميقة في بنية الأنظمة أمر مستحيل، ويرد ذلك لعدم وجود بدائل. ما أثبتته الحياة هو: البدائل لا تصمم مسبقاً، قبل بداية عمليات التغيير، البدائل تكونها الحياة في رحم عملية التغيير نفسها، لذلك يجب انتظار ولادة البدائل خلال سير العملية الثورية.

خامساً: تأكد أن الفضاءات السياسية السابقة، (وهي نتاج الخمسينيات)، ليست قيد الموت السريري فقط، ولكنها دخلت عملياً مرحلة تشييع، أتكلم هنا عن البنى الحزبية والسياسية، ولا أستثني أحداً.. لا أقصد الكلام عن اليمين فقط، بل أعني البنية السياسية كاملة، وما شهدناه في مصر، تأكيد على ذلك. البنية السياسية السابقة الناتجة عن تطور خمسين عاماً على الأقل كانت غائبة تماماً عن المشهد الفعلي.. إذاً هناك فضاء سياسي جديد ينشأ.

هذه الأسئلة أجيب عليها من حيث المبدأ، ولكن هناك أسئلة أخطر تتطلب الإجابة، وتتلخص

البيان الختامي للقاء اليساري العربي الاستثنائي

١ - أكد اللقاء اليساري العربي الاستثنائي على دعم الأحزاب اليسارية العربية لثورتى تونس ومصر اللتين تشكلان النتيجة الحتمية للتركامات النضالية المستمرة منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي ضد نظامي الديكتاتورية والعمالة والفساد. ووجه تحية إجلال لشهيدات ولشهداء وجرحى الثورتين الذين واجهوا أدوات القتل الديكتاتورية يارادتهم الثورية وانتصروا عليها. كما وجه تحية إجلال لشهداء الانتفاضات الشعبية في وجه الأنظمة القمعية في اليمن والبحرين والعراق والأردن وليبيا والكويت وشهداء المقاومة في فلسطين ولبنان. وقرر التحرك من أجل تحرير جميع سجناء الكلمة والموقف السياسي في البلدان العربية والمعتقلين الفلسطينيين والسوريين والعرب في السجون الصهيونية.

٢ - إن المهمة الأولى لقوى اليسار العربي، اليوم، تكمن في تحسين الحالة الثورية التي يعيشها عالمنا العربي وتجذيرها، باتفاقها على برنامجا للتغيير يتحقق فيه الربط المنهجي النضالي بين المهام الوطنية ومهام التغيير الديمقراطي والاجتماعي. والمواجهة هذه تنطلق في موقع اليسار من إنتاج هذا التغيير ومن مقاومة الاحتلال والعدوانية الامبريالية، بزعامة الولايات المتحدة الأميركية والصهيونية. إن هذا المفهوم للمقاومة الوطنية يعطيها بعداً تحريراً يؤسس لحركة تحرر عربية جديدة يرتبط فيها البرنامج النضالي لتغيير الأنظمة القائمة، بانجاء إقامة أنظمة حكم وطني ديمقراطي علماني مقاوم للاحتلال ولكل سياسات العدوان الامبريالي والصهيوني، وللسياسات الاقتصادية النيوليبرالية. وفي هذا المجال جدد اللقاء اليساري قراره عقد لقاء اقتصادي متخصص لبحث تطورات الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على البلاد العربية وبلورة رؤية بديلة ذات بعد اشتراكي.

٣ - يؤكد اللقاء اليساري العربي على أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال هي القضية المركزية للصراع العربي - الصهيوني، بما يتطلب إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، والعمل على إعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية، وبناء مؤسسات منظمة التحرير

الرفيق علاء الدين عرفات؛

الاشتراكية، هل هي حلم بعيد؟؟



إلى الأمام؟ ليست هناك حركة ثورية، وليس هناك ثورة في التاريخ. لم تستطع أن تجد أدوات الإيصال والتوصيل، دائماً كانت المشكلة تنحصر في العزم والارادة.

في الحديث حول التنمية الشاملة، هل هي ممكنة في ظل الرأسمالية؟، أي إذا كنا نريد تغيير نظام سياسي واقتصادي رأسمالي تابع، فيماذا سنغيره؟ هل بنظام اقتصادي رأسمالي غير تابع؟ هل هي عملية إرادية؟، أم أنها تخضع لقوانين موضوعية؟. في الرأسمالية، أنت كـرأسمالي مجبر على التعامل مع الرأسماليين الآخرين، وبشروطهم، خاصة أنك في الأطراف ولست في المركز، إذاً استبدال الرأسمالية برأسمالية غير ممكن، وإحداث تنمية شاملة في ظل الرأسمالية، أيضاً غير ممكن. ليس هناك حل، وهنا لا أقول أن على شعب تونس بناء الاشتراكية غداً، ولكن هناك أفق وحيد، لا توجد آفاق أخرى، إذا ذهبنا إلى الرأسمالية سنعود دمي تابعة، وأنظمة تابعة، من الممكن أن يأتي مؤقتاً نظام أقل تبعية، لكن لا توجد أية ضمانة لأن لا تتشدد هذه التبعية.

نحن الآن نتحدث ونناقش المسائل ولدينا ثورتان. هذه الوقائع، ألا تضيف لأدواتنا ورؤانا وعزمنا وآفاقنا إضافات جديدة؟، هل ينبغي أن نفكر قبل وبعد الثورتين بالطريقة نفسها؟. الآن العالم يشغل من حولنا، ألا ينبغي أخذ المستقبل بعين الاعتبار عند تحديد المهام والمواقف حين نتحدث عن آفاق الثورة في تونس أنها ستصل إلى كذا وكذا، فهذا بالنسبة لتونس وحدها، ولكن العالم بأكمله يشغل، والشعوب العربية تحتح وتنفض وتثور ويمكن أن تحقق انتصارات كبرى. وبكل الأحوال فإن ميزان القوى العالمي قد تغير وبلا رجعة، هذه الواقعة يجب أخذها بعين الاعتبار وبناء سياسات على أساسها، مشكلتنا أنه عند نشوء حدث جديد، نفرح به، لكن قلة من يبنون سياساتهم ومهامهم آخذين بالا اعتبار هذا الحدث الجديد. ينبغي بناء سياسات وجهها للمستقبل، للأمام، وليس للخلف. ■■

الرفاق الأعزاء:

إن نقطة الانطلاق الصحيحة تسمح بالوصول إلى استنتاجات صحيحة، فما هي تلك النقطة؟. نقطة الانطلاق، هي الأزمة الرأسمالية الحالية، الواسعة والعميقة وغير المسبوقة، والتي تنتج تناقضات واسعة وعميقة وغير مسبوقة، وتحتاج لحلول من الطراز نفسه واسعة وعميقة وغير مسبوقة أيضاً. ودون نقطة الانطلاق هذه، لا يمكن بناء أي تصور مفيد لرؤية المرحلة، أو لإيجاد المهام والحلول. إن مستوى هذه الأزمة وموصافاتها، وبلاستناد لتجربتي تونس ومصر، تمكنا من القول: إننا أمام سلسلة ثورات عالمية، بالنسبة للقوى السياسية اليسارية، أو بعض القوى السياسية التي لم تلتقط اللحظة الثورية، فأين تكمن مشكلتها؟. المشكلة في الأساس هي مشكلة معرفية، تتعلق بالتخلي عن أدوات التحليل، أو عدم تطبيقها، وبالتالي عدم رؤية التغيرات الحاصلة، التي أصبح عمرها سنوات، أي لم تستطع أن تدرك أزمة الرأسمالية وتأثيراتها على بلداننا، هذا دون الحديث عن عمليات التكيف والمساومة مع الأنظمة. والسؤال: هل يمكن لهذه القوى العوددة؟، أقول إن ذلك يشبه العودة من الموت. الآن وبعد أن بدأت عملية تشكيل فضاء سياسي جديد، لن تستطيع القوى التي تخلفت أن تصبح جزءاً من هذا الفضاء، وإن بقيت، فلن تكون أكثر من عناوين، وصناديق بريد، وسيحل محلها يسار جديد.

ينبغي عدم التيهب من وضع مهمات تعد كبيرة بالمقاييس الحالية بل كانت تبدو حلماً في ما مضى. لدينا في الواقع الملموس، كل الأسباب التي تسمح لنا بأن نكون حاملين، بمناسبة المهام الكبيرة، هل ثورة تونس ومصر مهمتان غير كبيرتين؟. ألم يقل أغلب المتحدثين أنه قبل شهرين لم يكن أحد يحلم بإمكانية وجود ونجاح هذه الثورة؟، ما السر في ذلك؟، أليس السر أن حركة التاريخ تتسارع، أليس من الضروري لنا الانتباه إلى هذا التسارع ورؤية المهام على ضوءه؟. الاشتراكية، هل هي حلم بعيد؟؟

السؤال الذي يحتاج إلى إجابة، هل هناك مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية؟. حسب علمي، لا يوجد. وإذا كنا نعمل للإطاحة بالرأسمالية، فما الذي سنبنيه؟. الرأسمالية أيضاً. قولوا ذلك لنناقش هذا الموضوع..

حول مسألة الأنترنت والفيسبوك، لدينا تجربة مع الأنترنت منذ عشر سنوات، موقعنا يدخله أسبوعياً حوالي ربع مليون شخص، ولم نجد من خلال هذه التجربة أن هنالك طريقة أفضل أو أهم من تداول الجريدة من يد إلى يد، أو عبر الصلة الحية بالجماهير، هذا أولاً أما ثانياً، فينبغي النظر إلى هذه المسائل على أنها أدوات، مشكلة الحركة ليست ولم تكن يوماً بانعدام الأدوات، مشكلة الحركة تكمن في السؤال: هل لدى قواها الإرادة على إطلاق تلك الدعوة، أو الصيحة، أو العملية التي تدفع

المباشرة وكذلك تطلعاتهم إلى التغيير، بحيث يستعيد اليسار موقعه ودوره بين الشباب.

ويؤكد اللقاء على ضرورة إجراء مراجعة تقييمية ووضع خطة سياسية مرحلية على الصعيد الشبابي والطلابي، من أهم مرتكزاتها بناء الكوادر الشبابية والطلابية اليسارية وإغناء تجربتها ونضالها من أجل الديمقراطية والحريات العامة والعدالة الاجتماعية، وإعطائها دوراً أكبر في الهيئات القيادية للأحزاب..

وفي هذا المجال، أعاد المشاركون التأكيد على القرار الذي اتخذته لقاءهم السابق باقامة الحيم الشبابي العربي اليساري الأول تحت عنوان، «دور الشباب في الثورات الاجتماعية ومقاومة الاحتلال»، وذلك في بيروت ما بين ١٤ - ٢٠ أيلول ٢٠١١ لمناسبة العيد التاسع والعشرين لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، على أن يكون منطلقاً للقاءات سنوية دورية. ٧ - اتفق اللقاء على وضع خطة إعلامية مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من وسائل الاتصال والإعلام في النضال الذي تخوضه القوى اليسارية، وربط مواقع الأحزاب والقوى المشاركة في اللقاء اليساري العربي الاستثنائي في ما بينها، بحيث تكون المواكبة سريعة وفعالة. إضافة إلى العمل على إنشاء مركز إعلامي يساري عربي ووضع تصور لمحطة فضائية يسارية.

٨ - قرر اللقاء اعتبار يوم الأحد الواقع في ٢٠ آذار المقبل يوماً عربياً للاحتجاج على السياسات القمعية وسياسات الإفقار والتجوع والتبعية التي تنتهجها الأنظمة العربية.

٩ - اعتبر اللقاء اليساري العربي الاستثنائي أن الورقة التي قدمها الحزب الشيوعي اللبناني والبيان الختامي الصادر عن اللقاء اليساري الأول مدخلين للنقاش من أجل صياغة برنامج للتغيير.

النصر للثورة العربية

بيروت ١٩ شباط ٢٠١١

■■

المناضل التونسي عبد الرزاق الهمامي؛

تونس ومصر أعادتتا الاعتبار لمقولات الثورة العالمية

◀ **حاوره: مهند دليقان**

التقت قاسيون على هامش اللقاء اليساري العربي الاستثنائي، المناضل عبد الرزاق الهمامي رئيس الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي، وسألته عن أوضاع تونس_الثورة، فكان الحوار التالي:

● **كوا من الثورة موجودة لدى كل الشعوب المضطهدة والمستغلة، لكنها لم تنفجر سابقاً. ما هو الظرف العالمي الذي سمح لثورتى تونس ومصر بالتقدم؟**

نحن نعتقد أن النظام الإمبريالي العالمي يمر بأزمة، هذه الأزمة هي أزمة متفاقمة بدأت مظاهرها البارزة كأزمة مالية وسرعان ما تحولت إلى أزمة عميقة وشاملة، الأمر الذي خلق مناخاً مناسباً لاهتزاز صورة النظام العالمي الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والإمبريالية العالمية من ورائها، والتي كانت تخطط لوضع اليد على المنطقة العربية تحت مسمى كبير وعنوان كبير هو «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، لكن هذا المشروع اصطدم بمقاومة عنيفة في العراق وفلسطين ولبنان وفي أماكن أخرى، ولم يعد من حل أمام الإمبريالية إلا بالمضي قدماً بافتعال الحروب وافتعال الأزمات تحت ذرائع مختلفة من بينها ما سمي «محاربة الإرهاب»، تطور الأزمة وتفاقمها والخسارات المتتالية للإمبريالية، أعاد الاعتبار لمقولات الثورة العالمية، وأعاد الاعتبار لمقولات رفض الامبريالية، وأدخل الأنظمة الموالية للإمبريالية بأزمات عنيفة، لأن هذه الامبريالية تحكم من خلال أنظمة عميلة لها، وتمتاز هذه الأنظمة بفسادها السياسي الممثل بالديكتاتوريات، وفسادها المالي من رشوة وعدم شفافية، وأبرز النماذج على ذلك تونس ومصر.

● **هل كانت مصادفة أن تبدأ الثورات في تونس ومصر؟** ليست مصادفة أن يسقط رأس النظام المصري ورأس النظام التونسي، وهما من أوفى الأوفياء للولايات المتحدة الأمريكية، في مناخ عام من عودة الاعتبار للنضال الثوري، ولقولات انتزاع الحقوق ومقاومة الاضطهاد والاستغلال والهيمنة، سواء كان ذلك في مستوى رأس النظام الإمبريالي، أو في مستوى امتداداته الفرعية في المنطقة وفي مختلف الأقطار..

● **ثورة الياسمين لتونس، وثورة البنفسج لمصر، أليست مشابهة لأسماء الثورات الملونة؟**

بالفعل هذه التسميات ليست بريئة، والكثير من الأشياء التي نشرت وتتشر وستتشر على فيس بوك وتويتر، وكل المواقع الاجتماعية التي تريد الامبريالية استعمالها لإعطاء طابع محدد لهذه الثورات، فهي تريدها ثورات لا تذهب إلى العمق، لا تعيد صياغة الواقع بما يخدم مصالح الشعوب، بل تريدها



الحقيقة أن الإعلام السائد في بلداننا والذي تستعمله أنظمتنا، هو إعلام خشبي تجاوزه الزمن إعلام غريب عن الواقع، وغير موثوق... هذا هو الإعلام الرسمي. في المقابل الناس يبحثون عن إعلام آخر، يجدونه في وسائل إعلام أخرى تخلط الحقيقة بالباطل، وتوظف نقل الخبر الحقيقي لأهدافها السياسية، ولكن هناك شيء آخر مهم برز في هذه الأحداث وهو الإعلام المباشر، والذي أثاره الشباب بشكل أساسي من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية.

● **هناك من يصف ما يحدث بأنه مؤامرة. هل المؤامرة حاضرة؟، وإن كانت كذلك فأين هي؟**

فعلاً هناك من يحاول تصوير كل ما يحدث عندنا بأنه مؤامرة، وفي المقابل الذين يعترضون على هذا المنطق يرفضون فكرة المؤامرة رفضاً مطلقاً، أنا لا أقول بأن كل شيء يتم وفق المؤامرة، ولا أقول بأن المؤامرة غائبة، دعنا نتحدث بكل وضوح.. أنا رجل أتبنى مقولات التحليل المادي الديالكتيكي، أنا أعتبر أن المؤامرة حاضرة في كوننا مستهدفين كعشوب وأمم مضطهدة، مستهدفين بحقيقة واضحة بأن هناك قوى امبريالية تريد أن تهيمن علينا، وهذا أمر نعيشه صباح مساء وهو أمر واقع، وهذا الواقع لا يجعلني أرى في كل الأحداث غياب العنصر الذاتي، ولا يجعلني أرد كل شيء إلى العامل الخارجي الذي يفرض علي، لهذا أعتبر أن الثورات التي حصلت لم تكن بتحريك خارجي، بل ربما كانت في معنى من المعاني ضد هذا التحريك الخارجي، فالتحريك الخارجي كما قلت لك، يريد أن يغير القشرة فقط، فالثورات تحدث ثم يحاولون توجيهها وتأطيرها وفرض بدائلهم من داخلها، ولكن الشعوب ترفض، وأنا أقول لك إن أضخم مظاهرة

حصلت بعد سلسلة من الاحتجاجات المحدودة في بعض المناطق كانت في المدينة الثانية في تونس وهي مدينة (صفاقس)، هذه المدينة خرجت فيها لأول مرة منذ عقود مظاهرة تضم نحو ٥٠٠٠٠/ ألف شخص، وهذه التي أحدثت منعطفاً حاسماً في الأحداث، هذه المظاهرة كان فيها لافتة واحدة، مكتوب فيها «لا للتدخل الأمريكي في شؤوننا»، وكانت تطالب برأس السلطة، تطالب بإسقاط زين العابدين بن علي ونظامه. هناك عوامل موضوعية من بينها العامل الخارجي يتحكم في العملية، ولكن العامل الحاسم هو العامل الداخلي، ودور العنصر الذاتي في الأحداث.

● **ما آفاق الثورة في تونس؟**

هناك رغبة لدى الشعب اليوم بالآ تتوقف العملية الثورية عند ما وصلت إليه، بالآ تتوقف عند حدود إسقاط رأس النظام وجزء من زبانيته الذين لا يمثلون كل وجوه التحالف الطبقي السائد في تونس وإنما جزءاً منه، هناك رغبة شعبية في المضي قدماً في تفكيك مكونات ود عائم النظام الاستبدادي الفاسد في تونس، وبناء سلطة أخرى نحن نسميها الجمهورية الديمقراطية ذات البعد الاجتماعي، والتي فيها إنجاز لمهام ديمقراطية ووطنية دنيا تمهد الطريق لأفاق جديدة. يعني يجب أن نحقق تراكمات على هذا الطريق لكي تنتقل إلى أفق جديد، هناك مقاومة من الثورة المضادة ومن فلول النظام البائد، وهذه المقاومة التي تنظم صفوف الثورة المضادة تدعم بالتدخل الأمريكي والأوروبي، شعبنا يرفض ذلك ويرفض شعارات ملموسة من نوع: مجلس حماية الثورة، العمل على الانتقال إلى حكومة جديدة، وتكون مهمتها أمرين: تصريف أعمال، ومباشرة إنجاز انتخابات تشريعية لمجلس تأسيسي يسن القواعد النهائية لهذا النظام السياسي الجديد الذي فيه مطلق الحرية للشعب، والذي فيه تكريس لمعاني الجمهورية الديمقراطية ذات البعد الاجتماعي.. هذا هو الأفق، طبعاً مايزال الشعب يناضل للوصول إليه،

● **ماذا عن القواعد العسكرية الأمريكية في تونس؟**

في تونس هناك تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى التعاون من أجل محاربة الإرهاب، وهنالك قواعد عسكرية أيضاً، وهذا نوع من الاستباحة للسيادة الوطنية، ولا أعتقد أن سلطة ثورية في تونس، بالمفاهيم التي كنت أتحدث عنها، ستقبل بذلك، ولكني لا أشك لحظة واحدة في أن استبدال سلطة بن علي بسلطة أخرى لها المضمون الطبقي والاجتماعي نفسه، لن يغير الموقف من التدخلات الإمبريالية بأشكالها المختلفة، وسيقبل بالتعامل القديم، إذأ هو صراع بين القديم والجديد، ونحن نصطف ونتخذق في معسكر الدفاع عن الجديد..

■ ■

ليبيا.. نموذج الفوضى الخلاقة القادم

الوطنية، هذا بالإضافة إلى هشاشة جهاز الدولة الذي قد يلعب دوراً ممانعاً وجامعاً في مثل هذه الأوقات الصعبة، إلا أن معمر القذافي اختصره خلال ٢٤ سنة بمجالس هزلية، وهذا ما نرى نتائجه اليوم من خلال عدم وجود أية قوى واضحة منظمة لهذا الحراك، وحتى أولئك الدبلوماسيون والوزراء المسارعون للانضمام إلى صفوف الثوار –على حد تعبيرهم – قاموا بذلك بطريقة مستغربة وكأن هناك من أخبرهم بأن ما كان قبل أسبوع يعد من أحد أعنى ديكتاتوريات العالم سوف يتهاوى كعقد المسبحة ..

إن كل ما قد سلف يفرض علينا التفريق بشدة بين ما هو ثوري وبين ما يراد أن يبدو ثورياً ليخدم مجموعة من الأفكار، أهمها ضرب النماذج الثورية اللاحقة وخاصة في البلدان التي تتقاطع بنيتها مع بنية الواقع في ليبيا من حيث وجود أنظمة عميلة للأمريكان ووجود تناقضات أثنية في مجتمعاتها (كاليمن والمغرب والعراق).. ويبقى أهم الأهداف التشويش على الجارين الثائرين وقطع الاتصال الجغرافي بينهما وتأمين قواعد انطلاق بديلة، فبالنسبة للولايات المتحدة يعد مرور السفينتين الإيرانيتين إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس مؤشراً سلبياً على مستقبل العلاقات مع النظام المصري البديل..

على الأرجح، وحتى الساعة، وبغض النظر عما سيتوصل إليه مجلس الأمن، فإن تسارع الأحداث يوحي باستمرار المسرحية إلى فصلها الأخير، متمثلة باستمرار القذافي بسحق شعبه معلنأً وقوفه البطولي ضد كل التدخلات الخارجية ،وصولاً إلى تورط القبائل بالرد العسكري، ومن ثم دخول حرب أهلية مستمرة تستدعي تدخل حلف شمال الأطلسي تحت مظلة مجلس الأمن.. وهو ما بدأ يترجم بالمللوس بتحريك فرقاطة بريطانية إلى قبالة السواحل الليبية أو التدخل العسكري الأمريكي المباشر، والذي توجي به تصريحات هيلاري كلينتون عن التحرك وفقاً للقوانين الأمريكية.

كان هذا السيناريو هو الفكرة التي أوصلها سيف الإسلام بخطابه الصريح الوقع عندما خير الشعب الليبي بين نظامه البدائي المعدل على هواه، أو الاحتكام للسلاح وصولاً لتدخل أجنبي..

سحقاً للإمبريالية، وسحقاً لكل أدواتها القذرة.. والنصر للشعب الليبي ولشعوب العالم في معركتها العصبية..

الثلاثاء ٢٠١١/٢/٢٢

■ **معن خالد**



الفوضى الخلاقة، فليبيا الآن هي عبارة عن (نظام قمعي وحشي يمارس عريدة همجية في وجه تحركات ديمقراطية مشروعة.. مجتمع قبلي مهلهل بانقساماته العشائرية، غياب شبه تام للحركة السياسية كان من الممكن أن تمارس عائقاً جدياً، ثروات نفطية هائلة وغيرها..)، أي إنها أفغانستان الجديدة، والتي يراد منها هذه المرة ان تكون موقعاً جذاباً لحلف شمال الأطلسي والقوات الأمريكية التي باتت يخشى من بقائها قبالة السواحل التونسية أي أن المبرر الأفضل لتدخل عسكري هو ما يمارسه النظام الليبي ودبلوماسيته وأركانه المتهاوية تباعا بطريقة مستهجنة لتعلن اصطفاها في ما تريد أن تسميه بالثورة، والتي لم نسمع لها حتى الآن أي شعار سياسي أو مطلبي واضح على الرغم من تأكيدنا على ضرورة الوقوف مع مطالب الشعب الليبي في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد والخلاص من هذا المعتوه العميل.. ولكننا عندما نتكلم بلغة الواقع يجب أن نعي تماماً ما يعنيه وما ينتجه غياب أي حراك سياسي، حتى ولو كان شكلياً، خلال ٢٤ عاما مضى- يتحمل مسؤوليتها بشكل أساسي هذا النظام المهزلة –، فهذا الواقع يشير إلى وجود كل الشروط الهيئـة لبيئة حاضنة لانتماءات ما قبل الدولة

تحذو حذو ليبيا في ذلك..كان ذلك الاستمرار الطبيعي لنظام ادعى الثورية بينما كان يمارس حالة ابتذال لنموذج التحرر في دول العالم الثالث. زد على ذلك قيامه بإغداق المال السياسي وإفساده المنظم لقادة الحركة الوطنية اللبنانية وبعض فصائل الثورة الفلسطينية، وصولاً إلى الدور الذي لعبته مخابراته بإفشاء معلومات سرية عن قيادات الحركات الثورية للمساهمة بتصفيتها وخاصة بعد إعلان توبته.

يمضي اليوم معمر القذافي بهذياناته ملقياً بخطاب موتور يرعد فيه ويريد كطاغية استشعر دنو اجله ونهايته كزعيم مقدس لا معبود سواه، يمضي بهزله محاولاً التشويش على مرحلة النهوض الثوري بمسرحية هزلية بدأت باستخدام قوة مفرطة غير مبررة في وجه تحركات أقصى ما توصف به بأنها لا تتطلب أكثر من جهاز شرطة مدرب لا حتوائها لو كان يريد ذلك.. لكن الرد الوحشي الذي سكت عنه الغرب وأمريكا في يومه الأول إلى اليوم الرابع من الاحتجاجات الليبية، يوحي بأنه كان بمثابة الضوء الأخضر للاستمرار به حتى تحقيق الهدف المخفي وراء هذا العنف...

بني هذا الترحاب البطن من الغرب المنافق على تصور عن أن ليبيا تمثل النموذج الأمثل في هذه المرحلة لتنفيذ مشروع

شبح الثورة الثانية..

وتحالف رأس المال والجيش والإمبريالية

◀ **د. عادل سمارة**

لم تكن مصادفة قيام نظام مبارك الرأسمالي التابع باحتلال النقابات العمالية وقصم ظهر الحركة العمالية في مصر وإهلاك الأحزاب السياسية بتنوعاتها باعتبار هذا الإهلاك هو الطريق المباشر لنهب الفائض وتهريبه وتكريس فقر بلا مقاومة.

من تابع منطوق قيادة الجيش منذ بداية الثورة كان يلاحظ ارتفاع قلقها كلما بانت أية مطالب عمالية، وكان يلاحظ تضمين بياناتها تهديدات للعمال إلى أن وصلت حد الاتهام بتخريب الاقتصاد وعرقلة الإنتاج وتعميم الفوضى...الخ.

هو إذاً ليس الوطن، بل خط الإنتاج وخط بزل الفائض هو الذي يقلق رأس المال وعسكر رأس المال والإمبريالية بقيادة أميركا والاتحاد الأوروبي. ولا شك أن هذا التحالف الطبقي بين رأس المال الطفيلي وبيروقراطية العسكر والإمبريالية حريص على الفتك بالعمال وقطع الطريق عليهم قبل أن يصحو الناس على الدور التأسيسي الذي قام به العمال لتفجير الثورة عبر الإضرابات والاعتصامات وحتى الانتحار. (عام ٢٠٠٩ انتحر ٥٨ عاملاً) وبالطبع قبل دخول الثورة مرحلتها الثانية. قبل أن يكتشف الشباب أن الديمقراطية، إذا تحققت، لن تقدم لهم الشغل ولا الدخل، وإنما نمط حياة حداثي غربي وأميريكي خاصة إنما بدون سيولة مالية، اي سيقعون في وجه آخر من البطالة. وعندها سوف يدركون أن مقارعة رأس المال تحتاج إلى وجه لوجه Face to face وليس فيس بوك وحده. ومن هنا، فإن كيل المديح «لديمقراطية» والضح الإعلامي الهائل في مديحها وخاصة التوقف عندها، إنما هو في خدمة نفس الطبقة الحاكمة/المالكة وتحالفاتها وحتى سياساتها غير القومية التي تدعم الكيان الصهيوني، فلا يخون الأمة غير رأس المال ذي المصالح المتشابهة مع الغرب الرأسمالي والصهيونية.

قد يجادل البعض أن القطاعات الإنتاجية في مصر قد تراجع دورها بفعل الفساد وتخريب القطاع العام...الخ.. لكن هذا لا يعني أن ليس هناك إنتاج في مصر. وإذا علمنا أن نهب الفائض لا يأتي من نهب فائض العمل في الصناعة وحده، بل من العمل في الزراعة والسياحة والخدمات وكافة مصادر الربح، أي من كل أشكال العمل المجاور. ولا تعدم الرأسمالية وخاصة الطفيلية حنكة تأليب حتى الفقراء على بعضهم، وتأليب شرائح منهم ضد بعضهم البعض، وسنعرف ذات وقت أن الخيول والجمال التي هاجمت الثوار كانت للذين يعملون في قطاع السياحة الذين لا شك تأثر عملهم، وقد يكون البعض منهم قد انضم بنفسه وليس بحصانه فقط إلى البلطجية. إن مطالبات العمال بحد أدنى للأجور ويحد

بيان من «حركة اليسار المصري المقاوم»..

حققت ثورة ٢٥ يناير انتصارات ملموسة أهمها حتى الآن إجبار الرئيس على التنحي، وتوجيه ضربات لعدد من رموز النظام وفتح العديد من ملفات الفساد ونهب ثروات البلاد. لكن الثورة لا تزال في بداياتها، وما جرى حتى الآن كان فصلها الأول. وفي هذا الاطار فإن ثمة أخطاراً هائلة لا تزال تحيط بها من الداخل ومن الخارج على السواء. بهدف اجهاضها أو احتوائها وافراغها من مضمونها، والابقاء على النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم، اكتفاء بتغيير في الوجود دون المساس بالطبيعة الطبقيـة له أو بسياساته التي أوصلت البلاد الى الخراب، وهو ما يتعارض جذريا مع مطالب الثورة وقوى الفعل الثوري وما رفعته من شعارات أهمها «الشعب يريد اسقاط النظام» وليس مجرد السلطة.

ان المحاولات التي تجري من قوى داخلية وخارجية صهيو ـ امبريالية تركـز فقط على مطالب ليبرالية سياسية، واغفال المكونات الثلاثة للموقف الثوري واستحقاقاته المستمدة من المطالب الثورية للجماهير باجراء تغييرات جذرية (ثورية) إنما تفضي في الحقيقة لتكريس سلطة الطبقة الرأسمالية التابعة والعميلة.

إن الاستحقاقات الثورية تتمثل في الارتباط الذي لا ينفصم بين ما هو وطني في ارتباطه بالقضايا العربية، وبين ما هو طبقي (اجتماعي ـ اقتصادي)، وما هو ديمقراطي. وهى مكونات لسبكية واحدة لا يمكن إغفال أي من مفرداتها .

لقد قدمت الثورة، والمرحلة السابقة على تفجرها، تضحيات هائلة، وشهداء يفوقون الحصر قدموا حياتهم من أجل الذود عن مصالح الوطن واستقلاله، ومصالح الشعب الكادح وأماله وطموحاته. وهو ما يفرض علينا الانتباه الى أن الاطاحة برأس النظام وبعض رموزه، لا يعني أن قواه المتمثلة في الطبقة الرأسمالية المهيمنة لا تزال على حاتها. وأن من تم توجيه قدر

أعلى للرواتب في الوزارات وقيادة الجيش، وبإعادة التأميمات والقطاع العام وتفكيك الخصخصة وحماية الاقتصاد وإعادة الأبواب للاقتصاد المفتوح بل المخلّع الأبواب هي مقدمات الثورة الثانية. وبغض النظر عن درجة تحقيق هذه المطالب أو تحقيق جزء منها مؤقتاً، فهي مطالب تشكل التحدي الحقيقي وبداية تحول الثورة من الاشتباك مع رأس النظام إلى الاشتباك مع الطبقة المالكة /الحاكمة بتحالفاتها في النهب والقمع.

لا بد من الالتفات إلى التكتيك الخبيث الذي تتبعه قيادة الجيش في القبول البطيء للمطالب العاجلة للثورة، وهذا توظيف للتكتيك العسكري في الصراع الاجتماعي بانتظار أين توّول الأمور. هذا ناهيك عن تناغم حركة وتكتيك الجيش مع رئاسة الوزراء والحزب الحاكم حتى لو جرى حلّه.

إلى جانب هذا لا بد من الإشارة باللون الأحمر إلى أن أولاد هيلاري يقومون من داخل حركة الثورة بتلميع وجوه في النظام مثل أحمد شفيق؟ وهو التلميع الذي بدأ بقيادة الجيش. وهو أيضاً التلميع الذي مارسته منذ اللحظة الأولى قناة الجزيرة وقناة العربية مما لوّن الثورة بكل من أل ـ فيسـبوك والإعلام المرئى بكل ما فيه من ضجيج وتكرار يقود إلى الخبل والقبول النهائي بما يُقال.

أميركا، الضبط والتخطي

ما زال الخطر على الثورة في مصر على حاله. إن كافة أجهزة الدول الغربية في شغل شاغل كي تتمكن هي وهيتة العسكر والسياسة في مصر لضبط إيقاع الثورة وتفريقها عبر استطالة الوقت

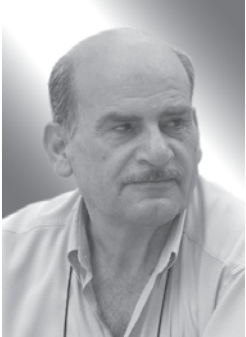
والانحصار في الحديث عن محاسن الديمقراطية، التي هي دون اقتصاد عروس بلا جسد، ودون موقف قومي مثابة استمرار في تقزيم مصر على عظمتها.

مقابل مشروع الضبط هذا، ليس أمام مصر وكل الوطن العربي سوى مشروع التخطي. وكما أشرنا في مقالة «صراع الديمقراطية» فإن المطلوب ديمقراطية مختلفة لا ينفصل وجهها السياسي عن جوهرها الاقتصادي وعن بعدها القومي وخاصة ضد الكيان الصهيوني.

وإذا كان هناك من أساس للحديث النقدي الثوري من جهة والدعاية الرأسمالية الغربية من جهة ثانية عن أن الثورة في مصر وكامل الوطن سوف تنتهي لصالح الإسلام الأصولي، وهم يخشون خاصة النموذج الإيراني، فإن الانتقال إلى الثورة الثانية هو الذي يحسم الأمور حيث سيكون الصراع على الفائض وتوزيع الفائض وحق العامل في إنتاجه، سيكون على التأميم وإعادة توزيع الأرض على الفلاحين، وطرد مستشاري البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتأميم شركات النهب الأجنبية وحماية الاقتصاد وإغلاق الباب المفتوح وقطع التبادل الخاسر والتطبيع مع الكيان... الخ حينها يكون للديمقراطية معنى، حينها يكون التحدي ليس للإسلام السياسي وحده بل لكل القوى، إما الخضوع لحقوق الثورة الثانية أو الاشتباك مع الأكثرية الساحقة.

وعليه، فال المطلوب هو التخطي إلى الأمام حيث يكون الاختبار هناك. ■■

◀ **حمزة منذر**



عشية الغزو الأمريكي للعراق لم يمنعنا العداء للطاغية صدام حسين من الوقوف إلى جانب شعبنا في العراق ضد الغزو الأمريكي، وطالينا بمقاومة المحتلين الجدد الذين استخدموا النظام الاستبدادي عن بعد لتنفيذ مخططاتهم بضعة عقود إلى أن انتهت صلاحيته لينتقل العراق من حكم الطغاة إلى حكم الغزاة، لأن الاستبداد لا يورث سوى الهزيمة!.

وهكذا هي الحال الآن مع طاغية ليبيا معمر القذافي الذي اختزل الشعب الليبي «بشخصه» على مدى ٤٢ عاماً، معتمداً على أبناء العمومة وتسعير الروح القبلية في ليبيا وتبديد ثروات الشعب لشراء الذمم وتجنيد الأنصار في الداخل والخارج وصولاً إلى حصوله على

لقب «ملك ملوك إفريقيا» من القبائل الإفريقية في البلدان غير العربية.

لم يعرف الشعب الليبي طيلة حكم القذافي مصطلح «الشعب يريد»، بل الشعب يجب أن يطيع «أولي الأمر منكم» أي كما يشاء الحاكم الفرد الصمد «الواحد الأحد»، وقد قالها القذافي في خطابه الأخير: «أنا المجد وأنا الشعب ونحن أجدر بليبيا!» وكان ابنه «زيف الأحلام» قد هدد قبل والده بيوم واحد أنه سيعيد الشعب الليبي إلى عصر القرون الوسطى من خلال حرب أهلية لعشرات السنين، إن لم يقبل بحكم الأسرة الحاكمة وكذلك هدد مجدداً به سيطرة القبائل الليبية التي يعتمد عليها!».

وكما يقول المثل الشعبي: المتكبر يرى الناس صغاراً... ويروونه أصغر.

وهذا ما أثبتته الشعب الليبي من خلال انتفاضته من ١٧ شباط الجاري، أن أي مستبد مهما علا شأنه هو أصغر بما لا يقاس من إرادة شعبه، وأن ثمن الحرية أقل بكثير من ثمن العبودية والاستبداد .

إن للشعوب ذاكرة لا تضعف بالتقدم، كما أن التراكم الكمي سيفضي إلى تحول نوعي يبدأ بولادة الإرادة ثم التغيير، ولكن إلى أين وكيف؟.

لا شك أن الحدث الليبي جماهيري بامتياز، وأسبابه غياب الحريات السياسية وتفريغ المجتمع وتحويل اللانظام إلى «نظام» جوهره شهوة الحفاظ على السلطة المطلقة والاستتار بثروة البلاد وتبديدها في الداخل والخارج خدمة لتأييد «اللانظام» بالحديد والنار.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها في الدولة الغربية قد فوجئوا بمسار الأحداث في كل من تونس ومصر، وحجم المشاركة الجماهيرية فيهما، ثم حاولوا لاحقاً استدراك ما فاتهم بهدف حرف الثورتين عن أهدافهما الرئيسية، إلى محاولة الإبقاء على جوهر النظام لجهة بقاء الدولتين في فلك السياسة الأمريكية في المنطقة، فإن السلوك الأمريكي والغربي عموماً تجاه ليبيا أخذ شكلاً مختلفاً من حيث الأداء والتوجه والذي يخدم الثورة المضادة في تونس ومصر.

بين ليلة وضحاها تعرّف المشاهدون عبر قناة الجزيرة على العشرات من قادة الإخوان المسلمين في ليبيا والموجودين في العواصم الغربية المختلفة، والذين بالغوا في استجداء الدول الأجنبية للتدخل وحسم الصراع ضد القذا في متناسين أن الطاغية الليبي لم يكن يوماً في حالة تعارض مع المشاريع والسياسات الأمريكية والأوروبية في المنطقة .

تحولت انتفاضة الشعب الليبي على الإعلام الموجه- على قتلته- من طابعها الجماهيري إلى الحديث عن القبائل الليبية وزعمائها ودورها الحالي واللاحق في مصير ليبيا بمفردات تعود لما قبل الدولة الوطنية، وبدل انشغال العالم بالحرب الإجرامية التي يشنها القذافي ومرزقته في الداخل ومن الخارج، جرى قصف إعلامي شديد على وعي المشاهد ليحفظ أسماء القبائل الكبرى والصغرى والمالية والمعارضة للنظام مع أسماء زعمائها .

تولّت بعض وسائل الإعلام، وخاصة محطة «الحرّة» مهمة وضع الرأي العام العربي مجدداً بعد انتصار الفصل الأول من ثورتي تونس ومصر، أمام الثنائية الوهمية: «إما أمريكا وإما استمرار نظام القذافي»، وهذا في حد ذاته يشكل أكبر المخاطر، ليس على الشعب الليبي فقط، بل على استكمال مهام الثورتين في تونس ومصر .

لعل أشد ما تخشاه الجماهير العربية هو نذر التدخل الأجنبي المباشر في ليبيا على شاكلة ما حدث في العراق عبر تعميم «لفوضى اللاخلاقة» سواء من بوابة صراع القبائل وشرق وغرب ليبيا، أو من خلال لجوء القذافي إلى استخدام أسلحة غير تقليدية ضد الجماهير أو حتى هروبه إلى إحدى البلدان الإفريقية وتجنيد بعض قبائلها برعاية أمريكية وأطلسية، ما يستدعي لاحقاً التدخل العسكري المباشر لا لحماية الشعب الليبي، بل للسيطرة المباشرة على النفط.

وفي النهاية لن ينفذ الموقف في ليبيا إلا الشعب الليبي نفسه، عبر تعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضيه ورفض أي شكل من أشكال التدخل الاستعماري الخارجي، وفي الوقت ذاته تحصين الانتفاضة الليبية من سرقة أهدافها أو عودة أي شكل من أشكال الاستبداد على شاكلة نظام القذافي.

h.monther@kassioun.org

شؤون عربية ودولية

التركيز على القبائلية الليبية = الفوضى اللاخلاقة

كل من أمر بإطلاق النار أو استخدام العنف ضد متظاهري الثورة.

– إقالة الحكومة الحالية وحل حزب الرئيس المخلوع وإعادة مقراته للملكية الدولة.

– استرداد الأموال المنهوبة ومحاكمة عائلة مبارك وكل ناهبي أموال الشعب.

ويبقى أن الهدف الرئيسي هو تحقيق الديمقراطية (أي حكم الشعب)، بما يعني أن تكون الثروة والسلطة للشعب حيث يستحيل الفصل بينهما . هذا هو جوهر الديمقراطية. لذلك فانه ينبغي التحضير لاصدار دستور جديد يتحدد فيه الموقف من قضية الملكية. لأن الملكية هي العمود الفقري لأي دستور. ولذا ينبغي أن ينص على ثلاثة أشكال للملكية، هى الملكية العامة (تقود التنمية)، الملكية التعاونية، الملكية الخاصة. وأن ينعكس ذلك على بناء الدستور. خصوصا فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والمواطنة المتساوية، والدولة المدنية. وأن يصدر بعد مرحلة انتقالية مناسبة تطلق فيها الحريات العامة، ويجري انتخاب جمعية تأسيسية لا عداه، ويقر ديمقراطيا باستفتاء شعبي عام، وأن تعاد صياغة البنية القانونية والتشريعية في البلاد وتنقيتها لتتوافق مع الدستور الجديد .

أخيرا فاننا إذ نحبي الجيش المصري، فاننا ندرك دوره التاريخي المصاحب لقيام الدولة المصرية قبل آلاف السنين، والذي كان حاضرا دوما في المنعطفات الحادة التي هددت الكيان الوطني ونوجه له التحية لموقفه من الثورة والثوار والشهداء، ودوره في المعادلة الجارية

كما نحبي شهداء الثورة الذين خطوا مسيرتها بدمائهم الطاهرة

٢٠ شباط حركة اليسار المصري المقاوم

■■

ارتفاع أسعار الغذاء.. وخزان الغضب المصري البنوك.. والاستثمار في التجويع



◀ **إيلين براون**
ترجمة وإعداد: أسامة دليقان

وراء الانتفاضات المفاجئة والمتسارعة في مصر وتونس، تقف أزمة عالمية متنامية أطلقت شرارتها البطالة وأسعار الغذاء الجنونية. ذكر تقرير لوكالة أسوشيتد برس أن نحو ٤٠ بالمئة من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، الذي حدده البنك الدولي بدولارين في اليوم. ووفقاً لمحللين بلغ تضخم أسعار الغذاء في مصر مستوى لا يطاق، يقدر حالياً بنحو ١٧ بالمئة سنوياً. ينفق الناس في البلدان الفقيرة ٦٠ إلى ٨٠ بالمئة من دخلهم على الغذاء، مقارنة بـ ١٠ إلى ٢٠ بالمئة فقط في البلدان الصناعية. زيادة دولار واحد أو نحوه في تكلفة غالون حليب أو رغيف خبز لا تمثل مشكلة بالنسبة للأمريكيين، ولكنها قد تعني مجاعة بالنسبة للناس في مصر وغيرها من البلدان الفقيرة.

الجري وراء النقود

يبقى سبب القفزة التي حدثت مؤخراً في أسعار الغذاء العالمية مثاراً للجدل. يلقي بعض المحللين اللوم على برنامج البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في «التسهيل الكمي» (زيادة المعروض من النقود برصيد يتم خلقه عبر إدخلات محاسبية)، ويحذرون من أنه يطلق العنان لتضخم مفرط. الكثير من النقود والقليل من السلع هو التفسير التقليدي للأسعار المرتفعة. لكن المشكلة في تلك النظرية تكمن في أن العرض النقدي العالمي قد تقلص فعلياً منذ العام ٢٠٠٦، وهو الوقت نفسه الذي بدأت فيه أسعار الغذاء ارتفاعها المتصاعد. كلّ النقود اليوم يتم خلقها في الحسابات المصرفية على هيئة «ائتمان» أو «دين». لقد تقلّص الإقراض الإجمالي، وحدث ذلك في سياق عملية متسارعة من إلغاء شراء السندات بالأموال المقترضة (عبر منح القروض على دفعات أو تخفيض قيمتها دون استحداث قروض جديدة)، نظراً لانهايار سوق العقارات مرتفعة المخاطر، ورفق متطلّبات رأس المال المصريّ. وعلى عكس ما هو متوقع، كلّما ارتفع الدين أكثر، زادت كمية المال في النظام. وكلما تقلّص الدين، تقلّص العرض النقدي بدوره.

ولذلك فإن الدين الحكومي اليوم ليس هو مصدر القلق، كما يتم تفسير الأمر من جانب إرهابيي عجز الموازنة. إن الوجه الآخر للدين هو الائتمان، والذي على أساسه تسير الأعمال. عندما ينهار الائتمان، تنهار التجارة. وعندما يتقلص الدين الخاص، لا بد أن يتقدم الدين العام ليحل مكانه. الائتمان أو الدين «الجيد» هو النوع المستخدم في تشييد البنية التحتية وتنمية القدرات الإنتاجية الأخرى، مؤدياً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والأجور؛ وهذا هو النوع الذي يتم توظيفه من جانب الحكومات. أمّا الأشكال الطفيلية من الائتمان أو الدين فإنها تمثل نماذج المقامرة القائمة على مبدأ أن المال يؤدّ المال، والتي لا تصيف شيئاً للناتج المحلي الإجمالي.

ما قاد الأسعار نحو الارتفاع هو وجود كمية كبيرة من المال تجري وراء كمية قليلة من السلع، لكنّ المال يجري وراء سلع منقّاة بعينها. فأسعار الغذاء والوقود مرتفعة، لكن أسعار العقارات منخفضة. والنتيجة بالمحصلة هي بقاء تضخم الأسعار الإجمالي عند مستوى منخفض.

رغم أن التسهيل الكميّ قد لا يكون هو المنهم، إلا أنّ سلوك البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد أدّى إلى التهافت على البضائع. فإثر أزمة المصارف عام ٢٠٠٨، قام هذا البنك بتخفيض معدل الفائدة للصناديق الاتحادية (معدل الفائدة على اقتراض المصارف من بعضها) إلى ما يقارب الصفر. وقد سمح هذا الأمر لكلّ من البنوك وزبائنها بالاقتراض داخل الولايات المتحدة بفوائد منخفضة جداً، وبلااستثمار خارج حدودها مقابل عائدات أعلى، مما خلق «تجارة نقل» الدولار. في هذه الأثناء جرى أيضاً تخفيض معدلات الفائدة على السندات الاتحادية إلى مستويات متدنية للغاية، مما جرد المستثمرين من ذلك الخيار الآمن المستقر لتمويل صناديق متقاعدتهم. اندفعت «الأموال السريعة» – الاستثمارات الساعية إلى عائدات أعلى – هاربة من سوق العقارات المنهار، لتستثمر في أيّ شيء آخر عدا الدولار، الأمر الذي كان يعني عموماً الهروب نحو البضائع.

«لا تلعب بطعامك»!

في الماضي، كان الغذاء يعتبر استثمار مضاربة ضعيف الأرباح، لأنّه سريع العطب عند تخزينه بانتظار أن تصبح شروط السوق ملائمة لإعادة بيعه. لكنّ هذه الحال تغيّرت مع تطوير صناديق التبادل التجاري (exchange-traded funds)، وابتكارات مالية أخرى. عندما تمّ ابتكارها، كانت المضاربة بالغذاء عبر السندات الآجلة، أو ما يسمى المستقبليات، استثماراً قليل المخاطر نسبياً، لأنّه عندما كانت تتقضي مدة العقد، كان على أحدهم أن يشتري المنتج بالسعر الراجّح أو النقدي. وهذا أدّى إلى التقارب بين سعر السندات الآجلة الوهمي، والسعر الراجّح الأكثر واقعية. لكنّ الأمر اختلف سنة ١٩٩١. ففي تقرير يعود إلى تموز من عام ٢٠١٠، نشرته مجلة هاربر تحت عنوان «فقاعة الغذاء» كيف تسببت وول ستريت في تجويع الملايين وهربت بفعلتها، كتب فريدريك كاوفمان:

«لعب تاريخ الغذاء دوراً مشؤوماً سنة ١٩٩١، في وقت لم يعره أحد الكثير من الاهتمام. كانت تلك هي السنة التي قرر فيها غولدمان ساكس أنّ خبرنا اليومي يمكن أن يكون استثماراً

ممتازاً... ولطالما كان يراود بارونات النهب، وعاثيات الذهب، والمولمين من كل طراز، حلم السيطرة التامة على شيء ما يكون الجميع بأمس الحاجة إليه وأشد الرغبة فيه، بحيث يكبحون العرض حتى يؤدى الطلب إلى رفع الأسعار.»

وفي مقابلة أجريت معه في ١٦ تموز، شرح كاوفمان هذا الابتكار المالي كما يلي:

«أتى مصرف غولدمان بهذه الفكرة من صندوق مؤشر البضائع، والذي كان حقاً طريقة مكنته من مراكمة أكوام هائلة من السيولة... فغوضاً عن طلب بيع وشراء، كما يفعل الجميع في هذه الأسواق، أخذ المصرف يقوم بالشراء فقط. وبدأ يطبق ذلك على السندات الآجلة المضاربة بالقمح. وكلما حان أوان استحقاق أحد العقود، يقوم المصرف بجدولته ونقله إلى العقد التالي... ويستمر في الشراء مرة تلو الأخرى ومراكمة هذه الكومة غير المسبوقة تاريخياً من السندات المستقبلية. هذا التراكم خلق في السوق ظاهرة شاذة للغاية. أطلق عليها تسمية «صدمة الطلب». القاعدة هي أن ترتفع الأسعار بسبب قلة العرض، أما في هذه الحالة الشاذة، فقد قام غولدمان والبنوك الأخرى بإدخال هذا الطلب المصطنع وغير الطبيعي على شراء القمح، مما أدى إلى رفع سعره. يتم في العادة تبادل القمح الأحمر القاسي بسعر يراوح بين ٢ إلى ٦ دولارات للمكيال الذي يزن ستين رطلاً. أما هنا فقد وصل إلى ١٢، ثم ١٥، ثم ١٨ دولار. ثم تخلى حاجز العشرين دولار. وفي ٢٥ شباط ٢٠٠٨ استقرت طفرة أسعار سندات القمح الآجلة عند مستوى ٢٥ دولاراً للمكيال. وتكمن المفارقة الساخرة هنا في أنّ إنتاج القمح للعام ٢٠٠٨ قد بلغ أعلى مستوى له في التاريخ.

الريح عبر «التناسخ»

الأمر الآخر الذي لا يقل فظاعة، هو أنّه في الوقت الذي كان فيه غولدمان والبنوك الأخرى يعيثون الفوضى في بنية سوق القمح، قاموا بحماية أنفسهم خارج السوق، من خلال تلك الفكرة الشيطانية حقاً، والمسماة «التناسخ»: فنقل بأنك تريدني أن أستمّر لصالحك في سوق القمح. تعطيني مئة دولار لأضعها في السوق. ولكني، وعلى عكس المتوقع، لست مضطراً للقيام بذلك. كل ما علي فعله هو أن أضع ٥ دولارات فقط أستطيع من خلالها أن احتفظ لك بمكانة المئة دولار! والآن يكون معي ٩٥ من دولاراتك. إنّ ما فعله غولدمان وبنوك أخرى بمئات مليارات الدولارات، هو أنهم وضعوها في أكثر

الاستثمارات تحفظاً، ثمّ استطاعوا أن يحصلوا منها على عوائد بتربليونات الدولارات، يعطونها إلى تجارهم ليستثمروها عندئذ في أكثر المجالات ربحاً. وهكذا، وبينما يتضوّر ملايين البشر جوعاً، يستخدم المصرفيون ذلك المال لخلق ملايين الدولارات لأنفسهم.»

توصل باحثون آخرون، وعلى نحو متزامن، إلى نفس هذا التفسير لأزمة الغذاء. ففي مقال كتب في تموز ٢٠١٠ تحت عنوان «كيف قامر غولدمان ساكس على تجويع فقراء العالم وريح»، لاحظ الصحفي يوهان هاري:

مع بداية عام ٢٠٠٦ بدأت أسعار الغذاء بالارتفاع. وبعد سنة، ارتفع سعر القمح بمعدل ٨٠ بالمئة، والذرة بمعدل ٩٠ بالمئة، والرز بمعدل ٣٢٠ بالمئة. واندلعت ثورات الجياع في أكثر من ٣٠ بلداً، وواجه ٢٠٠ مليون إنسان سوء التغذية والمجاعة. وفي ربيع ٢٠٠٨ عادت أسعار الغذاء فجأة إلى مستوياتها السابقة، وكأنّه سحر. الأمر الذي أطلق عليه اسم «إبادة جماعية صامتة» ناجمة بالكامل عن «أفعال من صنع الإنسان» حسب تعبير جين زيغلر، مقررّة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول حق التغذية.

قال بعض الاقتصاديين إن ارتفاعات الأسعار سببها زيادة الطلب الناجمة عن انتعاش الطبقة الوسطى في الصين والهند، والاستخدام المتزايد لمحاصيل الذرة من أجل الحصول على الإيثانول. ولكن حسب البروفسور جاياتي غوش من مركز الدراسات الاقتصادية في نيودلهي، فإن الطلب في هذين البلدين قد انخفض فعلياً بنسبة ٣ بالمئة خلال تلك الفترة. في حين أعلن مجلس الحبوب العالمي أنّ إنتاج العالم من القمح قد ازداد خلال ذروة ارتفاع الأسعار.

وفقاً لدراسة قام بها مصرف ليمان برذرز المنقرض، قفزت المضاربة على صندوق المؤشر من ١٣ مليار إلى ٢٦٠ مليار دولار، بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. وهكذا لا يعود مستغرباً ارتفاع أسعار الغذاء بدورها، اعتباراً من عام ٢٠٠٣. قدر مدير صندوق التحوط، ميشيل ماسترز، أنّه من بين التداولات المنظمة في الولايات المتحدة، فإنّ نسبة ٦٤ بالمئة من جميع صفقات القمح كان يعقدها المضاربون دون أية رغبة منهم في القمح الحقيقي. فقد كانوا يمتلكونه فقط أملاً بتضخم الأسعار وإعادة البيع. وقال جورج سوروس أنّ الأمر كان «يشبه تماماً تخزين الغذاء سرّاً أثناء أزمة مجاعة من أجل تحقيق أرباح من الأسعار المرتفعة.»

قرار تحديد من يحكم مصر يتخذ في واشنطن

أثناء اللقاء، أعلنت وزيرة الخارجية أنّ «من مصلحة مصر المضي نحو الديمقراطية وإظهار مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان». كما لو أنّ الولايات المتحدة، التي بنت جهاز مبارك القمعي ومولّته، لا علاقة لها بانتهاك حقوق الإنسان في مصر.

إذا، تقوم واشنطن بإعلاء طبقة حاكمة مصرية جديدة، مهمتها إعطاء وجه «ديمقراطي» لبلد تواصل فيه السلطة الاعتماد على القوات المسلّحة، ويبقى فيها بخاصّة النفوذ الأمريكي مسيطراً. غير أنّه يبقى أنّ تهزم مقاومة الطبقة الحاكمة القديمة التي تشكّلت حول مبارك ـ ضباط الجيش وعناصر المخابرات ومديري صناعة الحرب والمقاولين ـ وتخشى فقدان المزايا التي حصلت عليها أو وجوب تقاسمها. هنالك بصورة خاصّة الانتفاضة الشعبية التي سيصعب وضعها على السكّة التي رسمها أوباما، سكّة «الانتقال المنظّم والسلمي».

وهما منظّمتان «غير حكوميتين» منخرطتان في «نشر الديمقراطية والحرية في العالم أجمع». غير أنّهما في واقع الحال تابعتان لوزارة الخارجية الأمريكية والبنتابوغ ووكالة الاستخبارات الأمريكية، التي تمولّهما وتدير نشاطهما في المناطق الحرجة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. صندوق دعم الديمقراطية، التي تمولّ كلّ عام أكثر من ١٠٠٠ منظّمة غير حكومية في أكثر من ٢٣ بلداً، تدعم اقتصادياً في مصر ٢٣ منظمة غير حكومية، فتزوّد كلّ منها كلّ عام بتمويل يبلغ عشرات أو مئات الألوف من الدولارات؛ عبر بيت الحرية، تمّت دعوة مجموعات معارضة لمبارك (تتألّف عموماً من مثقّفين شباب ومن أصحاب المهن الحرّة) إلى الولايات المتّحدة حيث تابعوا دروساً في «الدفاع عن الديمقراطية» تقدّم كلّ شهرين. كما استقبلتهم وزارة الخارجية رسمياً: في أيار ٢٠٠٨ استقبلتهم كوندوليزا رايس، وفي أيار ٢٠٠٩ استقبلتهم هيلاري كلينتون.

بالنسبة لواشنطن، الاحتفاظ بالسيطرة على مؤسسة القوّات المسلّحة المصرية التي مولّتها الولايات المتّحدة وجهّتها ودربتها أمر أساسي. لقد أعطى وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس تعليمات مخرج النجاة لرئيس الأركان المصري الجنرال سامي عنان، الذي استدعي إلى البنتابوغ أواخر شهر كانون الثاني وبقي على تواصل وثيق معه. هكذا امتدح الرئيس أوباما القوّات المسلّحة المصرية على «احترافيتها ووطنيتها» مشيراً إليها بوصفها ضمان «الانتقال السلمي والمنظّم». وفق خطّة واشنطن، ينبغي أن يبدأ هذا الانتقال بحكومة «انتقالية» تدعمها القوّات المسلّحة. إذ تمثّل المؤسسة العسكرية أداة التأثير الرئيسة للنفوذ الأمريكي في مصر. لكنّها ليست الأداة الوحيدة. فمنذ عدة سنوات، تساند واشنطن إضافةً إلى مبارك جزءاً من معارضيه في المجتمع المدني. الأدوات الرئيسة لهذه العملية هي صندوق دعم الديمقراطية وبيت الديمقراطية.

◀ **مانيلودينوتشي** ترجمة قاسيون

بعد أكثر من ثلاثين عاماً من الخدمة المشرفّة للولايات المتحدة (راكم فيها مبارك ثروة شخصية تقدّر بمبلغ يزيد على ٣٠ مليار دولار)، جاء الوقت كي يتخلّى عن عصا القيادة: هذا ما تقرر في واشنطن. الوقت يضبط، والمدّ المتصاعد للانتفاضة الشعبية قد لا يكفي بجرف الدكتاتور فحسب وهو ما تحقق حتى الآن، بل كذلك جهاز السلطة الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية في مصر.

لذلك، ضغط الرئيس أوباما من أجل «انتقال منظّم وسلمي» للسلطة، ليمحو على أساس «إصلاحات دستورية» غير محدّدة بدقّة، صورة الدكتاتور المخلوع، لكنّها تترك أعمدة السيطرة الأمريكية على البلد سليمةً لأنّه يحلّ أهميةً استراتيجيةً لواشنطن على رقعة الشطرنج الشرق أوسطية.

ربما..!

عصر الجمهوريّات الثّانية

كان لتونس وشعبها قصب السّبق في افتتاح العصر العربيّ الجديد، عصر الشّعب السيّد والحرّ. وكان لمصر التي تسلّمت الرّاية على الفور الفضل، بحكم موقعها ومكانتها في الوجدان العربي، أن تعرين تلك الحالة وتشعبنها وتجعلها قابلة للتصدير..

وبوصول الثّورة إلى ليبيا التي أخرجها المهرج الجماهيريّ من نفسها، وتساعد حمّى الإبادة للشّعب الّذي قال: لا.. إضافة إلى ما يجري في الجزائر والبحرين واليمن.. بذلك كلّ يكتب الشّعب العربيّ بدمه عنواناً جديداً لحقبة ستقود إلى «الجمهورية الثّانية»، بعد أكثر من نصف قرن على نشوء «الجمهوريات» أو «الجمليكات» التي كرّست الاستبداد والصوت الواحد وغيّبت الثّمنية في مختلف المجالات، وعملت على تطويب خرافة الغول الأمني من أجل حماية استثمارها العام لثروات ومقدّرات الأمة، ما جعل الجمهوريّة تنقلب على كلّ معاني الجمهوريّة.

في هذه اللّحظة التّاريخية السّاطعة الّتي خرج فيها الشّعب مارداً كسر قمقمه ليقول كلمته.. في هذه اللّحظة الّتي تستعيد فيها الحرية اسمها والحياة معناها.. في هذه اللّحظة يفتح باب الجمهوريّة العربيّة الحقيقية القائمة على إرادة الشعب، والمسمّدة بحقوقه الأساسيّة في الحياة والمأكّل والكرامة، والمرفوعة على تطلّعاته في الحرية الوطنيّة والقومية، وهذا يعني، بشكل أساسيّ، فتح الأعين والبصائر على ضرورة العمل لاستمرار الثّورة حتّى تحقق مبتغاها، ولا سيما أن ثورتَي تونس ومصر لا تزالان تتعرضان لمحاولات التّفاهيّة فذرة تروم العودة إلى الوضع السّابق على الثّورة، وإجهاض منجزاتها.

الشّعب الّذي أراد وفعل، وعرف كيف يفعل بما جعله أمثولة للأحرار في العصر الحديث لشعوب العالم المتعطّشة لخلاصها.. هذا الشّعب يجب أن يستمرّ في صعوده إلى أن يكفل خبزه وكرامته، صحيح أن الشّباب هم من فجّروا طاقته الثّوريّة، لكنّها لم تعد ثورات شبابيّة بل مكتسبات شعبية تعيد الطريق إلى الجمهورية الثانية وتحصنها.. والتي يجب ألا تقع أبداً في براثن الطامعين الإمبرياليين المتربصين بها.

الثورات فعلت الكثير، لكن أبرز آثارها أنّها أعادتنا عائلة واحدة حقاً....!!

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

الثورة والثقافة.. هل انتهى عصر السيليكون والفهلوة؟



مباداة العظم أكدت أن بين حرية الفن والوعي الثوري تناغم واتساق، فالفن بطبيعته ثوري ذو طابع فوضوي حاد يرفض أية وصاية أو قولبة. وقالت: «نظرا لتاريخنا المجيد في قمع الحريات بكل أشكالها ومساحاتها!! أرى أن أي تغيير سيطراً على الفن قد يحتاج إلى وقت لكي تتضح معالمه، ويشمر شرط ضمان ديمومة الحرية.. فني ظلها ستختفي الببغاوات وسيرتقي الفن لأفاق لم تخطر ببال.. هذه الثورة دفعت بوعي الملايين آلاف الخطوات للأمام وتدرجيا بعدها سيكون متاحا تطوير ثقافة فنية عالية للجميع...».

د. هادي الأيوبي قال: «بدأت الثورات ولم ولن تنتهي حتى يتغير الوجه القبيح للعالم. وربما من حسن حظنا أننا نعيش في هذا الزمن لنكون شهودا على أجمل مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني: مرحلة الصعود». وأشار إلى الكتابات والإبداعات «هيأت لهذه المرحلة وإلى أن كل مثقف وفنان سيتابع حمل جذوة النار ليضيء الطريق للثوار، وأبرز ما تنتجته هذه الثورات هو على الصعيد النفسي للمثقف: اليقين من جمالية النار. وعلى الصعيد الفني: توكيد أن المكان الحقيقي للمثقف الحقيقي هو بين البشر وليس في أبراج الجوائز وقصور الثقافة». ولفت إلى أنه «ثمة علاقة ستتولد بين المثقف والشارع حيث يجب أن تتغير اللغة والفنون بحيث تتماهى مع الشعوب وترقى بها من أجل تمتة مسيرة الثورات الفكرية».

■ ■

دانا الشيخ لفتت إلى أن جميع المثقفين والمبدعين الذين تسربلوا في الظل لعقود طويلة، سيشكلون المشهد الثقا في المستقبل في العالم العربي، لأن الأنظمة السياسية المستبدة كانت تستعين بأشباه المثقفين وبهولوانات من الكتاب والصحفيين وتشكل بذلك لوبي الإفساد للذائقة الجمعية، بهدف تسطيح الوعي... وقالت: «أنا متفائلة جداً بالمستقبل والمشهد الثقافي العربي .. لا هيفاء وأحاتها بعد اليوم .. لا سليكون ... لا أفلام سينمائية تحاكي نموذج الفيديو كليب ... لا ضوضاء لا ضجيج ... فهذا زمان المهمشين».

الشاعر المصري خالد حسان في معرض رده على التساؤل المطروح أوضح أن الفن يزهو في الحرية كما يتألم في القمع . معتبرا أن «كليهما سيان: زهوه وألمه».

طارق العربي أشار إلى أن الثورات ما زالت في مرحلة المخاض، واعتبر أن الأدب سبق الثورات بالحلم والكتابة والفنون، وتسأل قائلاً: «ألا ترى الذي يقطع البحار ويتزوج انجلينا جولي بداية؟». وأكد العربي أن على الكتابة والفنون كلها أن تحرس الثورة الآن، أن تحرسها منا ومما يسول للبعض من ركوب الموجة عليها أن ترفع الشعار «من لم يمسك ريشته وذهب ليرسم في ميدان التحرير ليس بفنان، من لم يمسك عوده وذهب ليغني الحياة في تونس ليس منا، من لم يكتب ليقول الحقيقة وليقول كفى ليس منا وليس من الثورة»، ويعد أن ينتهي كل شيء على الفنون أن تعيد البناء بناء الإنسان والمحبة فمن أحب الحرية أحب الناس جميعهم.



وضعنا سؤالاً بسيطاً أمام مجموعة من المثقفين ينتمون لأكثر من بلد عربي؛ إلى أي مدى ستساهم الثورات في فن جديد؟؟ إلى أية درجة سنرى كتابات وسينما وتشكيلاً... إلخ، من رحم هذا الوعي الثوري الجديد؟؟

ومن السّؤال جاءت الإجابات.. الصحفية عتاب لباد قالت: «أظن أن قمع الأقلام سيتوقف.. على الأقل هذا ما أطمح إليه...» بينما أكد منذر مصري، في حديثه عما ستتمخض عنه الثورات العربية ثقافياً وفكرياً، أنه وبلا ريب سيكون هناك كتابات وأفلام وتشكيل .. ولكنه عاد ليقول: «لا أدري لماذا أشعر بأنه لن أكون أنا بين من سيفعلون شيئاً كهذا .. ربما أكتب مقالا ما .. ولكن ليس قصيدة.. ربما لأني لا أكتب عن ظاهرات عامة كهذه، وربما لأنني لم أعشها فعلياً، لم أشارك بها، لم أكن أحد الذين قاموا بها .. ولكن إذا حدث مثل هذا في بلدي وكنت ممن سيعيشونه ويخبرونه .. ربما أفعل...».

الشاعر والنقاد خضر الأغا أشار إلى أن الثورات والاحتجاجات والمظاهرات ... ستزغمننا على التأمل بتاريخنا، بذواتنا، بثقافتنا، بمفاهيمنا، بكتاباتنا ... إلخ. بصرف النظر عن النتيجة، وأكد على أن المهم أن هذه الثورات ستجعلنا نفعل ذلك! وربما ستظهر حالات كتابية، فنية شعبية، وشعبوية، وجماهيرية. لكن المهم أنه سوف يعاد طرح السؤال عن ماهية الكتابة والفنون ومعناها من جديد . أظن ذلك.

40 شخصية ثقافية تحاور القوات المسلحة في مصر

كشف الشاعر الكبير أحمد عبد المعطي حجازي عن محاور اللقاء الذي دار أول أمس بين المثقفين وقيادات المجلس العسكري الحاكم في مصر، حيث طالب الكتاب بالإسراع في وضع نهاية للنظام المنهار الذي ثار المصريون عليه، لأنه نظام يمكنه إفراز أكثر من «مبارك» جديد!

وقال حجازي في تصريح له إنه طالب المجلس العسكري بمتابعة وضع دستور يضمن استقلال السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، حتى يتمكن المصريون من استعادة حقوقهم في حرية إصدار الأحزاب، وإصدار الصحف، ويكون ذلك نهاية لنظام قائم على الاستبداد والحكم الديكتاتوري، واحتكار السلطة ومنع تداولها .

الأمر الثاني الذي أشاره الشاعر في الاجتماع هو ضرورة الحيولة دون أن تُسرق الثورة من الجماعات الدينية، حيث دعا حجازي لفصل الحكم السياسي عن الدين لمنع تولي رجال الدين مقاليد السلطة. ولكنه (حجازي) أكد أنه لا يمانع إنشاء حزب له مرجعية دينية، على أن ينص الدستور على أن كل تنظيم يخالف الديمقراطية ويهددها غير شرعي.

ورداً على تساؤلاته كان رد القادة العسكريين بأن التخلص من آثار النظام القديم جار بالفعل، لأنهم منحازون لمطالب الثورة وغير طامحين في السلطة، ومن ثم الانتقال إلى الديمقراطية برأيهم حتمي وواجب.

وعن نظام مبارك قال الشاعر: هذا النظام قام بإلغاء الدستور، وحل الأحزاب والاستيلاء على الصحافة، وتحويلها إلى مجرد أبواب للدعاية لنفسه، وبدد ثروات البلاد ..

لذلك فالثورة كما يقول حجازي ليست ضد شخص بل ضد نظام لا تزال رموزه تعيش بيننا، وما يشغل حجازي الآن كما قال هو وضع نهاية لكل رموز النظام السابق، والانتقال لنظام ديمقراطي عن طريق دستور حقيقي، يعطي الأمة حقوقها لتصبح هي مصدر كل السلطات، عن طريق انتخابات حرة نزيهة، عبر برلمان ممثل للأمة، وأن يشكل الحكومة الحزب الفائز في البرلمان، لينتهي عصر هيمنة الفرد على كل السلطات.

اللقاء ضم ما يقرب من ٤٠ شخصية من الكتاب والمثقفين بشتى أطرافهم بينهم: فهمي هويدي، أنيس منصور، يوسف القعيد، جمال الفيطناني، بلال فضل، السيد يسن، حسن نافعة، سحر الجعار، محمد مصطفى شردى.

■ ■

لا يترمد هذا الجمر



خطر يستدعي الانتماء العميق، والحراك الفعال، واليقظة العالية، و«الأسلحة» المتنامية، والقراءة النقدية المثقفة الواعية.. لواقع عربي مترد، مشكلاته متراكمة مفتوحة ومتزايدة بشكل دائم ومستمر.. والمثقف في قلب هذا الواقع وعلى جنباته يكاد يجد نفسه عاجزاً تماماً عن «التصدي» لهذه المشكلات، ومن ثم عاجزاً عن «إصلاح» هذا الواقع بمفرداته المختلفة، كما يجد نفسه عاجزاً عن «إصلاح» حياتنا العربية المتهالكة والقلقة... ومجتمعاتنا المضطربة على أكثر من صعيد.. إن المشكلة الكبرى لدى هذا «المثقف» أنه على الغالب «يستيقظ متأخراً»(٥٠).

ولعل من «الطرافة» ذات الدلالة الخاصة أن نشير، ها هنا، إلى أن «هاملت يستيقظ متأخراً» حين عرضت في صالة الحمراء بدمشق لاقت رفضاً وشجباً واستنكاراً.. من بعض «اليساريين الكبار والصغار» (٥٠) فقد كان هذا «البعض» يعنف ويتهم كل من يحضر عروضها، و«يجرم» كل من يبدي رأياً إيجابياً بهذا العمل المسرحي (...)! وهذا الرفض والشجب والاستنكار والاتهام.. يعود ـ فقط ـ إلى أن المؤلف «استيقظ مبكراً».. وإلى أن أفكاره وآراءه، التي أثبت الزمن صحتها، لم ترق أو لم تتناغم مع بعض «اليساريين»(٥٠) . وبعد .. إذا كان هذا قد جرى على الضفة «اليسارية» ترى ما الذي يمكن أن يقال عن الضفة الأخرى، ضفة الفكر الرجعي الظلامي..؟!

في نهاية هذه المقاربة، وروحي قد تضرجت بالندى وبالحنن الإنساني النبيل.. لي عب على الأرض وعلى «السماء» عتب ممزوج بصرخات «جلجامش» المدوية الموجعة، وهو يحمل بين يديه «انكيڊو» الذي قضى نحبه.. لأنهما (الأرض والسماء) اختطفتا جسد ممدوح عدوان وقلمه قبل الأوان، وقبل أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ... ■ ■

وحمل (عدوان) فيما حمل، جراحات الأمة، وحمل هموم الناس وقضاياهم وآلامهم وآمالهم وأحلامهم المتنوعة من الصرف بالحياة الحرة الكريمة.. كما حمل أوجاع الوطن وانكساراته وهزائمه ولاسيما هزيمة الخامس من حزيران التي زلزلت كيانه، وهزت العميق منه، والتي أثرت به تأثيراً بليغاً لم يستطع الزمن محوه..؟!

وإلى ذلك جميعاً فقد كان ممدوح عدوان عميق المعرفة، يساري الرؤى، إنساني النظرة، محباً، حاراً، عفواً، حيوياً، صريحاً، صاخباً، مشاكساً، ساخراً، متهمكاً، وكان عبر عزيمة لا تلين، منافراً، مصادماً، معانداً، مكابداً، تحريضيّاً، «مشاغباً» و«متمرداً» و«مجنوناً» وسجالياً، يخوض «معاركه» الأدبية وغير الأدبية بصلافة وشجاعة وجراحة وفروسية..

في مسرحيته «هاملت يستيقظ متأخراً» المقتبسة أو المستندة إلى مسرحية «هاملت» الشهيرة لشكسبير، يعرض ممدوح عدوان، فيما يعرض، بعد أن يقوم بتأصيل عمله ببشياً ومحلياً، يعرض أزمة مثقف محدود القدرة والحركة والفاعلية والتأثير.. في زمن

لقد وقف ممدوح عدوان باقتدار وثبات ضد انحدار الإنسان إلى هاوية الحيوان، ودافع عن إنسانية هذا الإنسان الذي يراد له أن يتحول إلى كائن متبلد حسياً بلا روح، وبلا مشاعر وأحاسيس، وبلا عواطف وكيان إنساني.. ووقف ضد الاستكانة والفقر والقمع ومصادرة الحريات والظلم والفساد والاستبداد والتسلط وشرعية الغاب والخوف الذي استطاع بجسارة ورجولة أن يكسره ويخترقه في مجمل أعماله وكتاباتاته وإبداعاته...

كما وقف ضد المشروعات الأمريكية ـ الصهيونية، وضد العوالة المتوحشة، وحركة أمركة العالم، أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي خلق فهماً جديداً ينظر إلى الشعوب على أنها لا تعني شيئاً... وعليها أن تكون مستسلمة، خاضعة لا تسأل ولا تتساءل ولا تتمرد، بل لا تدافع حتى عن نفسها ووجودها وحقها في الحياة... تفكر بعقلية «إنو اللي بيجي منيح» ولا تعرف أن تطالب لا بالخبز ولا بالكرامة ولا بأي شيء «واللي بييجها منيح» على حد تعبير ممدوح عدوان نفسه في أحد حواراته،

بين قوسين



غناء في الحمام!

◀ خليل صويلح

فجأة وجد المثقفون العرب أنفسهم، خارج دائرة الحدث. إنهم مجرد متفرجين عاديين عمّا يدور في الخريطة العربية المهترئة، أو إنهم جزء من مشهد بالأبيض والأسود، بالكاد يدركون معنى الصورة الملونة التي تنضج بها الشاشات. هناك جيل باغتهم بسطوة حضوره وأدواته ومفرداته. شعارات مكتوبة بحبر آخر، وبأقل قدر من البلاغة، وإذا بالنص القديم يندحر إلى الخلف بوصفه مدونة مروغة، أو رسالة دون طوابع.. لم يستلمها أحد، وكي يلتحقوا في الخنادق الخلفية للثورات العربية ضد الطغيان، اكتفوا ببيانات تضامن! عبارات رثانة وأسماء مقترنة بألقاب أصحابها. ألقاب غير مدفوعة الثمن غالباً، إذ لا نعلم ما هو رصيد هذا الاسم أو ذاك، على صعيد الممارسة الثقافية. شخصياً، استقبلت أكثر من بيان، ووقعت بالطبع على محتوياتها، لكنني أحسست أننا فائضون عن حاجة هؤلاء الشباب، طالما أن الأمر يتم على الهاتف أو في رسالة عبر البريد الإلكتروني. هناك من يدفع الثمن في الشارع، وهو من يستحق التحية أولاً، أما ما عدا ذلك فهو مجرد غناء في الحمام. لا شك أننا بحاجة إلى نص إبداعي آخر يواكب اللحظة العربية الجديدة. نص ينفذ الفجار والصدأ عن لغة فقدت ألقها من فرط التكرار، وفقدت المعنى العميق لجوهر وجودها.

سنكتشف قريباً، أن الزلزال الذي أصاب مواقع الطغيان، لا بد أن يفرض نصاً مختلفاً، لا يساوم أو يهادن. نصاً بلا أقتعة. نصاً متحرراً من الخوف، يسمي الأشياء بأسمائها، ويزيح اللثام عمّا هو مخبوء ومتستر ومزيف.

أكتب الآن على وقع ما يحدث في ليبيا، عن ذلك العنف المجنون، والقتل المتعمد في الشوارع، والدم المهدور، وجيوش المرتزقة التي استباححت البلاد، كي تؤول لحظة الحقيقة العارية، في مخاض طال أمده.

■ khalil.s@scs-net.org

2011

16
صفحةتعلن قاسيون عن
استمرار حملة

الاشتراكات

لعام ٢٠١١



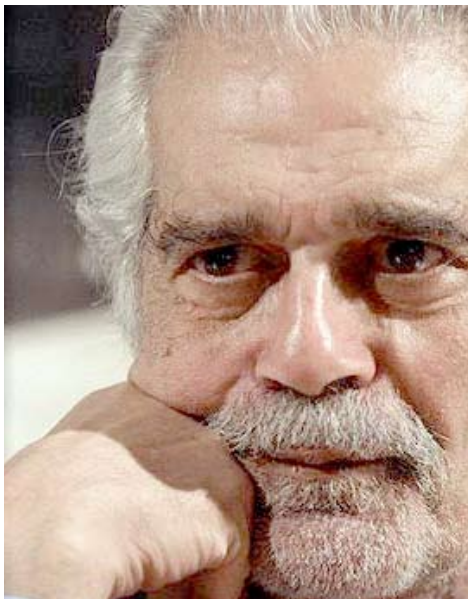
قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...

«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»

السينما المصرية

نجوم تنهاوى وأخرى تتألق في سماء الثورة



◀ أماني غنيم

لقد كان للسينما المصرية دور مميز في إشعال جذوة ثورة ٢٥ كانون الثاني التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك، ولكن خلال ثورة الشعب المصري عقب نجومية عدد كبير من الفنانين والفنانات المصريين عقب تأييدهم المطلق للرئيس السابق، وتهجمهم على الشباب الناصر، والتشكيك في نواياهم وإطلاق التهم عليهم جزافاً، وبذلك فقد هؤلاء النجوم جماهيريتهم ومحبيهم، وترجم ذلك على أرض الواقع بعد طرد كثير من هؤلاء الفنانين من ميدان التحرير، عندما حاولوا اللحاق بركب الثورة، وتبديل الصورة التي ظهرروا عليها بتصاريحهم في وسائل الإعلام في الأيام الأولى للثورة، وبعد ذلك أول المؤشرات على حجم الأثر الذي ستركه ممالة الفنانين للنظام، وتأثيرها في شبابيك تذاكر السينما.

ورغم أن تجربة الفنان عادل إمام والكاتب وحيد حامد حين قدما العديد من الأفلام التي روت بذرة التغيير بين الشباب المصري منها «اللعبة مع الكبار» و«الإرهاب والكباب» إلا أن «الزعيم» تربع على رأس القائمة السوداء، التي أصدرتها مجموعة من شباب ثورة ٢٥ يناير، بعد أن أبدى عادل إمام استياءه من المظاهرات، واتهم شباب الثورة بالعمل لأجندات خارجية من أجل تحقيق مطالب عبثية.

القائمة السوداء ضمت أسماء الفنانين والفنانات الذين شككوا بوطنية الثائرين وحاولوا تشويه صورة الثورة.

سماح أنور كانت أيضاً ضمن هذه القائمة؛ فقد طالبت

بسيم الرئيس على كل جدار



◀ رائد وحش

ما الذي يعني إعلان فنان على الملأ: هذا إيميلي وهذا تلفوني.. راسلوني وسأرسل لكم لوحاتي؟ ما الذي يعنيه تفرغ هذه الفنان للرسم من أجل الآخرين؟ أتراه بحثاً ومشروعاً على غرار البحث البصري، شأن الفنانين في محترفاتهم، رسماً للجوهر أو الطبيعة أو الأجساد أو البيوت.. إلخ؟

أظن أن الجواب على هذه الأسئلة ليس سوى المحبة، تلك القيمة الإنسانية التي تحمل الفن ويحملها، تلك التي تستحق انشغالا لا يقل شأناً ومكانة وأهمية عن القيم الفنية والجمالية.. وأظن أنها لفئة غير مسبقة يمكن أن يقتدي بها الفنانون الآخرون، وإذا ما حدث سيكون لبسيم الرئيس صاحب هذه المبادرة قصب السبق في إيصال الفن التشكيلي لمحبيه، دون أن تخذلهم مضاربات الصالات والمزادات الفنية، ودون أن تقف دونهم واللوحات قوائم الأسعار التي عادة ما تدمج بالدولار.. نعم فعلها الفنان السوري المقيم في الإمارات كما وعد، ووفى ببر بذلك ليكون «الحب لغة فعل وليس لغة قول» كما قال في إعلانه.

يكتب بسيم تحت عنوان «السيرة غير التقليدية»: «بسيم الرئيس: فنان سوري من مواليد ١٩٧٠.. ولد ونشأ في أحد أزقة باب توما، في دمشق القديمة.. صمد كما صمدت تلك الجدران

محاولة لإيصال صوت المقاومة إلى الغرب باللغة الإنكليزية

تحت ضغط الماكينة الإعلامية الغربية العملاقة والتي تسوق لأفكار الغرب الإمبريالي، يجمع المراقبون على أهمية تطوير وسائل الإعلام الناطقة باللغة الإنكليزية، لإيضاح الصورة وإيصالها - برؤى مختلفة عما هو سائد - للرأي العام العالمي الذي يكاد أن يكون مغيباً، ونصرة لقضايا الشعوب المظلومة حول العالم من خلال تقصي الحقائق وتغطية الأخبار العالمية بمصادقية وموضوعية.

والمتابع لهذه القنوات يشهد الدور الكبير الذي استطاعت الاضطلاع به، وقناة «برس تي في» هي بالطبع إحدى هذه القنوات التي لعبت دوراً بارزاً في تسليط الضوء على قضايا المنطقة، وكشف صورة الأنظمة العربية

المستبدة أمام الرأي العام العالمي. ومن اللافت ما قامت به هذه القناة الإيرانية الناطقة بالإنكليزية خلال الفترة الماضية من التركيز على استضافة المحللين السياسيين والباحثين الاستراتيجيين والخبراء تحديداً من الجمهورية العربية السورية - بما تمثله من نهج مقاوم - لتسليط الضوء على الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي، ويأتي سعي القناة لإبراز وجهة النظر المقاومة، عبر كثرة ضيوف مكتب سورية، في إطار محاولات القناة كسر الطوق الإعلامي الغربي المفروض على قضايا الشرق الأوسط ومواجهة الإعلام الغربي الذي أصبح محكوماً برأس المال وغابت عنه المصادقية كثيراً في نقل الأحداث. ■■

زار موقعنا بين عديدين 336.624 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org